

ج ۵، ۱۵، ۲۵، ۳۵
نمونه ۱۸، ۱۲، ۵

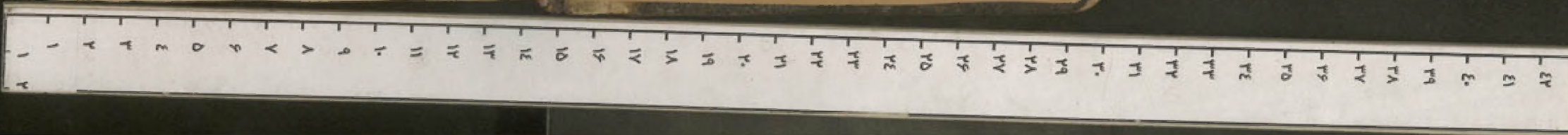
بازدید شد
۱۳۸۷

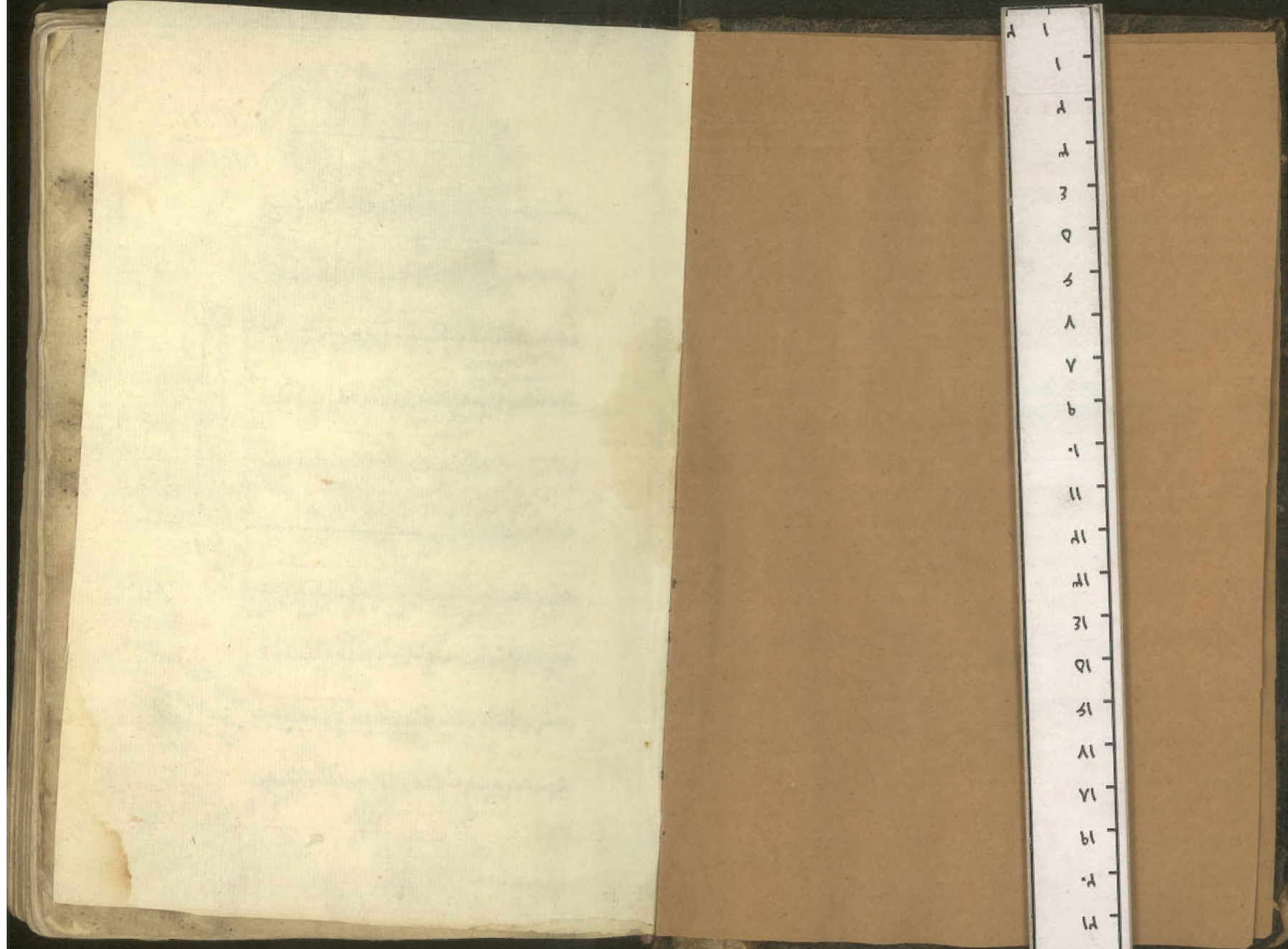
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب _____
مؤلف _____
مترجم _____
شماره قفسه ۱۴۴۱۷

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۸۹۹۱۵

۱۹۱۱







١٢٥
١٤٤١٧
٨٩٩١٥

والله خير المبشرين **قال** انما هو في اللفظ الدال على تمام ما وضع

له بالمطابقة وعلى ما كان له من جهة باللفظ وعلى ما لا بد منه

في الدهن بالالتزام كالإضائي فإنه يدل على مجموع الحيوان الباطن

بالمطابقة وعلى أخذها باللفظ وعلى ما لا العلم وضعية الألفاظ

بالاتزام **اقول** اعلم ان اللفظين اصطلاحات يجب استحضارها

للتبني منها انما هي في اللفظ وهو لفظ بواقي أو سرياني مراد به

الكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل والمخاصة والعرض

العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالة الثلاث المطابقة

واللفظ والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحيث

يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاوّل هو الدال والثاني هو

وكان في صورة الدلالة ثلاث مرات في اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى ما كان له من جهة باللفظ وعلى ما لا بد منه في الدهن بالالتزام كالإضائي فإنه يدل على مجموع الحيوان الباطن بالمطابقة وعلى أخذها باللفظ وعلى ما لا العلم وضعية الألفاظ بالاتزام **اقول** اعلم ان اللفظين اصطلاحات يجب استحضارها للتبني منها انما هي في اللفظ وهو لفظ بواقي أو سرياني مراد به الكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل والمخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالة الثلاث المطابقة واللفظ والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاوّل هو الدال والثاني هو

ونظير له في هذا عرف ان الدليل هو الذي يلزم من العالم شئ اخر

وكان ان ثبت ان الدليل هو الذي يلزم من العالم شئ اخر العالم به

والدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل
هو ان الدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل
هو ان الدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل

على معنى وهو ثلثه انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل

من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل

على ما يدل في الذهني فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة

وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث

فالدلالة دلالة بالانتماء مثال الاول كالانسان فانته به

على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان

واذا
والدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل
هو ان الدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل

واذا ثبت هذه الدلائل بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع

له وذلك ما خرج من قولهم طابق العمل باللفظ اذا انما انما انما

ما يدل بالتضمن كالانسان انما اذا دل على انما انما انما

او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة بالتضمن لانها تدل على

الجزء الذي في ضمنه فيكون والآ على ما في ضمنه ومثالها تدل بالانتماء

كالانسان ايضا اذا دل على انما انما انما انما انما انما

هذه الدلالة بالانتماء لان اللفظ لا يدل على كل ما في ضمنه

بل يدل على الخارج انتماء له وانما تدل على ما تدل عليه بقوله

في الذهني لان الملازمة الخارجية لا جعلت بشرط العالم بتحقيق

الدلالة الانتماء به وبهذا مشاع تحقيق الشرط به وفي تحقيق

والدليل انما يتبين من الطبيعة بقلية ووضعية والمراد من الدليل

المشرك والذم بطردك المشرك لانك اقدم كالعبي يدل على الملك

كما ينبغي التمسك بالحق في جميع الجوانب وبيان ان يكون بغير اذى

بسم الله الرحمن الرحيم **قال** ثم انقضى امامهم وهو الذي لا يراد

بالله عليه السلام لا اله الا هو العزيز الغفار

الدفع لا يكون كذا في كذا **أقول** لما فرغ من بيان الدلالة

شرح في قصيدته التي ينقسم الى قسمين مفرد ودواف لانه اما

ان التبريد بالجزء من المصطفى دلالة على جزء معناه كالانفاس

فإنه لفظ لا يرد بالجمع منه ولأنه على جزء معناه أو يرد ذلك

کرامی الحجاره فانه لفظ يدل جزیه علی جزء معناه لان الرامی يدل

على ذات من ثبت له الرمي والنجاسة تدل على جسم معين فقط

فانکار

فان كان الأول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مركب قوله لا يحد

ما الجز منه الدلالة على خبره معناه ^{الجزء} يمدح بها على امره اقبل

الأول ان لا يكون له خيرة مطلقا علما والثاني ان يكون له خيرة

ليكن لا معنى له كزبد علما والثالث ان يكون له خير عليكي لا معنى له

لَا كَرِهَ اللَّهُ لَوْ كَانَ لَكُنْ لَاسِدٌ عَلَيْهِ غُرْمٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَئِنْ لَّمْ يَرْجَعْ

ان يكون له جزء مني والى هو عليه ليكن لنا فخر ولا تقبل منة

كالصوان الناطق على الآي معناه صيغ الماهية مع التخصيص

قال والمفرد اما كل واحد وهو الذي لا يمنع تغيير لصوره من

عن وقوع الشركة فيه كالافسان واما خبري وهو الذي يمنع

نفس تصور مفهومه عن ذاك المكنون علماً **اقول** النقط المص

ينقسم الى قسمين كلي وعرفي لانهما اما ان يكون نفس تصور مفهومه

اي من حيث انه تصور ما تعين به في الشك فيه اي من اشياء

كثيرين او لا يكون كذلك فان وضع نفس تصور مفهومه من اشياء

كثيرين فهو الجبري كما يدعيه فانه اذا تصور مفهومه امسح

عن صدق على كثيرين وان لم يقع نفس تصور مفهومه من اشياء

بين كثيرين فهذا الكلي كما انما كان مفهومه عند العقل لم يتبع عن

على كثيرين واعا قبة الكلي والجبري بالقصور لان من الكليات

ما يقع الاستدلال بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب

فان الدليل الخارج قطع عرف الشك فيه ليكن عند العقل لم يتبع

عن صدق على كثيرين والام يقصر الى دليل في اثبات الوحدة

قال

قال والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كما

المحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس والاعرابي وهو الذي

بجانبه كالصاحك بالنسبة الى الانسان وهو الذي يدخل في

القسمين ذاتي وعرفي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة

جزئياته او لا يكون داخلا فان كان داخلا فهو ذاتي كالحيو

بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو بكر والمحيوان

داخليا لكونه مركبا من الحيوان الناطق وكذا بالنظر الى

الفرس وان لم يكن داخلا بل كان خارجا عن حقيقة جزئياته

فهو عرفي كالصاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل

في حقيقة زيد وعمرو بكر انتهى الانسان لما مر من انه مركب

قال

زيد وعمرو بكر
شيان ناطق

لأن الحيوان الناطق يفتقر إلى تلك الصفة وعلى هذا لا يكون

يقس الماهية من الذاتيات بل تكون من الفرضيات لأنها

تخالف الذاتي بذلك النفس وما جازمها فهو عرضي وقد يف

الذاتي على ما ليس يعرضي فحينئذ تكون الماهية ذاتية لايقا

الذاتي هو النسب إلى الذاتي فلا يجوز أن تكون الماهية

ذاتية ولا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو متنع لأننا

نقول هذه السحبة أي بتمية الماهية ذاتية ليست بعو

أقول إن نوسن بكلمة
شركه وزاتية
مثل جود قابل
وأي وصف
وحيوان غير
بلح است

قال والذاتي ما مقول في جواب ما هو موجب الشبهة المحقة

كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس وهو الجنس
الذي هو
الذي هو
الذي هو

بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعقائد في جواب ما هو **أقول**

هذا شروع في بيان الكلامين اعلم أن الثاني في الثاني **أقول**

أو فصل لأنه إن كان مقولا في جواب ما هو موجب الشبهة المحقة

أي لا بالخصوصية أيضا فهو الجنس كالحيوان بالنظر إلى

والفرس فإنه إذا سئل عن الإنسان والفرس معا كان

الحيوان جوابا عنهما وما إذا سئل عن كل واحد من الاثنين

والفرس فلا يصلح لأن يقع جوابا له لأنه ليس بتمام ماهية

كل واحد منهما بالانفراد فأنك إذا أوردت الإنسان بالسؤال

نقول الإنسان ما هو جوابه ليس إلا الحيوان الناطق

لكونه تمام ماهيته وكذا إذا أوردت الفرس بالسؤال الجواب

قلت الفرس ما هو

المجوابان المتماثلان لكونهما ماهية مترسم باله^ن كلف^ن مقول

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قوله كلي لا ط^ن بالتحديد^ن المقدر^ن

وقوله مقول جنس متساو للجزئيات والكلية الجنس وقوله كلي^ن

كثيرين يخرج الجزئيات لما من ان الجزئي^ن اما يقال على شخص واحد

وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين^ن

متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج الكلية الباقية اعني^ن

الفصل والخاصة والعرض العام **قال** واما مقول في جواب^ن

ما هو بحسب الشك والخصوصية معا كالانسان بالنسبة^ن

الى زيد وبكر وعمر وهو النوع ويرسم باله^ن كلي مقول على كثيرين

مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو **اقول** يعني

وان

يعني وان كان الذي مقولا في جواب بحسب الشك والخصوصية

معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده من زيد وعمر وبكر^ن وغير ذلك لانه اذا سئل عن^ن

غيرهم بهام كان الجواب الانسان لانه تمام الماهية الشك

بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا^ن

لانهم تمام الماهية المختصة به فتعين انه اعني النوع يكون^ن

مقولا في جواب ما هو بحسب الشك والخصوصية معا في رسم

بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة^ن

في جواب ما هو مقوله كلي زايد كما مر وقوله مقول جنس^ن

شامل للجزئي والكلية وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله^ن

مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع^ن

مقول على كثر من متفقين بالحقبة ^{مختلفين} بالاعوام من المتشبه

والجنس كما عرفت مقول على كثر من مختلفين بالمحاييق وقوله

في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية المذكورة **قال** وما غير ^{الاعراض العام} ^{الافعال}

مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اى شئ هو في ذاته

الذي يميز الشئ عما يشترك في جوهر الجنس كالناطق بالنسبة

الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كل مقول على شئ في جواب

اى شئ هو في ذاته **اقول** يعني وان كان الذاتي غير مقول في ^{جواب}

ما هو بل كان مقولا في جواب اى شئ هو ذاته وهو يميز

الشئ عما يشترك في الجنس ولو قال اوفى الوجود لكان اشمل ^{الرباعي}

ليدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين او من امور

متساوية

فهو الفصل

متساوية اللهم الا ان يقال الشيء بالجنس بناء على بطلان تركب

الماهية من امرين وامور كذا الشيء ولما قيل ان يقول يعني هذا

كان الا نرى عليه ان لا يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني ^{انما ذكرها في المطابقة مع}

ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان ^{ان} ^{انظر الفصل}

فانه يميزه عما يشترك في الحيوانية كالفرس والبغل وغيرهما

لانه اذا سئل عن الانسان بى شئ هو في ذاته كان ^{المطلب} ^{الاجواب} انما ناطق لان السؤال ^{عن الانسان باى شئ هو}

ما يميزه عن غيره وكل ما يميز الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق ^{ان} ^{انظر الفصل}

يصلح للجواب لتمييز الانسان عن غيره في رسم الفصل بانه كل

يقال على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته فقولته كل ^{الشيء}

جنس للكلية الجنس وقوله يقال على الشئ في جواب اى شئ ^{الشيء}

انما

هو يخرج النوع والجنس والعرض العالم لا قد لا النوع والجنس بقا

الحامدة لأنها وإن كانت حمرة لشيء يكن لا في جنسه وإذا

بل في غرضه وأما العرض العام فإنه لا يقال في الجواب أصلا

وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة

كالضاحك بالقوة وبالفعل بالنسبة الى الانسان وسراً

بأنها كلمة مقولة على ما تحب حقيقة واحدة فقط قولاً عاماً

واما ان يعم حقايق فوق واحد وهو العرض العام كالمتنفس

بالقوة وبالفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من الحيوانات

و برهم باینده کلی مقول علی ما تحب حقایق مختلفه قولاً عرضیاً

اقول العرض بها اما لا يتم ان مغارب لا تله اما ان يمنع

انفكاكه عن الماهية الأولى هو الحق كالتضاد

بالنظر الى الانفس والثاني هو الثاني كالفالحكم

بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد من العرض اللازم والمقارن

اما خاصة او عرض عام لانه ان اعني بحقيقة واحدة ^{الذات} كما

فهو الحاصلة كالصاحك بالقوة والفعل بالنظر الى الانسا

فإن الصالح بالثبوت عرض لازم لا ينشك عن ماهيته إلا

بمختص بحقيقة الوحدة والصحاحك بالفعل عرض مفارق

نَفَقَ عَنْ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ عِنْتِصَ بِهَا قَرَسَمُ الْخَاصَّةِ بِالْأَنَسِ

٢٠ عن الماهية وهو العرض لازم ولا يمتنع انفكاكه

كليمه يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً
 وقوله كليمه مستند لك لما تفرق مرة وقوله يقال على
 ما تحت حقيقة واحدة خمس شامل للكليات الخمس وقوله
 فقط يخرج الجنس والعرض العام للكونها معنيين على ما تحت
 حقايق نوع حقيقة واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج
 النوع والفصل لا يتلها مقولات على ما تحتها قولاً ذاتياً
 وان لم يختص بحقيقة واحدة بل يقع على حقايق فوق واحد
 فهو العرض العام كالمتنفس بالفتوة والفعل للإنسان
 وغير من الحيوانات فان المتنفس بالفتوة عرض لا عام
 غير متفك عن ماهيات الحيوانات وغير مختص بماهية
 واحدة

واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق يفتك عن ماهياتها
 غير مختص بواحدة منها فخرج العرض العام بانه كلي يقال
 على ما تحت حقايق مختلفة قولاً عرضياً نقوله كلي زائد
 كامة غير مرة وقوله يقال خمس شامل للكليات الخمس وقوله
 على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
 لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولاً
 عرضياً يخرج الجنس لانه يكون قولاً ذاتياً لا عرضياً فمجان
 كون هذه التعريفات رسوماً للكليات لا حدوداً بناء على امكان
 ان يكون لها ماهيات وراية تلك المفاهيم التي ذكرنا
 ملزومات مساوية لها لكن المناسب ذكر التعريف الذي

فإنهم من الرسم والمه لا من العلم بأفعالها جدد ولا يوجب

العلم بأنها من رسم قال القول الشارح فإنه هو قول وال

على ماهيته الشيء والناظر إليه ما يتركب من جنس الشيء وفصله

القريب من كالتصديق الناظر بالشيء إلى الإنسان والناقص

منه ما يتركب من جنس البعيد وفصله القريب كالجسم فإنه ما يتركب من جنس البعيد وفصله القريب كالجسم

الناظر بالشيء إلى الإنسان وهو قول وال على أن

الشيء والنام منه ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كـ

الخاصة بالنظر إلى الإنسان والناقص منه ما يتركب من

الجنس البعيد والخاصة كالجسم الخاص كـ أو ما يتركب من صيا

تتفرج عنها حقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان ما

على

على أنه عريض الأظفار وأدى البشر مستقيم القامة صا

بالطبع أقول العلم ينقسم إلى مجموعتين أحدهما القول الشارح

والآخر المجردة لأنه إن كان بصورة مع عدم اعتبار الحكم فيه

موصلاً إلى المطلوب القول وهو قول الشارح وال كان

صورة مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب القول فإنه

فهو المجردة وإذا عرفت هذا فنقول من تلك الأصناف

المنطقية المذكورة هو القول الشارح وهو التعريف وهو

أهم من أن يكون حداً أو سماً والمجردة قول وال على ماهية

الشيء فقول على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سننبه وقيل

لا يجوز تعريف الحد والإيمان التسلسل فلنا لأنهم وال لا

حد أحمد نفس لحد كان وجوده وجود نفسه ثم اُخذت ينقسم
 الى جنين تام واقص والنام وهو الذي يتركب من جنس الشيء
 وفصله القريب كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانه
 اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق اما كونه حدا فلا
 الحد في اللغة المنع وهو كونه شتملا على الذنابات بما فيها
 مانع عن دخول الغريبة واما كونه تاما فلكونه الذنابات بما
 فيه كونه منه والواقص هو الذي يتركب من جنس بعيد للشيء
 وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
 فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب عنه بانه
 جسم ناطق كان لحد ناقصا اما كونه حدا فلما لم يكن كونه

ماذا

ما نال شغاله على الذنابات في ما كونه ناقصا فلعدم ذكر
 بعض الذنابات منه والواقص ايضا ينقسم الى قسمين تام
 واقص اما التام فهو الذي يتركب من جنس قريب للشيء
 الله سبحانه كالحيوان الناطق في تعريف الانسان اما كونه
 قد نال الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة الله سبحانه
 الذي هي من اثار الشيء كان تعريفها بالاشرفا ورحما واما كونه
 تاما فلتحقق المسامحة بينه وبين الحد التام من جهة انه
 وضع ايضا الجنس القريب وقيد بالمتخصص بالشيء واما
 الواقص فهو الذي يتركب من الجنس البعيد والخاصة
 كالجسم الناطق او من العرضيات التي تخص جنسها

واحد لا ان كل واحد منها يختص بها كقولنا في تعريف الانسا^ن
^{رواد}

انه ما شاع على قدميه غير بعض الاطفال يادى البشر مستقيم

القائمة فان جملة هذه الامور من حيث المجموع مختصة

بالانسان لا غير بخلاف كل واحد لوجوده في غيره ايضا اما كذا^{لان}

وسمائها من انه تعريف بالخاصة اللازمة التي من انما

الشيء فيكون تعريفا بالاشياء الذي هو الرسم واما كونه ايضا

فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم النام حتى تحقق المشابهة

بينه وبين المحد النام كتحققها بين الرسم النام والمحد النام^{لعدم تحقق}

قال بحيث القضا بالقبضية قول يصح ان يقال لقائمه^{رسمنا بحيث القضا}

انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما حيلته كقولنا زيد

كأن

كاتب واما شرطية منفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما

ان يكون زوجا او يكون فردا **اقول** لما فرغ عن بيان ما^{انقض}

القول الشارح شرع في بيان مباحث التجهة وهي القضايا

المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي فاقضية قول

يصح ان يقال لقائمه انه صادق فيه اي في قوله او كاذب

فيه وهو الذي يسميه بعضهم جزا والقول هو المركب

سواء كان لفظيا كما في القضية اللفظية او كان عقليا كما^{لعدم تحقق}

في القضية العقلية فهو اي القول جنس يتناول الاقوال^{لعدم تحقق}

الناقضة والنامة وقوله يصح ان يقال لقائمه انه صادق^{الضم}

فيه اذ كاد فيه فصل بحسب ما عني الاقوال الناقصة والثا^{مة}
 لثانيه من الامر والى والاشياء وغيرها وهي ا^{لفضية}
 تنقسم الى مسكن احد هما جلية والآخر شرطية لان المحاكم
 عليه والمحكم به ان كانا مفردين فالقضية جلية والاشياء^{طية}
 وفيه نظير لان المحكوم عليه وفيه قد يكونان مفردين في الجملة
 كما تقول زيد امه قايح والشرطية اما متصلة وهي التي
 يحكم بصدق قضية فيها او لا صدقها على تقدير صدق^{الاشياء}
 قضية اخرى وهي موجبة ان حكم بها بصدق قضية على
 تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس ط^{لعة}
 فالنهار موجود وسالبة ان حكم بها بسلب صدق قضية
 على

على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالليل موجود ولما شرطت متصلة وهي القضية
 التي حكم فيها بالثاني بين القضيتين فان حكم فيها بالثاني ايجابا
 فالقضية متصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
 او فردا وان حكم فيها بالثاني سلبا فالقضية متصلة
 سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسودا او كاتبا **قال**
 والخبر الاول من الجملة يسمى موضوعا والثاني محمولا ومنه لا^{ول}
 الشرطية مقدما والثاني قالها **اقول** الخبر الاول اي الجملة
 المحكوم عليه من القضية الجملة يسمى موضوعا لانه انما
 وضع لان يحكم عليه بشئ والخبر الثاني اي المحكوم به منها

يستحق حمل لآية انما وضع لأن يحمل على شيء والنسبة
 التي يربط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية
 ولم يذكرها المصنف وكانت لابد منها في القضية لكونها
 فيها أشد جزء أو الجزء الأول من القضية الشرطية
 بشئ مقدّم ما تقدمه في الذكر والجزء الثاني منها
 يستحق تاليا لكونه تابعاً للأول وهو التلويح يعني التبع
 والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة
 كقولنا زيد ليس بكاتب **اقول** تنقسم القضية
 ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي
 ذكرناها ان كانت حكما بان يقال للموضوع محمول
لاننا اذا قسمنا القضية الى موجبة وسالبة فكل واحدة منهما تكون موجبة او سالبة

فالقضية

فالفقصة موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
 بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالفقصة سالبة
 كقولنا زيد ليس بكاتب **قال** وكل واحد منهما اما
 مخصوصة كما ذكرنا واما محصورة كلية مستقرة
 كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان **كذلك**
 وجزئية مستقرة كقولنا بعض الانسان كاتب
 وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذا
 فبشيء مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان
 ليس بكاتب **اقول** كل واحدة من الموجبة والسالبة
 اما ان يكون مخصوصة او يكون محصورة كلية

او جزئية او يكون مبهمة ^{لأنه} اذا كان الموضوع في

القضية شخصاً معيناً فالقضية مخصوصة كما

ذكرنا من مثالي الموجبة والسالبة فوزيد كاتب

وزيد ليس بكاتب اما تسميتها بالخاصة ^{التي} تخصص

موضوعها ^{التي} وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها

شخصاً معيناً جزئياً وان لم يكن موضوعها ^{التي} اي

موضوع القضية شخصاً معيناً بل يكون كلياً فان

شئ كية الأفراد من الكلية والجزئية فالقضية

مخصوصة مسورة اما كونها مخصوصة لأفراد

موضوعها واما مسورة ^{كقول} فلا شئ لها على السور

الذي هو

الذي هو اللفظ الذي على كمية أفراد الموضوع حاصل

لها ومحيط بها والسور ما خو البلد فكما انه يخصر

البلد كذلك هذا اللفظ يحيط أفراد للموضوع والمخصوصة

امان يكم فيها على كل الأفراد او على بعضها وعلى

كل التقديرين اما بالايجاب او السلب فان كان

الأول فالقضية مخصوصة كلية موجبة كقولنا

كل الإنسان كاتب او سالم كقولنا لا شئ من

الإنسان كاتب والسور في الكلية للموجبة

لفظ كل والموجبة وفي الكلية السالبة لفظ لا شئ

واما سالم كما ذكرنا وان كان الثاني بالقضية لأن

التي هي على أفراد

المعينة

ان يكون في البحر ولا يغرق **اقول** لما فرغ عن تقسيم

امانتی وجه من هوو و طرند
الشمس طالعة فا الليل موجود

المحلية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة

او منفصلة اما المتصلة فهي تنقسم الى قسمين

احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه ان كان

صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة

بينهما نشأت عن ذات المقدم فوجب ذلك

فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة

هنا ما يلزم بسبب المقدم التالي كالعلية والمعلول ^{بمعنى المقدم الذي لا ينفك عنه} ^{لوجود التبع}

لية والتضاييف اما العلية فكقولنا ان كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود فان طلوع

الشمس علة لوجود النهار واما التضاييف

فكقولنا

فكقولنا ان كان زيدا بالعمى فعمى وابنه وان كان صدق

التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة المذكورة قبل

كان على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية

فكقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجار ناهق فانه

لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الجار

حتى يجوز العقل استلزام اللؤل للثاني بل توافق

الطرفان على الصدق لهنا واما الشرطية المنفصلة

فهي تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع

وما نعد المنكول لانه ان حكم في القضية بالثنائي بين

فربها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة

حقيقه كقولنا العدم اذ وج او فرد فالحكم في هذه
القضية بائتمان اجتماع التوجية والفردية في العدم
وبائتمان ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقة
لان التنافي بين جزئيهما الشد من التنافي بين جزئي الا
فحين لانه يوجد التنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب
معاً وهذا ليس الاحقيقة الانفصال وان حكم فيها
بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط فالقضية
منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما
حجراً او شجرة فانه في هذه القضية بالتنافي بين
الحجرية والشجرية في الصدق فقط اعلا في الكذب

لان يجوز

لان يجوز ان يكون الشيء لا حجراً ولا شجرة وانما سميت
هذه القضية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع
بين الجزئين في الصدق وان حكم في القضية بالتنا
في بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا في الصدق فال
القضية منفصلة مانعة الخلوك قولنا اذ اذ
ان يكون في الحجر اذ ان لا يخرق فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين ان لا يكون في الحجر وبين ان
يخرق لا بين ان يكون في الحجر وان لا يخرق لموازن
يكون في الحجر ولا يخرق وانما سميت مانعة الخلو
لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيهما في الكذب

قال وقد تكون المنفصلات ذوات اجزاء كقولنا

^{والتي هي الحقيقة والحق}
العدد اثنان ازيد او ناقص او مساو اقول بالمنفصلة

المذكورة تتوحد كل واحدة منها من جزئين غالبا

كما قد تتركب من اكثر من جزئين فاما المنفصلة

الحقيقية فكقولنا العدد اثنان ازيد او ناقص او مساو

فانتم حكم على ان هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد وكذا

لا تخلو عن احد لها وفيه نظر لان عين اجزاء

الحقيقية يستلزم نقيض الاخر لا امتناع الجمع

وبالعكس لا امتناع الخلو فلو تراكبت الحقيقية

من ثلاثة اجزاء وصاعدا يلزم جواز الجمع وجواز

الخلو

الخلو وهو الخلف لا قد في المثال المذكور يستلزم كون العدد

زايدا او ناقصا غير ناقص وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا

وبالفيتح من هذان ان كون العدد زايدا يستلزم كونه

مساويا بالفيتح اجتماع الزيادة والتساوي في الصدق

وقد كان بينهما منع الجمع وايضا كونه غير زايدا يستلزم

كونه ناقصا وكونه ناقصا يستلزم كونه غير مساويا

فبفتح ان كونه غير زايدا يستلزم كونه غير مساويا

فيلزم اجتماعهما في الكذب وقد كان بينهما منع اجتماع

الخلو لكون القضية منفصلة حقيقية فيكون

باطلا والحق ان يقال ان امثال ذلك قضية

مركبة عن حلية ومنفصلة فيقال ان الأصل فيها هكذا
 ان هذا العدد مساو لهذا العدد والآن ما ان يكون
 ثابتا او ناقصا فالجزء الأول حلية والثالث منفصلة
 مركبة من جزئين لا غير الا ان هذه المنفصلة المركبة
 من ثلاثة اجزاء مثلا لما كانت في قوة تلك المركبة
 من الحلية والمنفصلة اقيمت مقامها فظن انها
 مركبة من ثلاثة اجزاء لكن يظهر بعد التامل انها
 مولفة مقام فلنا فلا تكون الحقيقية مركبة الا من
 جزئين وكذا ما نعه الجمع بخلاف مانعه الخلو فانها
 قد تتركب من ثلاثة اجزاء فصاعدا وفي بيانها

طولا لا يلق

طول لا يلق بهذا الخصر فليطلب من المطولات قال
 التناقض هو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي لذاته ان تكون احديهما صادقة واخر
 بهما كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب **اقول**
 من الاصطلاحات النطقية هو التناقض وهو
 عبارة عن اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب
 بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما القضيتين صادقة
 واخرهما كاذبة في الواقع فقوله لخلو فجنس
 يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين والخبرين
 وقضية مع مفرد وقوله قضيتين فصل يخرج الاختلاف

الواقع بين المفردين وبين القضية مع المفرد وقوله

بالإيجاب والسلب يخرج اختلاف القضيتين

بالإتصال والافتصال وبالكليّة والجزئية

وبالحصر والأهوال وبالحدود والتحصيل وغيرها

وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالإيجاب

والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق أحدهما كذب

الأخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتركة فانهما

صادقان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالإيجاب

والسلب بحيث يقتضي صدق أحدهما كذب الأخرى

لكن لذاته نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق

فإن قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بإنسان

وكذا إنسان في قوة قولنا زيد ناطق فيقتضي صدق

كل منهما كذب الآخر لكن لم يكن هذا الاقتضاء من حيث

نفس الاختلاف بل من بواسطة ملاحظة ما هو

في قوته قال ولا يتحقق ذلك إلا بعد انفاهما في

الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة

والقوة والفعل والجزء والكل والشرط والتقييد

الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية كقولنا كل إنسان

حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان والسالبة

الكلية هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الإنسان

بكايب وبعض الانسان كاتب اقول القضية ان اللتان

يقع بينهما التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين

او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلهذا ^{القضيتين}

يتحقق التناقض بينهما الا بعد انفاقهما في ثمان

وحدات الاولى وحدة الموضوع لانها ^{القضيتين} تختلفا

فيها لم تنافض الجوان صدقهما معا وكذا بهما معا

مخوز بدنايم وعمر وليس بقاءم والثانية وحدة المحمول ^{ولكن كما ان كان الخبز} ^{تقدر احداهما على} ^{تقدر الاخرى على} ^{تقدر الاخرى على}

لانهما لو اختلفتا فيها لم تنافضا لما تمخوز زيد

كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان ^{بكونه صدقها وكذا بهما معا}

اذ لو اختلفتا فيها لم تنافضا لمخوز زيد قايما ليله

وزيد

فان كانا محصورتين
فكانا مخصوصتين
فكانا مخصوصتين
فكانا مخصوصتين
فكانا مخصوصتين

وزيد ليس بقاءم نهرا والرابعة وحدة المكان لانها

لو اختلفتا فيها لم تنافضا لمخوز زيد قايما في الدار وزيد

ليس بقاءم في السوق والخامسة وحدة الاضافة

لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحققا التناقض لمخوز زيد

اب لعمر وزيد ليس باب لبكر والسادسة

وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيها ^{القضيتين}

بان تكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى ^{بيان الاختلاف}

بالفعل لم تنافضا لمخوز خمر فالدين مسكراى

بالقوة والخمر في الدين ليس بمسكراى بالفعل

والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما اذا اختلفتا

فيها لم يتناقض الخوان في اسوداي بعضه والآخر
 ليس باسوداي كله والثامنة وحدة الشرط العدم
 التناقض عند اختلاف الشرط كما في قولنا الجسم
 مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض والجسم
 ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسودا اذا
 عرفت هذا فاعلم ان القضييتين اذا كانت احدهما
 موجبة كلية ينبغي ان تكون اخرهما سالبة
 جزئية ^{وبكسر قد} واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون
 الاخرى موجبة جزئية فتقيض الموجبة الكلية
 انما هو السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان

نقيضه

نقيضه بعض الانسان ليس بحيوان وتقيض السالبة
 الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من
 الانسان جبار نقيضه بعض الانسان جبار وكيفية
 هذا سبيل في المحصورات والحق ان ايراد المنطق
 هذا اي قوله نقيض الموجبة الكلية ليس ههنا
 موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات
 قال فالمحصورات لا يتحقق بينهما التناقض
 الا بعد اختلافهما في الكمية لا الكليتين قد تكونان
 كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
 بكاتب والجزئيتين قد قصد فان معا كقولنا بعض

الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب **اقول**

ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين فلا

يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما

في الكمية اى في الكلية والجزئية بان تكون احدهما

كلية واخرى جزئية وانما يكون هذا بعد اتفاقهما

في الوحدان الثمانية المذكورة فلو قيد قوله في

الكلية بقولنا ايضا كان اولى ليكون اشارة

اليه اى الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة

وانما قلنا لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد

اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكونان

كقولنا

كما تارة يابل في شعر

والتناقض ههنا وحدة شبيهة

ومعنى موضوع محمول كان

وحدة شبيهة وانما لم يذكر

قوة وفعلت ووافر ان

كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شئ من الانسان

كاتب بالضرورة والجزئيتين قد تصدق ان محمول بعض

الانسان كاتب بالفعل وبعضه ليس بكاتب بالفعل

فنفويض الكلية هو الجزئية لا الكلية وبالعكس اعنى

نفويض الجزئية هو الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان

المتناقضتان

محمولتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من

المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئية

قال العكس قد يطلق على ان نصير الموضوع محمولا

والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب

والصدق والكذب كما هما **اقول** من تلك الامثلة

المنطقية هو العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع

في القضية محمولاً والمحمول فيها موضوعاً مع بقاء

الكيف اى الايجاب والسلب بحاله اى ان كان الاصل

موجباً كان العكس ايضاً موجباً وان كان الاصل سالباً

كان العكس ايضاً سالباً ومع بقاء الصدق والكذب

اى ان كان الاصل صادقاً باى وجه كان العكس ايضاً

صادقاً وان كان الاصل كاذباً كان العكس ايضاً كاذباً

كما اذا اردنا ان نعكس قولنا اكل انسان حيوان

جعلنا الجزء الاول ثانياً والثاني اولاً وقلنا بعض الحيوان

انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شئ من الاشياء

جرح

الجرح قلنا لا شئ من الجرح بانسان ثم انقلنا لوقال المصنف

العكس هو جعل الجزء الاول ثانياً والجزء الثاني اولاً كان

اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولاً اصلاً

وكذا ما هو المحمول لا يصير موضوعاً اصلاً ولئن

سلبنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيان

وانما اعتبر بقاء الايجاب والسلب لانهم يتبعوا

القضايا ولم يجدوها في الاثر بعد الجرح للكون صادقة متولدة بجرح

لانهم الاموافقة لها في الايجاب والسلب وانما

اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للفقضية فلو

فرس صدقها يلزم صدق العكس والا يلزم صدق

للزوم بدون اللزوم وهو مستحيل ولم يقبر وبقاء
 الكذب لا يثبت لا يلزم من كذب المزوم كذب اللزوم ما ن
 قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي
 هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول
 المضاف في التكذيب لا يكون الا خطأ قال وللوجبة
 الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان
 ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية
 لا اذ قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان
 انسان فاما نجد الموضوع شيئاً معيناً موصوفاً با
 الانسانية والحيوانية فيكون بعض الحيوان انساناً

اقول

اقول القضية الكلية التي تكون موجبة لا يلزم ان
 تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكا
 سها كلية فلان لا ينقص بمادة يكون المحمول فيها اعم
 من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص
 على كل الاعم وهو محال مثلاً يصدق كل انسان
 حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا يلزم ان
 يصدق الانسان الذي هو اخص على كل حيوان الذي
 هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فقلنا
 اذ قلنا كل انسان حيوان نجد الموضوع شيئاً
 معيناً موصوفاً بالانسانية والحيوانية وهو

ذات الانسان كزبد وكمز وبكر فيكون بعض الحيوان
انسانا هذا ما ذكره المصنف في تحليل انعكاسها
جزئية والاول فيه ان يقال اذا صدق كل انسان
حيوان لم يصدق بعض الحيوان انسان والاول
يلزم صدق تقييد وهو قولنا الاشياء من الحيوان
بأنسان فيلزم المتألفه بين الانسانية والحيوانية
فليصدق ليس بعض الانسان حيوان وقد كانت
الاصول كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك
التقييد الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من

من الحيوان

الحيوان بأنسان ينتج من الشكل الاول ان لا ينشأ من
الانسان بأنسان ^{بأنسان} قال والموجبة الجزئية ايضا تنعكس
موجبة جزئية بهذه ^{بأنسان} الحق ^{بأنسان} القوية الموجبة
الجزئية ايضا تنعكس الى موجبة جزئية كما ان
الموجبة الكلية تنعكس اليها واجبة ههنا كالخاتمة التي
ذكرنا ههنا فائدة اذا صدق بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لا فائدة
الموضوع ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوانية
والانسانية فيكون بعض الانسان حيوانا
او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان

الإنسان يلزم أن يصدق بعض الإنسان حيوان

والأصدق نقيضه وهو لا شيء من الإنسان

حيوان ويلزم منه صدق قولنا لا شيء من الحيوان

بالإنسان وقد كان بعض الحيوان إنساناً فهذا

خلف أو نضم هذا للآخر إلى الأصل حتى يلزم

سلب الشيء عن نفسه كما مر **قال** والسالبة الكلية

تتعلق إلى سالبة كلية وذلك ببي بن نفسه

لأنه إذا صدق قولنا لا شيء من الحجر بالإنسان

يصدق قولنا لا شيء من الإنسان **بالحجر** القضية

السالبة الكلية يلزم أن تتعلق سالبة كلية

وذلك

وذلك أي انعكاسها إلى السالبة الكلية ببي أي ضروري

بنفسه لأنه إذا صدق لا شيء من الحجر بالإنسان يلزم أن يصدق

لا شيء من الإنسان **بالحجر** والأصدق نقيضه وهو

بعض الإنسان **بالحجر** وينعكس إلى قولنا بعض الحجر بالإنسان

وقد كان الأصل لا شيء من الحجر بالإنسان هذا خلف أو نضم

هذا التقضي إلى الأصل وتقول بعض الإنسان **بالحجر** ولا شيء

من الحجر بالإنسان **بالحجر** بعض الإنسان ليس بالإنسان وهو

محال لصدق قولنا كل إنسان فهو إنسان بالصدق **قال**

والسالبة الجزئية لا يلزم أن تتعلق أصل الحيوان عموم

الموضوع فيها كقولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان ولا

بمع العكس قول الفقيه السالك الجزئية لا يلزم

وهو من الانسان
ليس بجزئ

ان ينعكس والا لا تنقض بمادة يكون الموضوع

ان ينكس

فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض

الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص ^{لا} كل

اخص بلزمه الاعم فان قولنا بعض الحيوان ليس

بالانسان كالفرس وغيره صادقة ولا يصدق عكسها

وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق تقيده

وهو كل انسان حيوان والا لو وجد الكل بدون

ولا يصدق العكس وهو ان

الجزء وهو محال وانما قيد عدم الانعكاس بالزوم

لا بد ان ينكس

لا فله قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا

يصدق

يصدق بعض الانسان ليس بجزء ويصدق عكسه ايضا

وهو بعض الجزئ ليس بالانسان قال القياس قول

مؤلف من اقوال مني سلبت لزم عنها لذاتها قول

اقول اعلم ان المطلب الاعلى من الاصطلاحات المنطقية

المذكورة هو القياس ويسمونه بانه قول مؤلف

من اقوال مني سلبت لزم عنها اي عن تلك الاقوال

لذاتها قول اخر لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

فانه قول مركب من قولين اخرين سلبا لزم عنهما لذاتهما

قول اخر وهو العالم حادث ثم المراد من القول

ما هو اعم من ان يكون ملفوظا او معقولا والمراد

القياس وهو الذي قيل من حال الفكر
محل الجزئ مثلا فنقول زيد فرب زيد
منه لانه فاعلم ان على من رفع فتج
بانه من رفعه في الاستفهام هو الذي
يستدل من حال الحكم لحد النظر التاميل
هو الذي يستدل بما ذكره في من حال خبره ان
انها من يدعي تحت كل ما ذكره

من الاقوال ما كان فوق قول واحد ليتناول

القياس ^{القياس} المؤلف من قولين والمؤلف من اقوال

فوق اثنين ^{فوق اثنين} فالقول الواحد لا يسمى قياسا

وان لم يسم عنه ^{فوق اثنين} لانه قول اخر كعكسه المستوي

وعكسه النقيض وقوله متى سلبت اشارة الى

اذ تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلسلة في نفسها

بل يلزم ان يكون بحيث لو سلبت لزم عنها قول

اخر ليدخل في حدة القياس ما كان مقدما له صدقة

وما كانت كاذبة كقولنا كل انسان جبار وكل جبار ^{مقدمتها}

حار فان هذين القولين وان كذا با في نفسيهما

الاغصا

الا انها يجب لو سلمنا لزم عنها كل انسان حمار

وقوله لزم عنها احرار عن الاستفراء والتشيل

لانهما وان سلبت مقدما لهما لكن لا يلزم عنهما ^{لصوص}

شيء اخر لا مكان المتخلف في مدلولهما وقوله

لذا انها احرار عن القياس ^{بشيء اخر} الذي يلزم عنه

بعد التسليم قول اخر لكن لا لانه بل بواسطة

ملاحظة مقدمة خارجية اجنبية كما في قياس

المساوات وهو يتوكل من قولين بحيث يكون منطق

محمول اولهما موضوعا للاخر كقولنا امار ^{كقولنا}

لب و مساوح ^{فيلزم} من هذين القولين ان

شئ من هؤلاء شئ من هؤلاء

١ مساوٍ لكن لا ذاتها بل بواسطة مقدمة اجنبية

وهي ان كل مساوٍ لمساوٍ للشيء مساوٍ لذاك الشيء
بغير واسطة وبمساوٍ الذي هو مساوٍ

وقد اتانا من اقواله ولم يقل من مقدمات لسلايلهم

الدوران المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت

في قياسنا اخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت

المقدمة ايضا في تعريف القياس لم الدور قال

وهو اما اقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل

مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود

لكن الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهار

ليس

والدور جوتت الشئ على
بغير واسطة وبمساوٍ الذي هو مساوٍ
تتوقف الخاب والاعلم في
كانت في الاصل والقياس
كانت في الاصل والقياس

ليس بوجودنا الشمس ليست بطالعة **اقول** القياس

ينقسم الى قسمين اقتراي واستثنائي لا يتد ان لم

يكن عين النتيجة او نقيضها من كود في القياس

بالفعل فهو اقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل

مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا كلما كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود وكل كان التهار

موجودا فالتهار مضى فكلما كانت الشمس طالعة

فالتهار مضى وان كان عين النتيجة او نقيضها

مذكورا في الفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة

الشمس طالعة فالتهار موجود لكن الشمس طالعة

القياس

طال

البا والمقدم

فالتهار موجود لكن التهارة ليس موجودا الشمس ليست
 انما هو ناكى ^{رفع ناكى} ^{رفع مقدم}
 بطل العدة واما ستمى الاول اقتضائيا لكون الحد وفيه مقترنة
 ولا ولا ^{ولا ولا}
 غير مستثناة ويسمى الثاني استثناءيا لاشتماله
 على ادوات الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او
 نقضها مذكورا في القياس هو ان يكون طرفاها ^{مرفوعا}
 او طرفاء نقضيهما المذكورين بالتاليب الذي في النتيجة
قال والمشتراك المذكورين مقدمتي القياس نصا
 عدا يسمى بالحد الأوسط وموضوع المطلوب
 يسمى بالحد الأصغر ومحموله بالحد الأكبر
 والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى بالصغرى والمقدمة

التي فيها

في الكبرى
 في الكبرى
 في الكبرى
 في الكبرى

التي فيها الأكبر تسمى بالكبرى وهى التاليف من الصغرى
 والكبرى تسمى شكلا والاشكال المذكورة المتداولة
 في فن المنطق اربعة **اقول** علم ان المشترك المذكورين
 مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا أو سط لتوسطه
 بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا ومحمولا
 او كان مقدما او تابليا وقد مر مثالها انفا وموضوع
 المطلوب يسمى حدا اصغرا لكونه اخص في الأغلب
 والاخص اقل افرادافى يكون اصغرا ومحمول المطلوب
 يسمى حدا اكبرا لكونه اعم في الأغلب والأعم اكرا
 افرادافى يكون اكبرا وكل مقدمة من مقدمات

شرط اشكال لجيب حد وسط
 اوسط اكبر ملابيت ودر بر صغرى وبار
 وضع بكبرى كرفت شكل تحتين بيان
 حد بهد ودر وموضع بهد ودر
 رابع اشكال لعكس تحتين بيان

فهو الشكل الاول نحو كل ج معري وكل ب كسري واني كان موضع قول موضع قول

بالطريق

والرابع يرد البعكس المقدمتين والكامل في الإنتاج

در بعضی کانی و کیمیا با سوسپانسیون در حقیقت انق محلول است با محلول نیز به سوسپانسیون از انقضای و انس را می شود

حيوان كان الحق فيه السلب بان يقال لا شئ من الانسا

بفرس واما اذا كانتا سالتين فلا بد ان يصدق لا

شئ من الانسان الحجر ولا شئ من الفرس الحجر

الحق فيه السلب واما لو بد لنا الكبرى بقولنا

لا شئ من الناطق الحجر كان الحق الايجاب بان يقال

كل انسان ناطق بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين

المقدمتين في الكيف ومع هذا فينتزعه لزم كلية

الكبرى فيه والاختلفت النتيجة ايضا كقولنا

لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس

والحق فيه الايجاب ولو بد لنا الكبرى بان قلنا

كل انسان حيوان

بعض

بعض الصاهل فرس كان الحق هو السلب هذا على

بعض النساء يصاهل

تقديره الجواب الكبرى واما على تقدير سلبها فلو بد

بصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس

بحيوان والحق فيه الايجاب بان يقال كل انسان

جسم ولو بد لنا الكبرى بان يقال بعض الحجر ليس

بحيوان ان كان الحق فيه السلب بان يقال لا شئ

من الانسان حجر ولم يذكر المصنف هذا الشرط **قال**

والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم واد

وده ههنا لي جعل دستور النتج منه المطلوب

وشرط انتاجه الجواب الصغرى وكلية الكبرى

وضروية النتيجة اربعة الاول كقولنا كل جسم مؤلف

حادث فكل جسم حادث والثاني كقولنا بعض الجسم

مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث

والثالث كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من

المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم والرابع

كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **اقول** لما كان

الشكل الاول من بين الاشكال اصلا والباقية

مترتبة اليه عند الانتاج جعل سببا للعلوم

ولاجل ذلك اورد ^{المصنف} هذه المصنف ههنا مع ضروية

النتيجة

النتيجة دون غيره ليحجل دستور اي فاذونا النتج منه

المطلوب وقوطة لتفهم البواقي وضروية النتيجة

اربعة لان القسمة العقلية تقضي ان تكون ستة

عشر فسقط منها باعتبار الشرطين اثنا عشر كما

بين في المطول اُقيمت اربعة اضرب الضرب الاول

ان تكون المقدماتان موجبتين كليتين والنتيجة ايضا

موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

ينبع كل جسم محدث والضرب الثاني ان تكونا من

كليتين مختلفتين في الكيف بان تكون سفره موجبة

كلية وكبراه سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية

كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم

ينبغي لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث ان

تكونا من موجبتين الصغرى جزئية والكبرى كلية

والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف

وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والضرب

الرابع ان تكونا من موجبة جزئية صغرى وسالبة

كلية كبرى كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء

من المؤلف بقديم ينبغي بعض الجسم ليس بقديم

فمن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية

الكبرى شرط في انتاج الشكل الاقل والآلا

وكونها جزئية

لاختلف

خلفت النتيجة اما الاول فلا بد منه بصدق لا شيء

من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق فيه

الايجاب بان يقال كل انسان حيوان واذا بد لنا

الكبرى وقلنا كل فرس صاهل يكون الحق فيه

السلب بان يقال لا شيء من الانسان بصاهل واما

الثاني فلا بد منه بصدق كل انسان حيوان وبعض

الحيوان فرس والحق فيه السلب بان يقال لا شيء

من الانسان بفرس ولو بد لنا الكبرى وقلنا

بعض الحيوان ناطق كان الحق فيه الايجاب بان

يقال كل انسان ناطق قال والقياس كما مر

اما اقترائي واستثنائي والاقترائي امان جليبي
 كما مر واما من متصليتي كقولنا كل اكانت الشمس
 طالعة فالتهار موجود وكل اكان التهار موجودا
 فالارض مضيئة ينبغي كل اكانت الشمس طالعة
 فالارض مضيئة واما من متفصلتي كقولنا
 كل عدد امان زوج او فرد وكل زوج امان زوج
 الزوج او زوج الفرد وينبغي كل عدد امان فردا او
 زوج الزوج او زوج الفرد اقول لما قسم
 المصنف القياس من قبل الى اقترائي واستثنائي
 انا ان يبيتي ان كلا منهما من اي شيء يتركب

فقال

فقال القياس الاقترائي اما ان يتركب من مقدمتين
 جليبتين كما مر فقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محدث فان كلا من هاتين المقدمتين قضية جلية
 واما ان يتركب من مقدمتين شرطييتين متصلتين
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود
 وكل اكان التهار موجودا فالارض مضيئة ينبغي
 من اقتران هاتين الشرطييتين المتصلتين ان كانت
 الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من هذين
 المتصلتين التزويطين لا الاتفاقيتين كما
 ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين

شرطين من فصلتين كقولنا كل عدد اما زوج

او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج

الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين

العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد

واما ان يتركب من مقدمة حلية ومقدمة

متصلة سواء كانت الكلية الصغرى والمتصلة

الكبرى او بالعكس كقولنا هذا حيوان وكلما

كان حيوانا كان جسما فهذا كان جسما او يقال

كلما كان هذا حيوانا كان جسما وكل جسم قابل للايجاد

ينتج كلما كان هذا حيوانا كان قابلا للايجاد

اما ان يتركب من مقدمة حلية ومقدمة منفصلة

سواء كانت الكلية الصغرى والمنفصلة الكبرى

كقولنا هذا عدد وكل عدد اما فرد او زوج

ينتج هذا اما فرد او زوج او بالعكس كقولنا

كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو منقسم

بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين

ويبين واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة

منفصلة سواء كانت المتصلة الصغرى والمنفصلة

الكبرى كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا

وكل حيوان اما ابيض واسود ينتج كلما كان الشيء

انساناً فاما ابيض او اسود او بالعكس كقولنا كل
 عدد اما فرد او زوج وكلما كان العدد زوجاً
 كان منقسماً بمساويين ينتج كل عدد اما فرد
 او منقسم بمساويين **قال** واما القياس
 الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت
 متصلة فاستثناء عيني المقدم ينتج عيني التالي
 كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
 انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالي
 ينتج نقيض المقدم كما يقال فيه لكنه ليس بحيوان
 فهو ليس بانسانا وان كانت منفصلة حقيقية
^{الشرطية الموضوعية}

فاستثناء

فاستثناء عيني كل جزء ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض
 كل جزء ينتج عيني الآخر **قولنا** فرغ المصنف عن بيان
 القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي
 فنقول القياس الاستثنائي يتوكل دايماً من
 مقدمتين احديهما شرطية واخرى بها وضع
 احدهما اي اثباته يلزم وضع الآخر ورفع
 يلزم رفع الآخر سواء كانت متصلة او منفصلة
 اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس ^{مقدم}
 طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود او لكن النهار ليس موجود
^{اثباته} ^{مقدم}

فالشمس ليست بطالعة وأما أن كانت منفصلة
^{منع تقدم}

حقيقية فقولنا ما إما أن يكون العدد زوجا
^{مقدم}

أو يكون فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس
^{البيان مقدم} ^{منع تأجيل} ^{البيان تأجيل}

بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد
^{مقدم} ^{منع مقدم} ^{البيان مقدم} ^{منع تأجيل}

فهو زوج فإذا سمعت هذا فاعرف أن الشرطية
^{البيان مقدم}

الموضوعية أن كانت متصلة فاستثناء عيني المقدم

ينبغي عيني التالي والآتي انفكاك اللازم عن
^{المتشبهين} ^{البيان} ^{البيان}

اللزوم فتبطل الملازمة واستثناء نقبض التالي

ينبغي نقبض المقدم والآتي وجود للزوم بدو
^{البيان} ^{البيان} ^{البيان}

اللازم فتبطل الملازمة أيضا كما رأيت في المثال
^{نقبض المقدم} ^{البيان} ^{البيان}

الأول وإن كانت الشرطية الموضوعية منفصلة

فاستثناء عيني أحد الجزئين سواء كان مقدما

أو تابيا ينتج نقبض الجزاء الآخر لاستثناء الجرح

بينهما واستثناء نقبض أحد الجزئين ينتج عيني

الجزء الآخر لاستثناء الخلو بينهما كما رأيت

في المثال الثاني فعليك بالتدبر في المثالين

هذا إذا كانت المنفصلة حقيقية وإن شئت

أن تدرك البحث بكالته في المنفصلة

فارجع إلى المطولات **قال** البرهانان هو

قياس مؤلف من مقدمات يقينية

لاننا البقين واليقينيات انقسام الاوليات كقولنا الواحد
 نصف الاثنين والشاهدات كقولنا الشمس مشرقة
 والجمرات كقولنا شرب السمونيا مسهل للصفا
 والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
 والنوازل كقولنا حمى على الله عليه وآله ابن
 عبد الله قد دعى النبوة واظهر المعجزة والقطريات
 وهي قضايا تباينها معها كقولنا الاربعة زوج
 بسبب وسط حاضر في الذهن اقول من الأمثلة
 المنطقية المذكورة التي يجب استحصارها عند
 الخوض في شيء من العلوم هو البرهان وهو برهان

بأنه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لاننا البقين
 كما في الأمثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن
 ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال و
 اليقينية انقسام ستة احدها الاوليات وهي
 ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد
 نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وثانيها الشاهدات
 وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان من الحواس
 الظاهرة يقال له الحسيات او كان من الحواس الباطنة
 يقال له الامثاليات والثالث الوحدانيات كقولنا الشمس
 مشرقة وان لنا جوعا والرابع الجمريات وهي ما يحكم

العقل فيه في جزم الحكم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى
كقولنا السقونيا سهل للصقراء وهذا الحكم انما
حصل بواسطة مشاهدات كثيرة ورابعها الحدس
وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى وساطة
تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من
الشمس لاختلاف تشككاته النورانية بحسب اختلاف
اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا وخامسها التواتر
وهي ما يحكم العقل فيه بحكم الحكم بتوسط السماع
من جملة كثير استحالة العقل توافقهم على الكذب
كما يحكم بان النبي صلى الله عليه وآله ادعى النبوة

واظهر

واظهر المعجزة على يده وسادسها القطر يات وهي قضايا
قياسياتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بتوسط قضية
حاضرة لا تقيب عن الذهن عند تصديق الطرفين كقولنا
الاربعة زوج بسبب وسيط حاضر وهو الانقسام بمسا
وبين والوسط ما يقر بقولنا لانه حين يقال لانه كذا
او كذا قال والمجيد هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص
معتقده ومظنونه والشعر قياس مؤلف من مقدمات
ينسب منها النفس وينقبض والمغالطة قياس مؤلف من
مقدمات كاذبة شبيهة بالمشهورة او من مقدمات

وهي كاذبة العدة هي البرهان وليكن هذا آخر الرسالة
أول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة هو الجدل
 وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالقديمتين
 التي كان الخوض في ترتيبها التزام الخضم وهو ظاهر فيها
الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مضمونة والغرض
 منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم
 كما يفعل الخطباء والوعظاء ومنها الشعر وهو قياس
 مركب من مقدمات تنبسط منها النفس وينقبض
 كما إذا قيل الخمر يا قوتية سيالة انبسط منه النفس
 ونبت في شربها وإذا قيل العسل ^{العسل} مهووع انقبضت النفس

وتفرد

وتفردت عن أطلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب
 من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة أو بالمشهورة
 أو مركب من مقدمات وجهية كاذبة ثم الغلط إما
 من جهة الصورة أو من جهة المعنى أما ما يكون من
جهة الصورة فنقولنا في صورة الفرس النقوشة
 في الجدار أنه فرس وكل فرس صهال يتبع أن تلك الصورة
 صهالة وأما ما يكون من جهة المعنى فنقولنا كل إنسان
 وفرس فهو إنسان وكل إنسان وفرس فهو فرس
 يتبع أن بعض الإنسان فرس ثم اعلم أن ما عليه الاعتماد
 من هذه القياسات إنما هو البرهان لكونه مركباً

من المقدمات اليقينية فليكن هذا اخر ما كتبناه من
اوراق لايضاح كتاب الاسباغوي ثم بالبحر على
يد سيد جيب وقد وقع الفراع من كتابته من يوم
اشتباه غره شهر ذ القعدة الحرام من شهور هذه

السنة ١٢٠٩ هـ ابن كبر غام ثرة

ابن كبر غام ثرة
ابن كبر غام ثرة
ابن كبر غام ثرة

السلام عهد ارباب	السلام عهد ارباب
الاول السلام استقر	الاول السلام استقر
محو والعصر ان انسان الى خسر	محو والعصر ان انسان الى خسر
السلام عهد فارسي	السلام عهد فارسي
وحسن فرعون رسول	وحسن فرعون رسول
طيفان	طيفان

مطلعي حاجي ربيع كالانه اقترع حاجي
كله واني درجته ستر كنية عالم
رمضان شهر محرم ١٢٠٩ هـ

ابن كبر غام ثرة
ابن كبر غام ثرة
ابن كبر غام ثرة

السلام عهد ارباب	السلام عهد ارباب
الاول السلام استقر	الاول السلام استقر
محو والعصر ان انسان الى خسر	محو والعصر ان انسان الى خسر
السلام عهد فارسي	السلام عهد فارسي
وحسن فرعون رسول	وحسن فرعون رسول
طيفان	طيفان

نام ما در میان بزرگ و در کرم
 ستر عاف و زور و مع سبک صف روح
 که بیدار سبکی ثبت و که از طرف
 از من صف و زور خانون و سبک
 مکتب از طرف صفه ان قران
 دو بفتح و کشف

ستر و کشف مکتب با فکرم مکتب و اینه
 واقع در قریب اگر چه در صف و در
 شهر نیر و صف و زور و کشف
 و صف و کشف و کشف و کشف

ستر و کشف
 مع ستر و کشف و کشف و کشف
 را از صف و کشف

و کشف و کشف و کشف و کشف



نایب و حاضر که در کار
 سکونت انفرادی
 در کار نایب صالح
 در کار نایب صالح
 موقوفه زوجه بزرگوار
 موقوفه زوجه بزرگوار
 موقوفه زوجه بزرگوار
 موقوفه زوجه بزرگوار

صدقات
 در عاقل
 اعم

یا بعد ستودن منت
 منزه غیبت
 مریک که در موقوفه
 مریک که در موقوفه
 مریک که در موقوفه
 مریک که در موقوفه

نه در یک رهنم که اندک
 نه در یک رهنم که اندک
 نه در یک رهنم که اندک
 نه در یک رهنم که اندک
 نه در یک رهنم که اندک
 نه در یک رهنم که اندک

2

الشك الاصل

عبارته کن حرف العبد
جمع ما اعم الله نفسه
لاجله كحرف اللسان في قوله

حمد الاصل والشيء وشكر القوي

مکتبہ اہل بیت

هو الذي هو عليه السلام في الدنيا
هو الذي هو عليه السلام في الدنيا

الحق في التوفيق والهدى
 في كل شيء من العلم والعمل
 الذي هو من الله تعالى

دولت محمدی
بر اقصای دین و دنیا
باز می آید

انواع الیہ صوفیہ
انواع الیہ صوفیہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ

الحمد لله عز وجل	الحمد لله عز وجل	الحمد لله عز وجل
صحة مقبولة	باطل	صحة مقبولة
صحة مقبولة	باطل	صحة مقبولة
صحة مقبولة	باطل	صحة مقبولة

جاءه ملائكة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداء بحميد الكلام

واقتماء بحديث خيرا لانام عليه وآله الصلوة والسلام

فان قلت حديثا لا يبدأ بمروى في كل من البسمة والتحميد

فكيف التوفيق قلت لا ابتداء في حديث البسملة محمول على

المحقق وفي حديث التميمي على الأصناف وعلى العرف ١٠

في كليهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان على الجليل

الذی هدانا

الاختياري نعمة كان او غيرها والله على الاصح علم

لذات الواجب المستقيم بجميع صفات الكمالات ولد

لا تترك على هذا الاستجماع حصار الكلام في قوله تعالى فقال الحمد

مطلقا مستعمرا في حق من هو مستحق لجميع صفات الكمال من حيث هو

كذلك فكان كد عوالتى بسنة وبرهان ولا حتى لطفه

الذي هو هذا المبدأ في الحقيقة المتصلة اي لا يملك

الأمطوب وقيل هو إرادة الطريق الموصل إلى المطوب.

والفرق بين هذين المعنيين ان الأول يستلزم الوصول

الى المنظم بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب

لأنه ان نكوف موصلة الى ما يوصل فكيف الى المطلق

وصل

والاول مقبوض بقوله تعاما واما محمود فهدى باسم فاستحو

الحق والثاني مقبوض بقوله تعاما انك لا تهدي من احببت فان الذي
صكان شانه اراءه الطريق والذي يفهم من كلام المصنف في حقا

الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح

تظهر ان فاع كلا النقيضين ويرتفع الخلاف من البيني وحصول

حصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية يتعدى الى

مفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة

بالي نحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام

نحو ان هذا الطريق يهدي للذي هي اعداء نعم فعلاها على الاستعما

الاول

سواء الطريق وجعلنا

فقد جعلنا الطريق والبر والحق ما خلقنا به من الامم للاشارة الى ان الله تعالى

الاول هو الايضاح وعلى الثانيين اراءه الطريق قوله

الطريق اي وسط الذي ينفذ سالكه الى المطلوب المقصود

البتة وهذا كناية عن الطريق السوي والصراط المستقيم

اذ هما مثلاً زمان وهذا مراد من فسر به بالطريق المستوي

والصراط المستقيم ثم لا راد له انا نفس الامر عموما او خصوص

ملة الاسلام والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة بالفتا

الى فصي الكتاب قوله جعلنا الطريق اما متعلق بجعل

والسلام للاشباع كما قيل في قوله تعاما وجعلنا لكم الارض

فراشا واما طريق ويكون تقديم مفعول المضاف اليه على

المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتبع متبع فيه والاول

الاول هو الايضاح وعلى الثانيين اراءه الطريق قوله

وهو امدد بذكره في علم

انما في البراعة الظاهرة لان قوله في ان الله تعالى

وهو امدد بذكره في علم

الاول

التوفيق خبي رقيق والصلو على من ارسله هدي
 هذا هو التوفيق الذي هو توفيق الله تعالى على عباده
 من ان يهديهم الى صراط مستقيم

اقرب لفظا والثاني معناه التوفيق هو توجيحه الاسباب

الطلب الخبي فوله الصلوة هي بمعنى الدعاء الى الله
 والطلب الخبي هو الطلب الخبي الذي هو الطلب الخبي
 الذي هو الطلب الخبي الذي هو الطلب الخبي

به الرحمة فانه قول الله من ارسله صلواته

تعلما ولخلا لا وتنهها على انه نداء من الوصف بمرتبة

لا يبادر الله من منه الآله ولخار من بين الصفات

هذه كونها مستلزمة لسائر صفات الكمالية مع ما فيه

من التصريح بكونه مرسلا فان الرسالة فوق بتسود فان

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

هدي اما فعوله لقوله ارسله ورح يواد بالهدي

هو بالافتداء حقيق ونورا به الافتداء بليق

هدي الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن به او حال

عن الفاعل بل عن المفعول ورح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل

او يقال اطلق على ذي الحال مبالغة نحو زيدا عدل قوله

هو بالافتداء مصدر بمعنى المفعول اي بان يهدي

به والحالة صفة لقوله هدي او يكونان حالين متزامنين

او متداخلين ويحمل الاستيناف ايضا ونفس على هدي

قوله فعوله مع الجملة الثانية لقوله متعلق بافتداء لا

بليق فان افتداء نامة انما يليق بالآية فانه كمال لنا

كلامه ورح تقديم الظرف لقصد المحصر والاشارة الى

ان ملة ناخته للمل سائر الانبياء عليهم السلام واما

هذا هو التوفيق الذي هو توفيق الله تعالى على عباده
 من ان يهديهم الى صراط مستقيم

الطلب الخبي فوله الصلوة هي بمعنى الدعاء الى الله

والطلب الخبي هو الطلب الخبي الذي هو الطلب الخبي

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

هدي اما فعوله لقوله ارسله ورح يواد بالهدي

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

هدي اما فعوله لقوله ارسله ورح يواد بالهدي

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

هدي اما فعوله لقوله ارسله ورح يواد بالهدي

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

هدي اما فعوله لقوله ارسله ورح يواد بالهدي

المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين وكتاب قوله

وعلى الله وأصحابه الذين سعدوا في ضام الصدق

الأفتاء بالأمّة عا فبقال انه اقتداً وبحقيقة او

يقال المحصر اضافى بالنسبة الى ساير الانبياء عليهم

السلم قوله على الد امله اهل بدليل تصغيره اهل خصب

أشهره بالأشرف والالتفات لهم عن قلة العصور عليهم

لنسلم قولوا احبهم المومنون الذين ادركو احيه

التي مع الايمان قولنا جميع منهم وهو الطريق الواضح

قوله الصدق الخبر والأعتقاد إذا تطابق الواقع كان الواقع

أيضا مطابقاً لما في الفاعلة من الطرفين فمن حيث أنه

مطابق للواقع بالكسر يستعمل صدقاً من حيث أنه مطابق

له بالفتح يمتى حقا وقد يطلق الصدق والموق على نفس

بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق وبعد فهذا

الطائفة والطائفة أيضا قولها التصديق متعلق بقوله

سعدوا ای بسبب التصدیق والایمان بمجاہدہ النبی

صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** وسعدا ومعارج الحق

بغنى لغوا أقصى مراتب الحق فإن الصعود على جميع مراتب

يستلزم ذلك قوله بالتحقيق طرف لغوي متعلق بصعد

واکھامتا او مستقر خبر ابتدا و حذف ای هذا الحکم

بالتحقق اي متحقق قوله وبعد هو من الغايات ولها

حالات ثلثة فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه

وعلى الثاني فاما ان يكون فسثا منبثا او منويا فهي

على الأقلين معربة وعلى الثالث منية على الضم **قوله**

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
أما على الباغيه غوزيد عدل او بناء على ان تقديره
الكلم

الى المطابع والأفهام والحمل على طريقة المبالغ

1844

من تقرير عقايد الاسلام جعلته تبصرة لمن جاوره
التبصرة له الافهام وتذكره لمن اراد ان يذكر من ذوى الافهام

او التقدير هذا مقرب غاية التقريب **قوله** من تقرير

عقايد الاسلام بيان للامام والاضافة في عقايد الا

بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقاد

وان كان عبارة عن مجموع الاقرار بالليسان وتصديق

بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن تجرد الاقرار

بالليسان والاضافة لامية **قوله** جعلته تبصرة اي مبصرة

ويجمل القوت في الاسناد وكذا قوله تذكر **قوله**

لدى الافهام بالكسري تفهيم الخبيات او تفهيمه

لغيره الاول للتعلم والثاني للعلم **قوله** من ذوى الافهام

يفتح الهند جمع تفهيم والظرف اثنائي موضع الحال من

بذكره

هذا هو المقرب غاية التقريب
قوله من تقرير
عقايد الاسلام
بيان للامام
والاضافة في
عقايد الا
بيانية ان كان
الاسلام عبارة
عن نفس الاعتقاد
او ان كان عبارة
عن مجموع الاقرار
بالليسان وتصديق
بالجنان والعمل
بالاركان او كان
عبارة عن تجرد
الاقرار بالليسان
والاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة
ويجمل القوت في
الاسناد وكذا
قوله تذكر قوله
لدى الافهام
بالكسري تفهيم
الخبيات او تفهيمه
لغيره الاول
للتعلم والثاني
للعلم قوله من
ذوى الافهام
يفتح الهند جمع
تفهيم والظرف
اثنائي موضع
الحال من

هذا هو المقرب غاية التقريب
قوله من تقرير
عقايد الاسلام
بيان للامام
والاضافة في
عقايد الا
بيانية ان كان
الاسلام عبارة
عن نفس الاعتقاد
او ان كان عبارة
عن مجموع الاقرار
بالليسان وتصديق
بالجنان والعمل
بالاركان او كان
عبارة عن تجرد
الاقرار بالليسان
والاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة
ويجمل القوت في
الاسناد وكذا
قوله تذكر قوله
لدى الافهام
بالكسري تفهيم
الخبيات او تفهيمه
لغيره الاول
للتعلم والثاني
للعلم قوله من
ذوى الافهام
يفتح الهند جمع
تفهيم والظرف
اثنائي موضع
الحال من

سبيل الولد الاعز الحفري بالاكرام سمي جيب الله عليه الرحمة
والسلام لان الله من التوفيق قوام ومن التأييد معاهم وعلى الله

يدكرا متعلق بذكر تضمين معنى الاخذ والتعلم اي

بذكر اخذ او متعلقاً من ذوى الافهام فهذا ايضا

اي كونه العلم او المتعلم اما الاول فباختياره في موضع الحال الثاني فباختياره في موضع الفعل

يحمل الوجهين **قوله** التسمي السمي بمعنى المثل يقال

هما سميان اي مثلهما واصل سميان سميان حذف لامه

في اللفظ لكنه مراد وما زايده او موصولة او موصولة

هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً في وما بعد مثله

او جده **قوله** الحفي الشقيق **قوله** الحفي اللابق **قوله** قوام

اي ما يقوم به امره **قوله** ومن التأييد اي التأييد

من الايد بمعنى القوة **قوله** عصام اي ما يحفظه امره

من الزلل **قوله** على الله تدم الظرف ههنا لقصد الحصر

الظرف

هذا هو المقرب غاية التقريب
قوله من تقرير
عقايد الاسلام
بيان للامام
والاضافة في
عقايد الا
بيانية ان كان
الاسلام عبارة
عن نفس الاعتقاد
او ان كان عبارة
عن مجموع الاقرار
بالليسان وتصديق
بالجنان والعمل
بالاركان او كان
عبارة عن تجرد
الاقرار بالليسان
والاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة
ويجمل القوت في
الاسناد وكذا
قوله تذكر قوله
لدى الافهام
بالكسري تفهيم
الخبيات او تفهيمه
لغيره الاول
للتعلم والثاني
للعلم قوله من
ذوى الافهام
يفتح الهند جمع
تفهيم والظرف
اثنائي موضع
الحال من

هذا هو المقرب غاية التقريب
قوله من تقرير
عقايد الاسلام
بيان للامام
والاضافة في
عقايد الا
بيانية ان كان
الاسلام عبارة
عن نفس الاعتقاد
او ان كان عبارة
عن مجموع الاقرار
بالليسان وتصديق
بالجنان والعمل
بالاركان او كان
عبارة عن تجرد
الاقرار بالليسان
والاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة
ويجمل القوت في
الاسناد وكذا
قوله تذكر قوله
لدى الافهام
بالكسري تفهيم
الخبيات او تفهيمه
لغيره الاول
للتعلم والثاني
للعلم قوله من
ذوى الافهام
يفتح الهند جمع
تفهيم والظرف
اثنائي موضع
الحال من

هذا هو المقرب غاية التقريب
قوله من تقرير
عقايد الاسلام
بيان للامام
والاضافة في
عقايد الا
بيانية ان كان
الاسلام عبارة
عن نفس الاعتقاد
او ان كان عبارة
عن مجموع الاقرار
بالليسان وتصديق
بالجنان والعمل
بالاركان او كان
عبارة عن تجرد
الاقرار بالليسان
والاضافة لامية
قوله جعلته تبصرة
اي مبصرة
ويجمل القوت في
الاسناد وكذا
قوله تذكر قوله
لدى الافهام
بالكسري تفهيم
الخبيات او تفهيمه
لغيره الاول
للتعلم والثاني
للعلم قوله من
ذوى الافهام
يفتح الهند جمع
تفهيم والظرف
اثنائي موضع
الحال من

في المنطق
قوله بد لرعايد السبع ايضا في لتوكل هو التمسك

هذا هو التمسك الذي هو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه
 وهو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه
 وهو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه

بالحق والاعتصام عن الخلق **قوله** لا اعتصام بالتسليم
 والتمسك **قوله** القسم الاول لما علم خيرا في قوله في
 حذر ان لا
 قسم الاول المقطوع وللتعلق القيد والمقارنة اللازم بينهما
 تمهيد المنطق والكلام ان كتابه مرتب على قسمين لم

هذا هو التمسك الذي هو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه
 وهو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه
 وهو التمسك بالحق والاعتصام بالقسم الاول منه

يخرج الى التصريح بهذا ان يقع تعريف قسم الاول بلام
 العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا بخلاف المعهودة
 فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودة فلهذا
 تكرر ما وقلا مقدمة **قوله** في المنطق فان قيل ليس

الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق
الاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق	بالاعتصام	بالحق

القسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الطريقة
 قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارة

فيكون

مقدمة

فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني
 ويجعل وجودها اخر والفصل ان القسم الاول عبارة
 عن احد معان سبعة الالفاظ والمعاني والقوت
 او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة
 عن احد معان خمسة اما الملكة او العلم بجميع المسائل
 او العالم بالقدر المعتد به الذي يحصل به العبد او نفس
 المسائل جميعا ونفس القدس المعتد به فيحصل من ملا

الخمس مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالا يقتصر
 في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل والحصول
 حيثما وجد العقل السليم مناسبا **قوله** مقدمة

قوله مقدمة ان الالفاظ هي سبعة
 كقوله في المقدمة ان الالفاظ هي سبعة
 كقوله في المقدمة ان الالفاظ هي سبعة

العلم

ای هذه مقدمة مذنبتي فيما امور ثلثة رسم المنطق

وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهي مأخوذة من مقدمة

الجيش والمراد منها أنها ان كان الكتاب عبارة عن

الألفاظ والعبارات كانت طائفة من الكلام قد ثبتت في اللغة

امام المقصود لا ريب ان المقصود بها ونفعها فيه فان كان المقصود

عجالة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني
تمت

فوجب الاطلاع عليها بصره في الشروع والتجوير الاصلية

الأخرى في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي

م
ہی جزوہ لکن القوم لیرزید و اعلی الالفاظ والمعانی

في هذا الباب قول المعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء

تسمى هذه النسخة بالـ "نسخة
 المخطوطات" لأنها تحتوي على
 النسخ الأصلية للوثائق
 التي كانت موجودة في
 المكتبة الملكية في
 القاهرة في القرن الثامن عشر.

عبد القادر

ان كان ادعانا للنبذة فتصديق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عند العقل والضمير لم يتغير من معرفة هذا ما يكفي القصة
قوله عند العقل والضمير لم يتغير من العقل والضمير

مقام التقييم واما الآن فتعريف العلم مشهور

مستفيض وأما الآن العلم بدعوى التصور على ما قيل
فإن العلم بدعوى التصور فتصوره إما فاع

قوله من كان ادعانا الى اعتقاد بالنسبة المحيية اليه انما هو مقولنا على العلم بكونه لا يتصور العلم
بوجوده على ذلك البصر المعلوم وهو في اصله

الثبوتية كالازعان بان زيد قايما والسلبية كالاغتفاء

بأنه ليس بقاتم فقد اختار المصنف من كتب الحكماء

حيث جعل التصديق نفس الإذعان والحكم دون المحرم

المرکب منه ومن تصور الظرفین کما زعمه امام

الرازي واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق

الأزعان والحكم الذي هو جزء الأخير للقضية هو

فقد علمت ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى
دفع شبهة ولا يحتاج الى دفع اعتراض
والذي لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى
دفع شبهة ولا يحتاج الى دفع اعتراض
والذي لا يفتقر الى دليل ولا يحتاج الى
دفع شبهة ولا يحتاج الى دفع اعتراض

والانصوير ويقتسمان

اي التصور والتقليد

النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة

الثبوتية التقيدية او لا وقوعها وسنشير المصنف الى

ثلاث اجزاء القضية في مباحث القضا **بقوله** والاول

فصور سواء كان ادراكا ام واحد كصور

فرد او الامور متعددة بدون النسبة كصور زيد

وعهد او مع نسبة غير تامة لا يبع التكوين عليها

كصور غلام زيد او تامة انشائية كصور اضرب

او تامة خبرية مدركة بادراك غير ادغاني كما

في صور التخييل والشك والوهم **قولوا** ويقتسمان

الاقتسام بمعنى القسمة على صافي الاساس

الاساس

يعني

الانصوير هو الذي لا يقع فيه نسبة خبرية او ثبوتية او سلبية ولا وقوع النسبة التقيدية او لا وقوعها وسنشير المصنف الى ثلاث اجزاء القضية في مباحث القضا بقوله والاول

فصور سواء كان ادراكا ام واحد كصور فرد او الامور متعددة بدون النسبة كصور زيد وعهد او مع نسبة غير تامة لا يبع التكوين عليها كصور غلام زيد او تامة انشائية كصور اضرب او تامة خبرية مدركة بادراك غير ادغاني كما في صور التخييل والشك والوهم قولوا ويقتسمان

والانصوير هو الذي لا يقع فيه نسبة خبرية او ثبوتية او سلبية ولا وقوع النسبة التقيدية او لا وقوعها وسنشير المصنف الى ثلاث اجزاء القضية في مباحث القضا بقوله والاول

بالضرورة والاكساب بالنظر

اي يقسم الصور والتصديق كلا من وصفي الضرورة

اي الحصول بلا نظر والاكساب اي الحصول بالنظر

فياخذ الصور قسما من الضرورة فيصير خبريا او قسما

من الاكساب فيصير كسبيا وكذلك الحال في التصديق المذکور

في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكساب

ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى

الضروري والتقصي **الاکساب**

الضروري والتقصي خبريا وكناية وهي البع

واحسن من التصريح **قولنا** الضرورة اشارة الى ان

هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تحميم الاستدلال

كما ان تكيد القوم وذلك لاننا اذا رجعنا الى واحد

فاننا نرى ان الضرورة لا تقع الا بالضرورة

والاكساب لا يقع الا بالنظر

الانصوير هو الذي لا يقع فيه نسبة خبرية او ثبوتية او سلبية ولا وقوع النسبة التقيدية او لا وقوعها وسنشير المصنف الى ثلاث اجزاء القضية في مباحث القضا بقوله والاول

والانصوير هو الذي لا يقع فيه نسبة خبرية او ثبوتية او سلبية ولا وقوع النسبة التقيدية او لا وقوعها وسنشير المصنف الى ثلاث اجزاء القضية في مباحث القضا بقوله والاول

وهو ملاحظة العقول لتحصيل المجهول

٩١

وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بالنظر
كقصور المرات والبرودت ومنها ما هو حاصل
بالنظر والفكر كتموير حفيضة الملك والجن وكذا
من التصديقات ما يحصل بلا نظر كصديق بان

الشمس مشرقة وان النار محرقة ومنها ما يحصل
بالنظر كالصدق بان العالم حادث والصانع موجود
قوله وهو ملاحظة العقول اي النظر توجه
النفس نحو الاما للعلوم لتحصيل مرغبي المعلوم
وفي العدول من لفظ العلوم الى العقول فوائد

منها التفرقة عن استعمال اللفظ المشترك في العقول

وقد يقع فيه الخطاء فاحتج الى تأنون بعصم مراعاته عنه
وهو النطق

ومنها التنبه على ان الفكر انما يجري في العقولات

اي الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور

المجردة فان الجزئية لا يكون كاسيا ولا مكتسبا

ومنها رعاية التبع **قوله** تأنون لفظ يدناي او سيرا

موضوع في الاصل لسطر الكتابة وفي الاصطلاح

قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها

كقول الصادق كل فاعل مرفوع فانه حكم كل يعلم خبر

منه احكام جزئيات الفاعل **قوله** قد يقع فيه الخطاء

بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نية كدوث العالم

ثم فكرا اخر وينتهي الى نقيضها كعدم العالم فاحذر

تكملة العالم مستقن من انفسه
ولا مستقن من ذاته من انفسه
هذا هو المستقن من انفسه
تكملة العالم مستقن من انفسه
ولا مستقن من ذاته من انفسه
هذا هو المستقن من انفسه

وهو ملاحظة العقول لتحصيل المجهول
وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بالنظر
كقصور المرات والبرودت ومنها ما هو حاصل
بالنظر والفكر كتموير حفيضة الملك والجن وكذا
من التصديقات ما يحصل بلا نظر كصديق بان

الشمس مشرقة وان النار محرقة ومنها ما يحصل
بالنظر كالصدق بان العالم حادث والصانع موجود
قوله وهو ملاحظة العقول اي النظر توجه
النفس نحو الاما للعلوم لتحصيل مرغبي المعلوم
وفي العدول من لفظ العلوم الى العقول فوائد

منها التفرقة عن استعمال اللفظ المشترك في العقول

مقدمة في علم المنطق
كتاب المنطق

الفكر بن خطأ الفكر لاجتماع التقيضين

فلا بد من قاعدة كلية تكون وعيها لم يقع الخطأ في

الفكر وهي المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى

المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلث مقدمة

الاولى ان العلم انما تصور واما تصديق والثانية

ان كلا منهما اما ان يحصل بالنظر او بلا نظر والثالثة

ان النظر قد يقع فيه الخطأ وهذه المقدمة الثالثة

تفيد احتياج الناس في التصور عن الخطأ في

الفكر الى قانون وذلك القانون هو المنطق

وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه

قانونية

وموضوعه

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر

فهي علم امران من الامور الثلاثة التي وضعت للقائمة

ليانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان

الموضوع المنطق ما اذا اشار اليه بقوله وموضوعه

الحق **قوله** موضوعه اي موضوع العلم بما يبحث فيه عن

عوارض الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء

اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان

من حيث ان الله انسان واما بواسطة **تعجب** امر متنا

لذلك الشيء كالتعجب الذي يعرض حقيقة

للتعجب ثم ينبغي من وضه الى الانسان بالعرض

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر
فهي علم امران من الامور الثلاثة التي وضعت للقائمة
ليانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان
الموضوع المنطق ما اذا اشار اليه بقوله وموضوعه
الحق **قوله** موضوعه اي موضوع العلم بما يبحث فيه عن
عوارض الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء
اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان
من حيث ان الله انسان واما بواسطة **تعجب** امر متنا
لذلك الشيء كالتعجب الذي يعرض حقيقة
للتعجب ثم ينبغي من وضه الى الانسان بالعرض

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر
فهي علم امران من الامور الثلاثة التي وضعت للقائمة
ليانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان
الموضوع المنطق ما اذا اشار اليه بقوله وموضوعه
الحق **قوله** موضوعه اي موضوع العلم بما يبحث فيه عن
عوارض الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء
اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان
من حيث ان الله انسان واما بواسطة **تعجب** امر متنا
لذلك الشيء كالتعجب الذي يعرض حقيقة
للتعجب ثم ينبغي من وضه الى الانسان بالعرض

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر
فهي علم امران من الامور الثلاثة التي وضعت للقائمة
ليانها وبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان
الموضوع المنطق ما اذا اشار اليه بقوله وموضوعه
الحق **قوله** موضوعه اي موضوع العلم بما يبحث فيه عن
عوارض الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء
اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان
من حيث ان الله انسان واما بواسطة **تعجب** امر متنا
لذلك الشيء كالتعجب الذي يعرض حقيقة
للتعجب ثم ينبغي من وضه الى الانسان بالعرض

التصديق كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

سناد لا في النسخة

المعروف

من قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه كما تعارف

القلعة والقلعة مسيية عنها الجدة
تألفها بنو تاي امطوت السما عينا
وهو سبب للناس

من قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه كما تعارف في

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
والله اعلم بالصواب

الحديث والفائدة والموضوع في صدر كتب المنطق ليقيد

بصيرة في الشرع كذلك تعارف ابراهيم صاحب

الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة

وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة

في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب

والكلية والجزئية والمواطىء والمشتك وغيره

فلا يبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة

وهي اما يكونان بالدلالة فلهذا ابداء بذكر

الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به

العلم بشئ اخر والاو هو الدلالة والثاني هو

للدلول

اعلم
هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
والله اعلم بالصواب

في الالفاظ

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
والله اعلم بالصواب

الدلول والدلالة ان كان لفظا فالدلالة لفظية ولا تفر

لفظية وكل منهما ان كان بحسب وضع الواض وتعيينه

الاو ما ذاء الثاني فوضعية كدلالة لفظية على

ذاته ودلالة الدوال الاربعة على مدلولاتها وان

كان بسبب اقتضاء الطبع كمدوث الدال عند مدعي

المدلول فطبعية كدلالة اخ على اخ وجمع الصد

ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان بسبب

امر غير الوض والطبع فالدلالة عقلية كدلالة

لفظ من المسموع من وراء الجدار على وجود الدال

وكدلالة الدخان على النار فاقسام الدلالة ستة

وهي

للدلول

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع
والله اعلم بالصواب

ولا يمكن التزم عقلا وعرفا ويلزم منهما المطابقة ولو

ان التزم بوجه الحاد فتصور لشي
تقديم التزم بدون تصور الحاد

والمقصود بالبحث منها هي الدلالة اللفظية الوضعية

ادعياها مدد الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى

مطابقة وتضمن والتزام لأن دلالة اللفظ بسبب

وضع الواضع اما على تمام الموضوع له او على جزاءه على

ما هو خارج عنه لازم له **قوله** لا بد أي في دلالة

الالتزام **قوله** من التزم أي كون الخارج بحيث

حصول تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا

التزم الذهني عقلا كما البصر بالنسبة الى العيني

عرفا كالجود بالنسبة الى الحاتم **قوله** ويلزم منهما المطا

ولو تفديرا ان لا شك ان الدلالة الوضعية على

الامر
مع

واما مال ولو قد ذكرنا ان اللفظ
تلا شرا غير الاول المطابقة وهو
اللفظ باللفظ وهو اللفظ باللفظ
اللفظ باللفظ وهو اللفظ باللفظ
اللفظ باللفظ وهو اللفظ باللفظ

يقدم بالزوم من المعنى هذا المعنى لازم لهذا اللفظ اما اذا اشتبه اللفظ في الجوارح واللام - في المعنى
لان هذا المعنى المطابق بعضه ادنيه
بجانبه وتضاهيه

جزء المسمى ولا زمة فرع الدلالة على المسمى سواء كانت

الدلالة على المسمى محقة بان يطلق اللفظ ويراد به

المسمى ويفهم الجزء واللاتم بالتبع او مقدرة كما اننا

اشتهر اللفظ في الجزء واللاتم فالدلالة على الموضوع

له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقدر

بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ كان

دلالة عليه مطابقة ولهذا اشار بقوله و

لو تفديرا **قوله** لا عكس ان يجوز ان يكون لللفظ

معنى بسيط لا جزاء ولا لازم له فيتحقق المطابقة

بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب

طابق
مطابقة
ولو كان
تقدير

والموضوع ان قصد الحكم هذه الدلالة على جزء المعنى فمركب

اللفظ انما هو اللفظ
فان اللفظ انما هو اللفظ
فان اللفظ انما هو اللفظ
فان اللفظ انما هو اللفظ

لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان للمعنى

بسيط له لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فما

لاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين **قوله** والموضوع

اي اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على جزء

معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالتركيب انما يتحقق

بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني

ان يكون لعناء جزء والثالث ان يدل جزء لفظه

على جزء معناه والرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة

فباستقراء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد للمركب

قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاولى بالاجزاء

لفظ

امانام خبري او انشاء واما ناقص تفصيدي او غير تفصيدي

الاستفهام نحو اصح لفظه غوهرة الثاني بالاجزاء لعناء مثل لفظ الله

والثالث بالادلة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد

وعبد الله عليا الرابع ما يدل جزء لفظه على جزء

معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحبوان الثاني

عليا الشخص انساني **قوله** امانام اي يقع السكوت

عليه كزيد قائم **قوله** خبري لمن شاع ان يتصف بهما

بان يقال له صادق او كاذب **قوله** او انشاء ان لم

يجهلها **قوله** واما ناقص ان لم يصب السكوت عليه

قوله تفصيدي ان كان الجزء الثاني قيد الاول

نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدارين **قوله** او غير
نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدارين

الاستفهام نحو اصح

ان يجهل الصدق والكذب
اي يكون

والانفرد وهو ان يستقل فمع الدلالة بهيئة على احد الأزمنة

ان لم يكن الثاني قبل الأول نحو في الدار خمسة عشر

قوله لا انفرد اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة

على جزء المعنى **قوله** وهو ان يستقل في الدلالة على

معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضمة **قوله** بهيئة

بان يكون بحث كلنا لتحقيق الهيئة التركيبية

في مادة موضوعية منصرفة فيها فهم واحد من

الأزمنة الثلاثة مثلاً هيئة نصر وهي مركبة من

ا ح ر مفتوحة متوالية كلها تحققت فهم الزمان

الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة

موضوعية متعززة فيها فلا يبرد النقض بنحو

بحر

كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً

في قوله
كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً
في قوله
كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً

و**قوله** كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف النحاة

فعل **قوله** لا اي وان لم يستقل في الدلالة فاداة في

عرف المنطقيين وحرف عند النحاة **قوله** وايضاً

مطلق لفعل محذوف اي اض ايضاً اي وجع رجوعاً

ونريد اشارة الى ان هذه القسمة ايضاً المطلق للفعل

لا الاسم وحده ونريد بحث فائدة يقتضي ان يكون

الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى داخلين في

العلم او المتواطى او المشكك مع انهم لا يسمونهما

بهذه الاسامي بل تدقيق في موضعه الـ

معنيهما لا يتصفان بالكلية والجزئية تأمل فيه

في قوله
كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً
في قوله
كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً
في قوله
كلية وبدونها اسم والآفادات وايضاً

من تلك المعاني ابتداءً بوضع على حدة ولا يكون كذلك
والأول يسمى مشتركاً كالعيني للباصرة وللذهب
وللذات وعلى الثاني فلا يقال إن يكون اللفظ موضوعاً
لواحد من تلك المعاني إذ المفرد قسم من اللفظ ^{نحو}
ثم إن استعمل في معنى آخر فإن اشتهر في هذا
الثاني وترك استعماله في المعنى الأول بحيث يثبت
منه المعنى الثاني إذا أطلق مجرداً عن القرين فهذا
يسمى منقولاً وإن لم يثبت في الثاني ولم يجر
الأول بل يستعمل تارة في الأول وأخرى في الثاني
فإن استعمل في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى

اللفظ

فصل المفهوم أن يمنع

اللفظ حقيقة وإن استعمل في الثاني الذي هو غير
الموضوع له يسمى مجازاً ثم اعلم أن المنقول لا بد له
من ناقل من المعنى الأول المنقول منه إلى المعنى الثاني
المنقول اليه فهذا الناقل إما أهل الشرع أو أهل الفقه
العام أو أهل عرفان وأصطلاح خاص كالنحو مثلاً
فعلى الأول ^{بمعنى} يسمى منقولاً شرعياً وعلى الثاني
يسمى عرفياً وعلى الثالث يسمى اصطلاحياً وإلى
هذا أشار بقوله ينبغي أن ينسب إلى الناقل ^{بمعنى} قوله فصل المفهوم
أي ما يحصل عند العقل اعلم أن ما يستفاد من اللفظ
باعتبار أنه مفهوم منه يسمى مفهوماً وباعتباره أنه

اللفظ

فرض صدقه على كثيرين مجرى والامكنى امتنعت افراده وامكنت ولم
توجد او وجد الواحد فقط مع امكان غيره او امتناعه او الكثير مع التناهي
او عدمه

قصد منه بسمي معنى وباعتبار ان اللفظ قال عليه
بسمي مدلول **قوله** امتنع فرض صدقه على كثيرين الفرض
ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير نانه لا يستحيل
تقدير صدق الجزئية على كثيرين **قوله** امتنعت افراده
كشريك المبارى **قوله** وامكنت اى لم يمنع افراده
فى الخارج فيشتمل الواجب والممكن الخاص كليهما
قوله لم توجد كالعقلاء **قوله** مع امكان الغير
كالشمس **قوله** وامتناعه كفهوم واجب الوجود
قوله مع التناهي كاللوكب السبعة السيار **قوله**
او عدمه كعلومات البارى عز اسمه وكفى التناهي

على من

والكليات ان تفارق فاكليا فمتباينان والامان تضاد فاكليا
الجانبيين فمتساويان

شأن الانسان فاطن وكذا على الانسان

على مذهب الحكماء والكليات ان تفارق فاكليا فمتباينان
اى كل كليتين لا بد من ان تحقق بينهما احدى السبب
الاربع القباين الكلى التساوى والعموم المطلق

الاجزاء من الانسان
الاجزاء من الانسان
الاجزاء من الانسان

والعموم من وجد وذلك لانهما اما ان لا يصدق
شئ منهما على شئ من افراد الآخر او يصدق فعلى الاول
فهما متباينان كالأشياء والمجرى على الثانى فاما
ان لا يكون بينهما صدق كلى هذا الصدق كلى من جانب
اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه
كالحيوان والابيض وعلى الثانى فاما ان يكون صدق
الكلى من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول

فهما متساويان كالإنسان والناطق وعلى الثاني فهما
الكلية

اعم واخص مطلقا كالجوان والإنسان فمرجع

التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان

ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالتين

كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر

بالإنسان ويجمع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة

كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وشأنه

جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص نحو كل
انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بالإنسان ومرجع

العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالتين

جزئيتين نحو بعض الحيوان ليس بالإنسان ومرجع

جزئيتين

ونقيضا ههما كذلك او من جانب واحد فقط فاعم

احص مطلقا
مفصلة فيهم من بيني
أي التساوي

جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس

بابيض وبعض الأبيض ليس بالحيوان قوله ونقيضا ههما

كذلك يعني ان نقيض المتساويين ايضا متساويان

أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه

نقيض الآخر إذ لو صدق أحد هما بدون الآخر لصدق

مع عين الآخر ضرورة لاستحالة ارتفاع النقيضين

فصدق عين الآخر بدون عين الأول لا متناع لجمع

النقيضين وهذا يرجع التساوي بين العينين مثلا لو

صدق اللا انسان على شيء ولم يصدق عليه اللا

ناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق ههما

ونقيضاهما بالعكس

أي نقيض الاعم والاعم مطلقا

بدون الانسان هذا خلف **قوله** ونقيضاهما بالعكس

أي صدق المطلق بدون الانسان

أي نقيض الاعم والاعم مطلقا اخص مطلقا

أي الانسان

لكن بعكس العينين نقيض الاعم اخص ونقيض الاعم

أي الانسان

اعم يعني ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق

عليه نقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه نقيض

الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلا نية

لوصدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص

لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص

عين الاعم وهذا خلف مثلا لوصدق اللاحيون

أي صدق باقي الاخص لان الاعم خلوت

على شيء بدون الانسان لصدق عليه الانسان

والاعم وجه وبين نقيضاهما تبين خبري

وبين خبري الحيوان وبين خبري الانسان

عنده ويمتنع هناك صدق الحيوان لا يتطابق اجتماع النقيضين

أي اصل هذا الحيوان والوصف الحيوان يكون اجتماع النقيضين وهو محال

فيصدق الانسان بدون الحيوان واما الثاني فلا بد

اعلم ان كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم

بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص

لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيض

متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينا

النقيضان هما اللاحيون والانسان والعينان هاتيتون والانسان ولا يلحق ان يكونا نقيضين لان الانسان

ايضا متساويين كما مر وقد كان العينان اعم واخص

مطلقا وهذا خلف **قوله** لا فن وجه اي وان لم

أي كون نقيض الاعم صدق

يتصادق كليهما من الجانبين ولا من جانب واحد

فلي وجه **قوله** لقائين خبري التباين الخبري هو صدق

لنقيضه كقول الكلبيين في نقيض اقرانه الاصل الحيوان والابن نقيضهما الاخران خبري خبري خبري

كل من الكلبيين على شيء بدون الاخر في الجملة

فان صدقنا معا ايضا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يصدق قايما معا اصل كان بينهما تبائن كلي
 فالتبائن الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي
 ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامر بين التذبذب
 بينهما عموم من وجه قد يكون بين تقيضيهما
 ايضا العموم من وجه كالحيوان والابيض فان
 بين تقيضيهما وهما اللابيض والابيض ايضا
 العموم من وجه وقد يكون بين تقيضيهما تبائن
 كلي كالحيوان واللاتسان فان بينهما عموم من وجه
 واقتران الحيوان والابيض واقتران اللابيض حيوان الاسود
 وبين تقيضيهما وهما اللابيض والحيوان واللاتسان تبائن

كيفية فلهذا قالوا ان بين تقيضي الأعم والأخص
 من وجه تبائن جزئي لا عموم من وجه فقط والتباين
 الكلي فقط **قوله** التباين اي كما ان بين تقيضي الأعم
 والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين تقيضي
 التباينين تبائن جزئي فانه لا صدق كل من العقبين
 مع تقيضي الآخر صدق كل من التقيضين مع عين الآخر
 فصدق كل من التقيضين بدون الآخر في الجملة وهو
 التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين
 الكلي كالموجود والمعدوم فان بين تقيضيهما
 وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تبائن كلي

والعقبين
 من العموم واللاتسان فلهذا نصيب
 من حيثهما مع تقيضي ان نصيب العموم
 مع تقيضي الانسان وهو ان نصيب
 وصدق الانسان وهو ان نصيب
 المفروض في تقيضي الانسان وهو ان نصيب
 مع تقيضي الانسان وهو ان نصيب
 اعلم ان تباين الكل هو التباين
 الكلي مع تقيضي الانسان وهو ان نصيب
 مع تقيضي الانسان وهو ان نصيب

وقد يقال الجزئى للأخص وهو اعم

وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالا انسان والمجرى

بين نقيضيهما اعنى الانسان واللاجزى عموم من

وجه نلهذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جريئة

حتى يصح في الكل هذا واعلم ايضا ان المصداق ذكر

نقيضى النباينين لوجهين الاول لقصد الاختصار

بمقايسته على نقيضى الأعم والأخص من وجه

الثانى ان تصور النباين الجزئى من حيث انه مجرد

عن خصوص فردية موقوف على تصور فردية

الذين هما العموم من وجه والنباتين الكلى فقبل ذكر

فردية كليهما لا ينافى ذكر **قوله** وقد يقال الجزئى

وخصيلا يعنى

يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذى يمنع

ان يجوز صدقه على كثر من كذا لك بطلق على الأخص

من شئ على الاول بقيد بقيد المحققى وعلى الثانى

بالاضافى والجزئى بالمعنى الثانى اعم منه بمعنى الاول
^{بالاخص} ^{بالاخص} ^{بالاخص}

اذ كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت مفهوم عام والله

المفهوم والثبوتى والأمر ولا عكس ان الجزئى الاضافى

قد يكون كلييا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك

ان تحتمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدم

كان قائل يقول الأخص على ما علم سابقا هو الكلى
^{كان الانسان}

الذى يصدق عليه كل اخر صدقنا كلييا ولا يصدق
^{الحيوان} ^{الحيوان}

الكليات خمس الأول الجنس وهو

هو على ذلك الآخر كذلك والجزء الإضافي لا يلزم

ان يكون كليات بل قد يكون جزئيا تحقيقا تنقيصا

الجزء الإضافي بالاختصاص بهذا المعنى تفسير بالاختصاص

فاجاب بقوله وهو اعم اي الاختصاص المذكور ههنا

اعم من الاختصاص المعلوم انفا ومنه يعلم ان الجزء

الإضافي بهذا المعنى اعم من الجزء الحقيقي فيعلم

بيان النسبة التزاما وهذا من قوايد بعض مشا

يختار طاب الله نراهم قوله الكليات اي الكليات

التي لها افراد يجب نفس الامر في الذهن اوفي

الخارج منحصر في خمسة انواع واما الكليات الغرضية التي

لا مصادق

المقول على الكثرة للثبوت في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحیوان والامبيد كالجسم الثاني

النوع وهو مقول على الكثرة
المتفقة الحقيقة في جواب
ما هو وقد يقال النوع

لا مصادق لها الا خارجا ولا زهنا فلا يتعلق بالهث
بما لا يمكن ولا يمكن بالمكان انما
مع نفس الامر

عنهما غير من يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراد

المتحققة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة

تلك الافراد وهو النوع او جز حقيقة ههنا ان

كان تمام المشترك بين شيئ منها وبين بعض

اخر فهو الجنس والآخر هو الفصل ويقال لهذه

الثلاثة ذاتيات او خارجا عنها يقال له العرضي

فاما ان يختص باقرا حقيقة واحدة ولا يختص

فالأول هو الخاصة والثاني هو العرض العام

فهذا دليل اخصار الكليات في الخمسة قوله المقول

بعض من حقيقته لانها لا يمكن ان تكون حقا في كل وقت
والله اعلم بالصواب

انما هو المحقق في هذه
بعض من حقيقته لانها لا يمكن ان تكون حقا في كل وقت
والله اعلم بالصواب

اي المحمول **فصل** في جواب ما هو سؤال عن تمام الحقيقة
فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال
عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب
ان كان المذكور امرا شخصيا او الحد الثام ان كان المذكور
حقيقة كلية وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال
عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور ثم تلك
الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان السؤال عنه
تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع
النوع ايضا في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة
كان السؤال عنه تمام الحقيقة المشتركة بين

تلك الحايق

بعض من حقيقته لانها لا يمكن ان تكون حقا في كل وقت
والله اعلم بالصواب

تلك الحايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي للشركة
بين الحايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب
فالجنس لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض
الحايق المختلفة لها المشاركة اياها في ذلك الجنس
فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل
واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك
الجنس فالجنس قريب الحيوان حيث يقع جوابا
للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية
الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن
كل ما يشاركها في ذلك الجنس فيبعد كالجسم

على الماهية القول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص

باسم الاضافي كالاقل بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على

الانسان
رقيعا

حيث يقع جملتا عن السؤال بالانسان والمجر ولا

يقع جوابا عن السؤال بالانسان والشجر والفرس

مثلا **قوله** الماهية هي القول في جواب ما هو

فلا يكون الا كليا لا جزئيا ^{بأنه لا يكون} اثنان لما تحتها لا عربيا

والشخص والصف كالبروسي مثلا خارجا عن غيرها

فالنوع الاضافي دائما اما ان يكون نوعا حقيقيا

مندرجا تحت جنس كالانسان تحت الحيوان

واما جنسا مندرجا تحت جنس اخر كالحيوان

تحت الجسم الناي ففي الاول يتصادق النوع

الحقيقي والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون

الحقيقي

والنقطة ثم الاجناس

الحقيقي ويجوز ايضا تحقيق الحقيقي بدون الاضافي فيما

اذا كان النوع بسيطا لا جزاء له حتى يكون له جنسا وتقدر

بالنقطة وفيه مناقشة وبالمجمله النسبة بينهما

هي العموم من وجه **قوله** النقطة طرف الخط والخط

طرف السطح والسطح طرف الجسم والسطح غير

منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعرض

والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق

ففي عرض لا تقبل القسمة اصلا واذا المر تقبل القسمة

اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه

نظر لان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج

الفرق بين الجملتين اول انه
قول في الجملتين
في القسمة والجملتين
في الكثرة

فالنقطة لا تقبل القسمة
والخط لا يقبل القسمة
ما يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

بأنه لا يقبل القسمة

تربط متصاعدة إلى العالي وتسمى جنس الاجناس والأنواع متنازلة إلى السافل وتسمى نوع
الأنواع وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب

فان اصله هو
الجنس اذا قام
الاصلان بكل سترلان

والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية

فما كان يكون للنقط جزء عقلى وهو جنس لها

وان لم يكن لها جزء فى الخارج **قوله** متصاعدة بان

يكون الترقى من خاص الى عام وذلك لأن جنس

الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس لا جنس

له فوقه وهو العالي وجنس الاجناس كالجوهر

قوله متنازلة بان يكون التدرج من عام الى خاص

وذلك لأن نوع النوع يكون اخص من النوع

وهكذا ان ينتهى الى نوع لا نوع له تحته وهو

السافل ونوع الأنواع كالانسان **قوله** وما

جنس

سافل من حيث هو سافل من حيث هو سافل

بينهما أى ما بين العالي والسافل فى سلسلة الأنواع

والاجناس يسمى متوسطات فما بين الجنس

العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما

بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة

هذا ان يرجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان

عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين

مرجحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع

السافل متوسطات امل جنس متوسطة فقط

كالنوع العالي او نوع متوسطة فقط كالجنس السافل

او جنس متوسطة ونوع متوسطة معا كالجسم

او جنس متوسطة ونوع متوسطة معا كالجسم

اي شئ هو في ذاته فان مبين عن المشاركات في الجنس القريب

التامى ثم اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع

المفرد اما لان الكلام فيما يترتب والفرد ليس ذلك

في سلسلتي الترتيب واما لعدم شيق وجوبه **قوله**

اي شئ اعلم ان كلمة اي موضوعة لطلب بها ما ^{رخص}

يميز الشئ عما يشاركه فيها اضيف اليه هذه الكلمة ^{للانسان}

مثلا اذا اُبْصِرْتُ شجيا من بعيد وابتغيت انك حيوان

لكن تردت في انه هل هو انسان او فرس

او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه

وبمينه عن مشاركته في الحيوانية واذ عرفت

هذا فنقول اذا قلنا الانسان اي شئ هو في ذاته

كان الخط

كان المطر انما من ذاتيات الانسان يتي عما يشاركه

في الشبية فمع ان يجاب بانه حيوان ناطق كما صح

ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع المد في جواب

اي شئ هو في ذاته وايضا يلزم ان لا يكون تعريفا

الفصل مانع الصدقة على الحد وهذا مما استشكله

الامام الرازي في هذا المقام واجاب عنه صاحب

الحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة

لطلب البين مطلقا لكن ارباب العقول مطلقا

على انه لطلب البين لا يكون مقولا في جواب ما هو

وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا للحق الطوسي

ان هذا ان كان
غير من طبعه
لكنه من طبعه
لكنه من طبعه

فقریب او البعید

رحمة الله ههنا مسلك آخر وهو ادق وانقن وهو ان
لا نسل عن القليل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنسا بناء
على ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمت الشيء با
لجنس فطلب ما يميزه عن مشاركا في ذلك الجنس
فنقول الانسان اى ^{شيء} ~~هو~~ هو في ذاته متعين
الجواب بالناطق لا عبي فكلية شئ في التعريف كناية
عن الجنس المعلوم الذى يطلب ما يميز الشئ عن مشا
ركانه في ذلك الجنس وح بندفع الاشكال بخلافه
قوله فقریب كالناطق بالنسبة الى الانسان ^{من} حيث
يتميزه عن جميع المشاركا في جنسه القريب وهو

جنه القرب

حيوان

فبعيد واذا نسب الى ما يميزه ومقوم الى ما يميزه عنه ^{فقسم}
والمقوم للعالي مقوم للسافل ^{مقسم}

الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان
حيث يميزه عن المشاركا في جنسه البعيد وهو
الجسم الناقص قوله اذا نسب الى الفصل له نسبة الى الما
هيبة التى هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذى
يتميز ^{هو} الماهية عنه من بين افرادة فهو با الاعتبار
الاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها
وباعتبار الثانى يسمى مقوما لانه بانضمامه الى
هذا الجنس وجودا يحصل قسما وعدما يحصل ^{كل}
قسما اخر كما ترى في تقسيم الحيوان الناطق والحيوان
الغير الناطق قوله المقوم للعالي اللام للاستغراق

الى الحيوان

الحيوان

الحيوان

اي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل
 لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء
 الجزء جزء فمقوم للعالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل
 عن كل ما يميز العالي عنه ^{فيكون} في كلهم جزءا يميز له وهو الذي
 المقوم واعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع
^{يكون} يتخطى فوق اخر سواء كان فوقه اخر او لم يكن وكذا
 المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت اخر سواء
 كان تحته اخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسطه
 عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما
 فوقه **قوله** لا عكس اي كلياً بمعنى انه ليس كل

وليعلم

مقوم للسافل مقوم للعالي فان الناطق مقوم للسافل
 الذي هو الانسان وليس هو مقوم للعالي الذي
 هو الحيوان **قوله** المقسم بالعكس اي كل مقسم
 للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كلياً اما الاول
 فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل
^{فيكون قسم من العالي} قسم من العالي قسم لان قسم القسم قسم
 قسماً قد حصل للعالي قسم لان قسم القسم قسم
 واما الثاني فلان الحساس مثلاً مقسم للعالي الذي
 هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو
 الحيوان **قوله** هو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم
 مقسم في جميع مفهومات الأقسام واعلم ان الخامسة

حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيريها وكل منهما

ان امتنع انفكاكه من الشئ فلا يتم بالنظر الى الماهية والوجود باني يلزم تصويره من تصور اللزوم او من تصور

هما الجزم باللازم وعين بينهما

قد لا يعرض

تنقسم الى خاصة شاملة بجميع افراد ماهي خاصة له مفارق

كالكتاب بالقوة للانسان والى غير شاملة بجميع افراد

ماهي خاصة له كالكتاب بالفعل للانسان **حقيقة**

واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع
للانسان النوع كالحمار

كالفحل والثاني خاصة الجنس كالماشى فالماشى

خاصة الحيوان او عرض عام للانسان فافهم **قوله**

وعلى غيريها كالماشى يقال على حقيقة الانسان

وعلى غير ما من الحقايق الحيوانية **قوله** كل

ضهما اى كل من الخاصة والعرض العام وبالجمله

الكلى الذى هو عرض لأفراده اما لازم واما

مفارق

مفارق الالاج اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه الا

فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم
الى جزئى للكل واللازم

الى قسمين احدهما انه اى لازم الشئ اما لازم

له بالنظر الى نفس ماهية مع قطع النظر عن خصوص

وجوده فى الخارج اوفى الذهن وذلك بان يكون

هذا الشئ بحيث كلما تحقق فى الذهن اوفى الخارج

كان هذا اللازم ثابتا له واما لازم بالنظر الى

وجوده اى الى خصوص وجوده الخارجى او

الذهنى فهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم

م بهذا التقسيم ثلثة لان الماهية كزوجية الانسان

ولا زوم وجود الخارج كاحراق النار ولا زوم الوجود

الذي هي لكون الحقيقة الانسان كلبية وهذا القسم

يسمى معقولا ثانيا ايضا والثاني ان اللازم اما بين

او غير بين والبين له معنيان ^{لأنه يدرك وجوده} أحدهما اللازم

الذي يلزم تصوره من تصور المنزوم كما يلزم

تصور البصر من تصور المعنى فهذا يقال له

البين بمعنى الإحصاء ^{بمعنى الاضطرار} غير البين هو اللازم الذي

لا يلزم معني تصوره من تصور المنزوم كما

الكتابة بالقوة لأنسان الثاني من معنيين البين

هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور

المنزوم

المنزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالضرورة كزوجة

الأربعة فان العقل ان تصور الأربعة والزوجة

ونسبة الزوجية اليها يحكم جزئيا بان الزوجية لازمة

لها وذلك يقال له البين بالمعنى الأعم وح غير

البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصور مع تصور

المنزوم والنسبة بينهما الجزم بالضرورة كحدوث

العالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسمان الآات

القسمين الحاصلين على كل تقدير انما يسميان بالبين

وغير البين ^{الذي هو البين} قوله ولم كمركة الفلك فانما دأمة للفلك

وان لم يمنع انفكاها نظر الى ذات الفلك **قوله**

خاصة عروض العام

لازم مفارقة لازم مفارقة

لازم لازم

لازم ما هو لازم بغيره

لازم بيني لازم بيني

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

لازم بيني بغيره

أو بطلوه فصر مفهوم الكل يسمى كلياً منطقياً ومعرضه

طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا أنواع الخمسة

مفهوم كل معروض كل
ما يمكن فرض صدقه على
جوان ناطق

قوله مفهوم الكل أي ما يطلق عليه لفظ الكل يعني

ما يمكن فرض صدقه على
جوان ناطق
المفهوم الذي لا يمنع فرض صدقه على كثير يسمى
كثيراً منطقياً لأن المنطق يقصد من الكل هذا المعنى

جوانه ما يمكن أن صدق أو برأيه
قوله ومعرضه أي ما يصدق عليه هذا المفهوم

كالإنسان والحيوان يسمى كلياً طبيعياً لوجوبه

في الطابع يعني في الخارج على ما سيبي **قوله**

والمجموع المركب من هذه العارض والمعرض كالإنسان

الكل والحيوان الكل يسمى كلياً عقلياً إذ لا وجود له

إلا في العقل **قوله** وكذا الأنواع الخمسة يعني كما أن

الكل يكون

الكل يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الأنواع

الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والفرع

العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلاً

مفهوم النوع اعني الكل المقول على كثير بنصفين

بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً

ومعرضه كالإنسان والفرس نوعاً طبيعياً و

مجموع العارض والمعرض كالإنسان النوع نوعاً

عقلياً وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلاث

يجري في الجزئي أيضاً فانا إذا قلنا زيد جزئي مفهوم

الجزئي اعني ما يمنع فرض صدقه على كثير بنصفين

وزو

والجموع اعني زيد الجزى تبليى جزياً عقلياً قوله

ينبغي ان يسلك في ان الكلى المنطقية غير موحدة

كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان العقلي غيبي

وإنما التزاع في أن الطبيعي كالإنسان من حيث هو

موجود في الخارج لوجود افراده ام لا بل ليس

من بزرگواران و فرزندان
عظمی و فرزندان بزرگوار

الموجود في

مجلس

محمد بن سفيان

سید محمد علی

بسم الله الرحمن الرحيم

فَقَالَ الْحَقُّ

و الخارج في

المصفا

امكنه الله

١٨٨

التي بدقوله

تہکت مند

2

وعرفته بانه ما يحمل على الشيء اى المعرف لا يفيد تصور
 هذا الشيء اما كنهه او يوجد بمناظر عن جميع ماعداه
 ولهذا لم يجز ان يكون اعم لان الأعم لا يفيد شيئا
 منهما كما كالمجوز ان تعريف الانسان فان الحيوان
 ليس كنه الانسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان
 مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن جميع ماعدا
 لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الأعم
 من وجه واما الأخص اعني مطلقا فهو وان جاز
 ان يفيد تصورا اعم بالكنه او يوجد بمناظر
 عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه حيوان

ناطق فقد

والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب
 فتمام والآفاق من

ناطق فقد تصورت في ضمه الحيوان باحد الوجوه
 لكنه لما كان الأخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره
 وشان المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان ان
 يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف ما يحمل
 على الشيء انه لا يجوز ان يكون مساويا للمعرف فتعين
 ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون اعرف من المعرف
 في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور المجهول
 هو المعرف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور
 والتعريف بالفصل القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل
 على امر يخص المعرف ويساويه بناء على ما سبق

ولم يعتبروا بالعرض العام

من اشتراط المساواة فهذا الامر ان كان ذاتيا كان

فصل قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لاحالة

نعم الاول المعروف يسمى حدا وعلى الثاني رسما ثم

كل منهما ان يشتمل على الجنس القريب يسمى حدا

تامنا ورسما تامنا وان لم يشتمل على الجنس القريب

سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل من

وحده او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما

ناقصا هذا يحصل كلامهم وفيه ابحاث كثيرة لا

يسعها المقام **قوله** لم يعتبروا بالعرض العام قالوا

العرض من التعريف اما الاطلاع على كنهه المعرف او انشا

من صيغ

وقد لجئنا في الناقص ان يكون اعتم

العرض

عن جميع ماعداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما

فهذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم

من ذلك انه لا يعتبر بقراءة او اما التعريف بمجموع

امور كل واحد منها عرض عام للعرف لكن المجموع

يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة وتعريف

الانسان بالطائر والولود فهو تعريف بخاصة تركبة

بعض المتأخرين من المتأخرين

قوله قد اجيز في الناقص اشارة الى ما اجازوه

المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذات

الا عمت كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا

لا يعتبر في مقام
التعريف

كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ المعصدا الثاني
والتصديقات القضية قول مجمل

فانما المراد بالعرض الاعتم كنعرفة بقدر الماشي فيكون
رسماً ناقضاً بل جوتز والتعريف بالعرض الاخص
كتعريف الحيوان بالضايف لكن المضم لم يعتد به
لزمه انه تعريف بالاخفى وهو غير جائز اصلاً
قوله كاللفظي اي كما اجبت في تعريف اللفظي
ان يكون اعتم كقولك سعدانية ثبت **قوله** تفسير مد
للولد اللفظ اي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني
المترتبة في الخاطر فليس فيه تحصيل مفهوم من معاني
كما في المعروف الحقيقي فافهم **قوله** القول القول في
عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركباً

مفعولاً

الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فعملية موجبة او
سالبة وليسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به مفعولاً والدال على النسبة رابطة

مفعولاً او مفعولاً فالتعريف يشمل القضية المعقولة
والمفوضة **قوله** الصدق الصدق هو المطابقة للواقع
والكذب هو اللامطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور **قوله**
موضوعاً لانه وضع وعي لحكم عليه **قوله** مفعولاً
لانه امر جعل حلاً لموضوعه **قوله** والدال على النسبة
اي اللفظ المذكور في القضية المفوضة التي يدال على
النسبة الحكيمية يسمى رابطة تسمية الدال باسم
المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكيمية و
في قوله والدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة

وقد استعبر لها هو

امارة لدلائلها على النسبة التي هي معن اخرى في غير متفعل

واعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف

والقضية على الاول يسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية

قوله وقد استعبر لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم الى

زمانية تدل على اقتران النسبة الحكيمة باحد الارض

الثلاثة وغيروا مائبة بخلاف ذلك وذكر الطائي ان

حكمة الفيلسوف لما نقلت من اللغة اليونانية الى الف

وجد القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب

هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة

رابطة غير زمانية يقوم مقام است في الفارسية

والغني

والافشرطية ويسمى الجزء الاول

واستين في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية

لفظة هو وهي ونحوهما مع كونهما في الاصل اسما

لا ادوات فهذا ما اشار اليه المصنف بقوله وقد استعبر

لها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسما نظير

مشتقة من الافعال الناقصة نحو كائن وموجود في

قولنا زيدا كائن قائما او ميتا موجودا

قوله والافشرطية اي وان لم يكن الحكم ثبوت شي

لبشي او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كانت

الحكم ثبوت فسيب على تقدير اخرى او نفي ذلك

الثبوت او بالنفاذ بين التبيين او سلك تلك
الافشرطية عند راسخين واما قوله

مقدم ما الثاني تالبا والموضوع ان كان مشخصا سمي القضية شخصية وان كان نفس الحقيقة ^{اشارة}
فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلاً او بعضاً فمحسورة كلية او جزئية ومابه البيان سور

والأهملة
الاشارة كاتبة

المناقاة فالأولى شرطية متصلة والثاني شرطية منفصلة
^{ليس ان كان هذا شخص}
^{اشارة ارجوان}

واعلم ان حصر القضية في المحلية والشرطية على ما قرئ

المض علقه ابراهيم النقي والأشياء واما حصر الشرطية

في المتصلة والمنفصلة فباستقراي **قوله** مقدم ما تقدمه

في الذكر **قوله** لتالياً التلوه مجرى **القول** والموضوع هذا

تقسيم للقضية المحلية باعتبار الموضوع ولذا لوحظ

في تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه

شخص شخصية وعلى هذا القياس وصحى التقسيم

ان الموضوع اما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان

او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة

هذا الكلي

هذا الكلي فطبيعية او على افراده وعلى الثاني فاما ان يتبين

كمية افراده المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على كلها

او على بعضها ولا يبين ذلك بل يهمل فالأول شخصية

والثاني طبيعية والثالث محسورة والرابع مهملة ثم ان

المحسورة ان يتبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع

فكلية وان يتبين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل

منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك

المحصورات الأربع من امرين كية افراد الموضوع

يسمى ذلك الأمر بالسور اذ كما ان سور البلد

محيط كذا لك هذا الأمر محيط بما حكم عليه من افراد

وتلازم الجزئية

الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولا م الاستغناء

وما يفيد معناهما من اى لغة كانت وسور الموجبة

الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد موداهما

وسور السالبة الكلية لا شئ ولا واحد ونظائرهما

وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس

وليس كل وما يساويها **قوله** تلازم الجزئية اعلم

ان القضايا المعبرة في العلوم هي المحصورات الاربعة

لا غير وذلك لان الممثلة والجزئية مثلا زمانا ^{الجزئية الجزئية الجزئية}

كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق

على بعض افراده وبالعكس فالمهلة مندرجة

عن الجزئية

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او مقبدا
فالحقيقة او ذهنا فالدقيقة وقد يجعل

تحت الجزئية والخصية لا يبحث عنها بخصوصها

فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم

ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي

يحكم فيها على الاشخاص اجالا والطبيعة لا يبحث

عنها في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث

نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعة لا

من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجود

في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فالحصر

القضايا المعبرة في المحصورات الاربعة **قوله**

ولا بد في الموجبة اى صدقها وذلك لان الحكم

أدفعه في غير ذلك من غير أن يكون له وجود في الخارج
لأنه لا يمكن أن يكون له وجود في الخارج

في الموجبة بثبوت شيء بشئ وبثبوت شيء بشئ
فمع ثبوت المثبت له اعني الموضوع فاما يصدق
في هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً اما
في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعبرة
باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام لأن
الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج حقيقة
نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود
في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع
الموجود في الخارج مقدراً نحو كل انسان حيوان

بمعنى ان كل

حرف السلب جزء من جزء فليست

بمعنى ان كل ما لو وجد في الخارج كان انساناً فهو على
تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المقدراً اما
اعتبروه في الأفراد الممكنة لا المتشعبة كافر بالاشئ
وشريك الباري واما على الموضوع الموجود في الذهن
كقولك شريك الباري متمنع بمعنى ان كل ما يوجد
في العقل ويقرضه العقل شريك الباري فهو موجود
في الذهن بالامتناع وهذا اما اعتبروه في الموضوعات
التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج **قوله** فليست
السلب كلاً وليس ونحوهما تماماً بشاركهما في معنى
السلب **قوله** من جزء اي من الموضوع فقط او من

معدولة والأفحصة وقد نصح بكيفية النسبة فوجهة ومابه
البيان جهة

المحمول فقط او من كليهما فالقضية على الأول
تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني معدولة المحم
وعلى الثالث معدولة الطرفين **قوله** معدولة لأن
حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل
لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلي فسميت
القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية
الكل باسم الجزء والقضية لا يكون حرف السلب جزء
الجزء من طرفيها تسمى محصلة **قوله** بكيفية النسبة
اي نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية
او سلبية يكون لاجماله ميكيفية في نفس الامر والواقع

بلفظه

بكيفية مثل الضرورة او الدوام والامكان والامتناع
او غير ذلك تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى
مادة القضية ثم قد نصح في القضية بان تلك النسبة
ميكيفة في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية ح تسمى
موجهة وقد لا نصح بذلك بكيفية النسبة تسمى
القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في القضية
المفوضة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية
المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة للمادة
سميت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
والا كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة **قوله**

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فضرورة مطلقة
او مادام وصفه مشروطا عامة او في وقت معين فوقية مطلقة او غير معين فمشترطة

مطلقة او مدروسة

مادام الذات

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة اي قد يكون

الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او

السببية ضرورة اي ممتنع الانفكاك عن الموضوع

على اعداد اربعة اوجه الاول انها ضرورة مادام

ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان

بالضرورة ولا شيء من الانسان يجر بالضرورة فيبقى

القضية ضرورة مطلقة لاشمالها على الضرورة

وعدم تفيد الضرورة بالوصف او الوقت الثاني

انها ضرورة مادام الوصف العنوان ثابتا لذات

الموضوع نحو كل كاتب متمرك الاصابع بالضرورة مادام

كاتب

كاتب ولا شيء منه يسكن الاصابع بالضرورة مادام

كاتب ويستحق مشروطة عامة لاشتراط الضرورة

بالوصف العنوان وكون هذه القضية اعم من المشروطة

لخاصة كما يسمى الثالث انها ضرورة في وقت

معين نحو كل قمر يختسف بالضرورة وقت جيلوله الارض

بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر يختسف بالضرورة

وقت التي يبيع فيبتيح وقنية مطلقة تفيد للضرورة

بالوقت وعدم تفيد القضية بالادوام الرابع انها

ضرورة في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان

متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه متنفس

فدائمة مطلقة أو مادام الوصف فعرفية عامة

بالضرورة وقتما فيستحق منشئة مطلقة لكون
وقت الضرورة فيها منتشرة أي غير معين وعدم تقييد
القضية باللدوام **قوله** فدائمة مطلقة والفرق بين
الضرورة والدوام أن الضرورة هي استحقاق انفكاك
شيء عن سبب والدوام عدم انفكاكه عنه وإن
لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للقلبك ثم الدوام يعني
عدم انفكاك النسبة الإيجابية والسلبية عن الموضوع
أما إذا أتى أو وصفي فإن كان الحكم في الوجهة
بالدوام الدائم أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع
مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية

دائمة

أو بفعليتها مطلقة عامة متنى

دائمة لأشتمالها على الدوام والمطلقة لعدم تقييد الدوام
بالوصف العنوانى وإن كان الحكم بالدوام الوصفى أي
بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف
العنوانى ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لأن أهل
العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة
بل من الموجبة أيضا عند الإطلاق فإذا قيل كل
كاتب متحرك الأصابع فهموا أن ذلك الحكم ثابت ما
دام كاتباً وعامة لكونها اعتمدت من العرفية الخاصة
التي سيجب ذكرها **قوله** وبفعليتها أي تحقق النسبة
فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة

بالفعل

او بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة

محققه بالفعل اى فى احد الآن منة الثلاثة وتسميتها
بالطاقة لأن هذا هو المفهوم من القضية عند
اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة والدوام او
غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعتم
من الوجودية اللازمة واللا ضرورة على ما سيحى
قوله او بعدم ضرورة الخ اذ احكم فى القضية بان
خلافا للنسبة المذكورة فيها ليس ضرورة لموقوتنا
زيد كاتب بالامكان العام يعنى ان الكتابة غير
مستقلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس خروجاً بانيته
القضية ح ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سب

فهذه بسايط

الضرورة عامة لكونها اعتم من الممكنة الخاصة **قوله**
فهذه بسايط اى القضايا الثمانية المذكورة مرتجلة
الموجهات بسايط اعلم ان القضية الموجهة اما
بسيط وهى ما يكون حقيقتها اما ايجاباً فقط
او سلباً فقط كما مر من الموجهات الثمانية واما
مركبة وهى التى يكون حقيقتها مركبة من الايجاب
والسلب بشرط ان لا يكون الجزأ الثانى فيها منكورة
بعبارة مستقلة سواء كان فى اللفظ تركيب كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لانه ايجاباً فقولنا لانه انما اشارة
الى حكم سلبى اى لا شئ من الانسان بضاحك با

وقد يقيد العاضتان والوقعتان المطلقتان باللازم والذاتي فيبقي

مكرر
مكرر
مكرر

الفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان

كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان مكنيتان

عامتان اي كل انسان كاتب بالامكان العام ولا

شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة

في الايجاب والسلب بالجزء الاول الذي هو اصل

القضية واعلم ايضا ان القضية المركبة انما يحصل

بتقيد قضية بسيطة بتقيد مثل لادوام وللضرورة

قول لو قد يقيد العاضتان اي المشروطة العامة والعامة

العامة **قول** لو الوقتان اي الوقبية المطلقة والمنتهية

المطلقة **قول** باللازم والذاتي ومعنى للادوام الذي

انه هذه

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة

ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة

مادام ذات الموضوع موجودة فيكون تقيدتها

النسبة في زمان من الاثنية فيكون اشارة الى

قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف فانهم

قول للمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة للقبلة

باللازم والذاتي نحو كل كاتب يتحرك الاصابع بالضرورة

مادام كاشالا دايما اي لاشئ من الكاتب يتحرك

الاصابع بالفعل **قول** للعرفية الخاصة هي العرفية العامة

المقيدة باللازم والذاتي كقولنا بالادوام لاشئ من

الكاتب يساكن الاصابع مادام كاتب بالادايما اي كل

موافقة خالك

والوقتيّة والمنشّرة وقد يقيّد المطلقة العامة باللازميّة

الذاتية

كاتب ساكن الأصابع بالفعل قولاً والوقتيّة والمنشّرة
لما قيّدت الوقتيّة المطلقة والمنشّرة المطلقة باللازميّة
الذاتية حذف من اسميهما لفظ الإطلاق فسميت
الأولى وقتيّة والثاني منشّرة فالوقتيّة هي الوقتيّة
المطلقة مقيدة باللازميّة والذاتية نحو كل من منصف
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً أي لا شيء من الفهم
بمنصف بالفعل والمنشّرة هي المنشّرة المطلقة مقيدة
باللازميّة والذاتية نحو قولنا لا شيء من الإنسان يمتنع
بالضرورة وقتاً ^{تجاً} لا دائماً أي كل الإنسان يمتنع
بالفعل قولاً باللازميّة الذاتية معنى اللازميّة

الذاتية

ويسمى الوجودية اللازميّة

الذاتية أن هذه النسبة المذكورة في الفقيده ليست
ضروريّة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون
هذا حكماً بما كان نقيضها لأن المكان هو سلب ضروريّة
^{اللازميّة}
الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللازميّة الذاتية
ممكنة عامة خالفة للأصل في اليكف قولاً للوجودية
اللازميّة لأن معنى المطلقة العامة وهو فعلية
النسبة ووجودها في وقت من الأوقات ولا شئها
على اللازميّة فالوجودية اللازميّة هي المطلقة
العامة المقيدة باللازميّة الذاتية نحو كل إنسان
يتمنع بالفعل بالضرورة أي لا شيء من الإنسان

شكوك في كاتب لا ضرورة والقدرة
اللازميّة ممكنة ما دام ذات الموضوع موجودة
كاتب بالمكان العام لا يمكن أن يكون
ضروريّة فيقتضي سلب ضروريّة الكاتب
وسلب ضروريّة الكاتب ممكنة ما دام

ويسمى الوجودية الالزامية وقد يفيد الممكنة العامة

ضرورة الوصفية وكذا بالالزام الذاتي والوصفي

لكن هذه المحتملات الثلاثة ايضا غير معتبرة عندهم

وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه

بل سيحيط الاشارة الى بعض اخر ويمكن تركيبات

كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن التبيين بعد التبيين

بما ذكره يمكن من استخراج اتي قد يرشاه **قوله**

الوجودية الالزامية هي المطلقة العامة المقيدة بما

بالالزام الذاتي نحو لا شيء من الانسان بمنتهى

بالفعل لا دائما اي كل من انسان متنفس بالفعل هي

مركبة من مطلقين عامين احدهما موجبة

والاخرى

بلا ضرورة الجانب الموافق ويسمى الممكنة الخاصة فهذه مركبات

لا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة

والاخرى سالبة **قوله** بالضرورة الجانب الموافق ايضا

اي كما انه حكم في الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب الخالف

فقد يلزم بلا ضرورة الجانب الموافق ايضا فيهما القضية

مركبة من مطلقين عامين ضرورة ان سلب ضرورة

الجانب الخالف هي امكان الطرف الموافق **قوله** سلب

ضرورة الطرف الموافق هي امكان الطرف المقابل

فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان

الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان **قوله** بالامكان

فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء

من الانسان بكاتب بالامكان العام **قوله** هذه

مطلوب ما دلل على ضرورة الوجود الى حكمة عامة
وهذه مركبات لان الوجود انما يتصل بالمكانة الكلية

شكلا مطلقا لا يتصل بالصفة

مركبات اي هذه القضايا السبع المذكورة وهي

المشروطة الخاصة والعربية الخاصة والوقعية

والمقتضية والوجودية للأخرى والوجودية

اي في الايجاب والسلب ومربيان ذلك في بيان

المعنى للادوام واللا ضرورة واما الموافقة في الكمية

اي الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية

المركبة امر واحد قد حكم عليه بكونين مختلفين

بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول

على الأفراد كان ح في الجزء الثاني ايضا على كائهم وان

كان على

لما قيد بهما فصل الشرطية منته ان حكم فيها بلبون نسبة على تقدير
اخرى او بنقيضها الزمنية ان كان ذلك الحكم مستن

كان على البعض في الاول فكذلك في الثاني **قوله**

فقد قيدت اي للقضية التي قيدت بهما اي باللا

دوام واللا ضرورة يعني لأصل القضية **قوله** على تقدير

اخرى سواء كانت النسبتان بثبوتيتين او سلبيتين

او مختلفتين كقولنا كذا لم يكن زيد حيوانا لم يكن

انسانا منته موجهة فالمتصلة الموجهة ما حكم

فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها

سلب اتصالها نحو ليس البنته كذا كانت

الشمس طالعة كالليل موجودا وكذلك

الضرورة الموجهة ايضا ما حكم فيها بان الاتصال

لعلاقة والاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في النسبتين اولاً
تتبعها صدقاً وكذباً وفي الحقيقة

لعلاقة والتأليفة ما حكم فيها بانه ليس هناك
اتصال العلاقة سواء لم يكن هناك اتصال او كان
لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية وهي ما حكم فيها بجمود
الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى
العلاقة نحو كلما كان الانسان ناطقاً فالحمارة ناطق
او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس ساملاً
قوله لعلاقة وهي امر بسببه يستحب المقدم
التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **قوله**
بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان شيو

بشيء

وهي الحقيقة مستن

تتبعين او سلبتين او مختلفتين فان كان الحكم
بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة وان كان سلب
تتبعها فهي منفصلة سالبة **قوله** وهي الحقيقة
فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنا في النسبتين
في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجاً واما ان يكون هذا العدد فرداً او حكم فيها بسلب
تتبعي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او متقسماً
بمتساويين والمنفصلة المانعة للجمع ما حكم فيها
بتنا في النسبتين اولاً بتنا فيهما في الصدق فقط

او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذا فقط فمانعة الخلو فكل منها غريبة
ان كان الثاني

فهو هذا الشيء اما ان يكون شجرة واما ان يكون حجر
والمفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتساوي النسبتين
او لا يتساويهما في الكذب فقط نحو اما ان يكون
زبد في البحر واما ان لا يعرف **قوله** او صدقا فقط
اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى
جاز ان يجمع النسبتان في الكذب وان لا يجمع
يقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص
والثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم **قوله** كذبا
فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى

الاعم

لذات الجزئين والامانة اتفاقية ثم الحكم في التفسير طبعه ان كان على جميع

الاعم **قوله** لذات الجزئين اي كان المناقاة بين الطرفين
اي المقدم والتالي مناقاة فليست عن ذاتهما في
اي مادة تحققا كالامانة بين الزوجين والقرية
لا عن خصوص المادة كالامانة بين السواد والكنانة
في انسان بل يكون اسود وغير كاتب او يكون
كاتب وغير اسود فالامانة بين طرفي هذه المفصلة
واقعة لانهما بل بحسب خصوص المادة ان
تد يجمع السواد والكنانة في الصدق او في
الكذب في مادة اخرى فهذه مفصلة حقيقية
اتفاقية **قوله** ثم الحكم الى اخر كما ان التحليله ينقسم

تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا
مما زاد

المحصورة ومهملة ونخصبة وطبيعة كذلك
الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة
تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة
والشخصية ولا يعقل الطبيعية **هنا قوله**
تقادير المقدم كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالتها موجود **قوله** كلية وسورها في المنفصلة
الموجبة كلما وهما متى وما في معناها وفي للقطعة
دائما وابدأ ونحوهما هذا في الموجبة واما
في السالبة مطلقا نسورها ليس البتة **قوله**
او بعضها مطلقا اي بعضها غير معين كقولك

قد يكون

فجزئية او معينا فتشخصية والافهملة وطرفا الشرطية في الاصل
مما زاد

قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسان **قوله**
فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او
منفصلة قد يكون في السالبة كذلك فلا يكون
قوله شخصية كقولك ان جنتي اليوم كرمك
قوله والآي وان لم يكن الحكم على جميع تقادير
المقدم ولا على بعضه بان يسكت عن بيان الكلية
والبعضية مطلقا **قوله** مهملة نحو اذا كان الشئ
انسانا كان حيوانا **قوله** طرفا الشرطية في الاصل
اي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال
عليها **قوله** محليتان كقولنا ان كانت الشمس

او متصلتان او منفصلتان

طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما الشمس
طالعة فالنهار موجود قضيتان حلتان **قوله** او
متصلتان كقولنا طالما كانت الشمس طالعة **قوله**
موجود فكلما لم يكن النهار موجود لم يكن
الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا طالما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا طالما لم يكن
النهار موجود لم يكن الشمس طالعة قضيتان
متصلتان **قوله** او منفصلتان كقولنا طالما كان
دائماً اماناً ان يكون العدد زوجاً او فرداً دائماً
اماناً ان يكون العدد منقسماً بمتساويين او غير

منقسمين

او مختلفتان الا انهما خرجنا بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن

التمام فصل التناقض

منقسمين بهما **قوله** او مختلفتان بان يكون احد
الطرفين حليته والاخر متصلة او احداهما حلية
والاخر متصلة او احداهما متصلة والاخر منقطعة
فالامسام ستة وعليك بالاستخراج ما ذكرناه
من الامثلة **قوله** عن التمام اي عن ان يصح لسكو
عليها بحملان الصدق والكذب مثلاً قولنا
الشمس طالعة مركب تام خبري يصح حمل الصدق
والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا اد
خلت عليه اداة الاتصال مثلاً وقلت ان كانت
الشمس طالعة لم يصح ان تسكت عليه ولم

اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب
الأخرى وبالعكس

يحمل الصدق والكذب ناحتجبت الى ان يضم
البد قولك مثلاً نال النهار موجود **بقوله** اختلاف
القضيتين قيد بالقضيتين اما لأن التناقض
لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لأن
الكلام في تناقض القضايا **قوله** بحيث يلزم الخ
خرج بهذا لاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة
الجزئيتين فانهما قد يصح أن معا نحو بعض
الحبوان انسان فقيضه وبعضه ليس بانسان
فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين **قوله** بالعكس
اي وتمام ذلك يلزم من كذب كل من القضيتين

صدق الأخرى

ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة
بجانب
بجانب
بجانب

صدق الأخرى وخرج بهذا القيد اختلاف الموجبة
والسالبة الكليتين فانهما قد يكونان معا نحو
لا شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان
فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا فقد علم
ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما
في الكم كما سيصرح المصنف به **قوله** ولا بد من الاختلاف
اي يشترط في التناقض ان يكون احدهما
القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة
ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان
في الصدق والكذب ثم ان كانت القضيتان

والأحاد فيما عداها

مصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضا كما
 مر ثم أن كانتا موجهتين يجب اختلافهما في
 الجهة فان الضروريتين قد تكذبان معاً لقولنا
 كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الا
 نسان بكاتب بالضرورة والممكنين قد تصدقا
 معاً لقولنا كل انسان كاتب بالامكان ولا شيء
 من الانسان بكاتب بالامكان قوله الأحاد
 فيما عداها اي ويستلزم في التناقض اتحاد
 القضيتين فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة
 اعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا

الأحاد في ضمن

والنقيض للضرورة

الاتحاد في ضمن الأحاد في امور ثمانية قال ناييل
 في شعور تناقض هشت وحدث شرط وان

وحدث موضوع ومحمول ومكان وحدث
 شرط وامنافة جز وكل قوة وفعلت بمرأى
 زمان قوله والنقيض للضرورة به الح اعلم ان

نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها
 بضرورة الإيجاب او السلب هو القضية حكم فيها
 بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو
 عيني امكان الطرف المقابل فنقيض الضرورة الا
 يجاب هو امكان السلب والنقيض للضرورة

والنقيض للضرورة للممكنة العامة وللدائمة
 في شعور تناقض هشت وحدث شرط وان
 في شعور تناقض هشت وحدث شرط وان

تقدمت فلا بد من
 والنقيض للضرورة
 والنقيض للضرورة

فكل امكان هو ضرورة
 فكل امكان هو ضرورة

الطلقة العامة والمشرطة العامة الجنبية الممكنة

السلب هو إمكان الأيجاب ونقيضه الدوام هو سلب
 محركة لا يتحرك الإنسان من نفسه ^{فإن سلب الإنسان من الخارج}

الدوام وقد عرفت أنه يلزمه فعلية الطرف المقابل

فرقع د ولم الأيجاب يلزمه فعلية السلب ورفع
 محركة لا يتحرك الإنسان من نفسه

دوام السلب يلزمه فعلية الأيجاب فالممكنة
 محركة لا يتحرك الإنسان من نفسه

العامة نقيض صريح للضرورة المطلقة والمطلقة

العامة لأن نقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن

لنقضها الصريح وهو اللازم مفهوم محصل ^{أشارة المحرك لا يتحرك الإنسان من نفسه}
 الرأى في المطلقة

معتبر من القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة

هو المطلقة ثم أعلم أن نسبة الجنبية الممكنة الى

مشرطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية

فان

والعرفية العامة الجنبية المطلقة

فان الجنبية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورية

الوصفية اي الضرورية ما دام الوصف من الجانب

الخالف فتكون نقيضاً صريحاً لما حكم فيه بضرورية

الجانب الموافق بحسب الوصف ^{نقول لنا} ~~هو~~ بالضرورة

كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً نقيضه

ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع حين هو كاتب

بإمكان ونسبة الجنبية المطلقة وهي قضية

حكم فيها بفعلية النسبة حين انصاف ذات

الموضوع بالوصف العنواي الى العرفية العامة

كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لأن

الضرورة هي التي حكم فيها بسلب الضرورية
 في الموضوعات التي هي ذات الوصف
 كدوام الحركة في تلك
 لا يتحرك الإنسان من نفسه

الحكم في العرفية العامة بدوام النسب مادام ذات
الموضوع متصف بالوصف العنوا في تقييدها
الصرح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع
الطرف المقابل في اوقات الوصف العنوا في
وهذا المعنى الجينية المطلقة المخالفة للقضية
العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل
كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً قولنا
ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع حين
هو كاتب بالفعل والمضد لم يتعرض لبيان
نقيض الوقتية والمتشعبة المطلقين من البسائط

قوله

والركبة المفهوم المرددين نقبض الجزئين
الانفرد بالجزء الرقير نقبض
على سبيل مع القول

اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سباني من مباحث
العكوس والآقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمل
قوله والركبة قد علمت ان نقبض كل شيء رافعه
فاعلم ان وقع المركب انما يكون برقع احد جزئيه
لا على التعيين على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان
يكون برقع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة
نقيض احد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض
قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام
كاتباً لا دأماً اي لا شيء من الكاتب بمتحرك
الأصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو

لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد نصر العكس المستوي بتبدل
 النقيض ^{المراد بالوضع} ^{المراد بالوضع} ^{المراد بالوضع}

وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع
 بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك
 الأصابع دائما وانت بعد اطلاقك على حقايق ^{نقيضه اول}
 المركبات ونقايط البسيط يتمكن من استخراج
 التفاصيل **قوله** ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل
 فرد فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة
 الجزئية التردد بين نقيض جزئتها وهما الكلبيان
 اذ قد يكذب المركبة كقولنا بعض الحيوان انسان
 بالفعل لا دائما ويكذب كل نقيض جزئتهما ايضا
 وهما قولنا لا شيء من الحيوان بانسان دائما ^{يتميز}

دقون

طريفي القضية

وقولنا كل حيوان انسان دائما وح فطريق اخذ
 نقيض المركبة الجزئية ان توضع افراد الموضوع
 كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم ترد
 بين نقيض الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك
 الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما
 انسان دائما وليس بانسان دائما وح فيصدق
 النقيض وهو قضية كلية فردة المحمول فقوله
 الى كل فرد اي افراد الموضوع **قوله** طريفي القضية
 سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول
 او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يطلق ^{فهم}
 قهر طر

مع بقاء الصدق والكيف والموجبة أتما تنعكس جزئية لجواز عموم

المحمول أو النافي والمسالبة الكلية تنعكس كلية ^{مصرط} ^{مصرط}

كل حيوان إنسان

كل إنسان حيوان

على المعنى المصدرى المذكور كذلك يطلق على

القضية الحاصلة من التبديل وذلك الإطلاق

مجازي من قبيل إطلاق اللفظ على الملفوظ و

للاستعارة

الخلق على الخلق **قوله** مع بقاء الصدق بمعنى

أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه

صدق العكس لأنه يجب صدقها في الواقع

قوله والكيف يعني أن كان الأصل موجبة كان

العكس موجبة وإن كان سالبة كان سالبة **قوله**

أتما تنعكس جزئية يعني أن الموجبة سواء كانت

كلية نحو كل إنسان حيوان أو جزئية نحو بعض

الحيوان

الحيوان إنسان أتما تنعكس الموجبة الجزئية لا إلى

للموجبة الكلية أما صدق الموجبة الجزئية فظاهراً

ضرورة أنه إذا صدق المحمول على ما صدق

عليه الموضوع كذا أو بعضاً تصادق الموضوع ^{الاصول} ^{الاصول} ^{الاصول}

والمحمول في هذا الفرد فيصدق في المحمول على

أفراد الموضوع في الجملة وأما عدم صدق

الكلية فلأن المحمول في القضية الموجبة قد يكون

أعم من الموضوع فلو عكس القضية صار الموضوع

أعم ويستحيل صدق الأخف كلياً على الأعم

فالعكس الآزم الصدق في جميع المواد هو الموجبة

وإنما تنعكس الجزئية على الصدق فقط لأن
العكس لا يزم القضية النافية وجود
المادة من حيث هو بل يزم الوجود المسمى
فلهذا لم يعتبر الوجود في العكس
لأن فيه ليس يزم أصلاً وأما العلم

الموضوع

والألزام سلب الشيء عن نفسه والخبرية لا تنعكس أصلا لجواز
 الأمر لا تنعكس لا ينعكس في الحقيقة
 الأمر لا ينعكس في الحقيقة

الخبرية هذا هو البيان في الحملات وقس عليه
 الحال في الشرطيات ^{فبقوله} ~~فبقوله~~ الجواز عموم المحمول
 بيان للخبرية في السلب من الحصر المذكور وأما الإيجاب
 فيدبهي كما مر **قوله** والألزام سلب الشيء
 عن نفسه تقديره أن يقال كلما صدق قولنا
 لا شيء من الأنسان كجرح صدق لا شيء من الحجر
 بالإنسان والأصدق تقيضه وهو بعض الحجر
 إنسان قضمه مع الأصل فنقول بعض الحجر
 إنسان ولا شيء من الأنسان كجرح بعض
 الحجر ليس كجرح وهو سلب الشيء عن نفسه

عموم للموضوع أو للمقدم
 فخر

فهذا محال منشاء وهو تقيض العكس لأن
 الأصل صادق والهيئة متحدة فيكون تقيض
 العكس باطل فيكون العكس حقا وهو المظ
قوله عموم الموضوع وح يقع سلب الأخص
 عن بعض الأعم لكن لا يقع سلب الأعم
 عن بعض الأخص مثلا يصدق بعض الحيوان
 ليس بالإنسان ولا يصدق بعض الأنسان ليس
 بحيوان **قوله** والمقدم مثلا يصدق قد لا يكون مثلا
 إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا ولا يصدق
 قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا كان حيوانا

كل ما هو حيوان ليس بالإنسان لأن الموضوع هو
 الحيوان والصفة حقيقة وهو عموم قد لا يكون
 تقيض العكس في أن عكس تقيض
 بعض الأنسان ليس حيوانا بل سلب
 الأعم عن بعض الأخص وإن كان يراد

واما لجيب الجهة فمن للتوجيهات تنعكس الدائماتان والعامتان
حسبته مطلقه

قوله واما لجيب الجهة يعني ان ما ذكرناه هو

بيان انعكاس القضايا بالجيب والكف
واما لجيب الجهة الخ **قوله** الدائماتان اي الضرورة

والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة

او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض

الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والاصل
في صدق نقضه وهو دائما لا شيء من الحيوان

بالانسان مادام حيوانا وهو مع الاصل يتبع
لا شيء من الانسان بالانسان بالضرورة اي

دائما **قوله** والعامتان اي المشروطة

العامة

والخاصتان حسبته لادائمة
الخاصة

العامة والعرفية العامة مثلا اذ صدق بالضرورة او

بالدوام كلما كتب متحرك الأصابع مادام كاتبنا صدق

بعض متحرك الأصابع كاتبا بالفعل حين هو

متحرك الأصابع والافصدق نقضه وهو دائما

لا شيء من متحرك الأصابع بكاتب مادام متحرك الا

صابع وهو مع الاصل يتبع قولنا بالضرورة اي با

للدوام لا شيء من الكاتب بكاتب مادام كاتبنا **قوله**

والخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية

الخاصة ينعكسان حسبته مطلقه مقيدة بالادوام

واما انعكاسهما الى حسبته مطلقه فلا

صدق الخاصتان صدقت العامتان وقد مر أن كلتا
 صدقت العامتان صدق في عكسهما الخبيثة
 المطلقة وأما اللاد وأما بيان صدقه أنه لو لم
 يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض
 إلى الجزء الأول من الأصل فينتج نتيجة ونضم
 إلى الجزء الثاني من الأصل فينتج ما ينافي تلك
 النتيجة مثلاً صدق بالضرورة أو بالادعاء كل
 كاتب متحرك الأصابع مادام كاتب الادعاء
 في العكس بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل
 حين هو متحرك الأصابع لاد إما أن صدق

هذا هو الأصل الذي ينتج من نقيضه ما ينافي تلك النتيجة
 وهو أن صدق العامتين صدق في عكسهما الخبيثة
 وهو أن صدق الخاصتين صدقت العامتان وقد مر أن كلتا

الجزء

الجزء الأول فقد ظهر مما سبق وأما صدق الجزء الثاني
 أي اللاد وأما ومعناه ليس بعض متحرك الأصابع
 كاتباً بالفعل فلا أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه
 وهو قولنا كل متحرك الأصابع كاتب دائماً
 فنضمه مع الجزء الأول من الأصل ونقول كل
 متحرك الأصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك
 الأصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الأصابع
 متحرك الأصابع دائماً فنضمه إلى الجزء الثاني
 من الأصل ونقول كل متحرك الأصابع كاتب دائماً
 ولا يثبت من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج
 هذا هو الجزء الثاني من الأصل ومعناه اللاد
 الأصل

هذا هو الأصل الذي ينتج من نقيضه ما ينافي تلك النتيجة
 وهو أن صدق العامتين صدق في عكسهما الخبيثة
 وهو أن صدق الخاصتين صدقت العامتان وقد مر أن كلتا

والوقتان والوجوبتان والمطلقة العامة مطلقة عامة

التي هي من جنسها
التي هي من جنسها

لا شيء من متحرك الأصابع متحرك الأصابع وهذا

ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق

نقيض اللازم والعكس اجتماع المتناقضين فيكون

باطلاً فيكون اللازم والعكس حقاً وهو المطلب

قوله الوقتان والوجوبتان والمطلقة

العامة مطلقة عامة اي هذه القضايا الخمس

ينعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال

لو صدق كل **ج** يا حدى الجهات الخمس

لصدق بعض **ج** بالفعل والصدق نقيضه

وهو لا شيء من **ج** راءاً وهو مع الأصل

من

ولا عكس للممكنين ومن السوالب

منه

ينج لا شيء من **ج** نصف **قوله** ولا عكس للممكنين

اعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضا

ياء للعبارة في العلوم بالامكان عند الفاسر اي وبالفعل

عند الشيخ فعنى كل **ج** بالامكان على راي الفاسر

اي هو ان كل ما صدق عليه **ج** بالامكان صدق

عليه **ب** بالامكان ويلزمه العكس **ج** وهو ان

بعض ما صدق عليه **ب** بالامكان صدق عليه

ج بالامكان وعلى راي الشيخ فعنى كل **ج** **ب**

بالامكان هو ان كل ما صدق عليه **ج** بالفعل

صدق عليه **ب** بالامكان ويكون عكسه على

منه
هناك من لا يكتفي بصدق
وذلك هو صدق
منه
ج

اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه **ب** بالفعل

صدق عليه **ج** بالامكان ولا شك انه لا يلزم من

صدق الاصل صدق العكس مثلاً اذا فرض ان الله

مركوب زيد بالفعل فهو في الفرس صدق كل

حار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق

عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حار

بالامكان فالمضم لما اختار مذهب الشيخ اذ

هو المتبادر في العرف واللقية حكم انه لا عكس للكنتين

قوله تنعكس الدائماتان دأمة اي الضرورية المطلقة

والدأمة المطلقة تنعكسان دأمة مطلقة مثلاً

والا تنعكس الضرورية المطلقة
والمشروطة الدائمة كقوله
لان البيان فيهما مجرى
هو ان عكس النقيض
مع الاصل ينتج الحال
والحال ان الممكنة كانت
التي هي النقيض للضرورية
مع الضرورية المطلقة
لا ينتج شيئاً فضلاً عن
كونه مما لا لان الضرورية
في التكرار الاول يجب ان
كون فقيصة وكذا الحال
في جنة المكننة

اذا صدق

اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان يجرب بالضرورة

او بالذوام صدق لا شيء من الجرب بانسان دائماً

والا بعض الجرب انسان بالفعل وهو مع الاصل

ينتج بعض الجرب ليس يجرب دائماً هـ **قوله** والعائتان

عريفية عامة اي المشروطة العامة والعريفية

العامة مثلاً اذا صدق بالضرورة او بالذوام

لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً صدق

بالذوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام

ساكن الاصابع والا فيصدق نقضه وهو قولنا

بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن

بعض من لا يفعل
ولا شيء من لا يجرب دائماً
صدق نقضه وهو

والمختصان عرفية لا داعية في البعض والبيان في القرآن

نقيض العكس مع الأصل

غيره

بالفعل الأصابع وهو مع الأصل ينبع بعض ساكن الأصابع

ليس لبساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع

نصف قول المختصان عرفية الى اخره اي عرفية

عامة سالبة كلية مقيدة باللازم وام في البعض

وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية

منقول اذ اصدق لاشئ من الكاتب بساكن

الأصابع مادام كاتباً لا اذ اصدق لاشئ من

الساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً لا اذ ائماً

في البعض اي بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء

الأول فقد تم بيانه من انه لازم للعامة

وهو

وهو لازم متان للخاصتين ولازم للآدم لانهم

واما الجزء الثاني فلداته لولاه لصدق لاشئ من

الساكن بكاتب ائماً وهذا مع اللازم وام الأصل

وهو ان كل كاتب ساكن الأصابع

بالفعل ينبع لاشئ من الكاتب بكاتب ائماً

هذا خلف وائماً لم يلزم اللازم وام في الكل لانه

قد يكذب في مثاله هذا كل ساكن كاتب

بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب

واما كالأرض قال للمصنف السر في ذلك ان اللازم

وام السالبة موجبة كلية وهي لا تنعكس

يعرف من الأصابع كاتبين هو كمن
الأصابع ولا شئ من الكاتب كمن
الأصابع مادام كاتباً

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
تتعلقان مع

نصف قول المختصان عرفية

الآخريّة وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع
الى المجموع منوطاً بانعكاس الأجزاء الى الأجزاء
كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجبات
للوحيّة على ما مرّ فإن الخاصيتين الموجبتين
تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزئ
الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة
لاعكس لها فتدبر **قوله** ينبغي الى فهذا الحال
اما ان يكون ناشياً عن الأصل او عن نقيض
العكس او عن هيئة ناليفهما لكن الأول
مفروض الصدق والثالث هو الشكل الأول

العلوم حجة في استاجده فتعين الثاني وهو نقيض
العكس فيكون النقيض باطلاً فيكون العكس حقاً
قوله ولا عكس للبواقي اي في السوالب الباقية
وهي تسعة الوقسيّة المطلقة والمنتشرة المطلقة
والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسيط
والوقيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة
من المركبات **قوله** بالنقض اي بدليل الخلف
في مادّه بمعنى انه يصدق الأصل في مادة بدون
العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا
الأصل وبيان الخلف في تلك القضايا ان انحصارها

وهي الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه يصدق
لاشئ من القمر يخسف وقت التربع لا دائما
مع كذب بعض المتخسف ليس بقمر بالامكان
العام لصدق نقيضه وهو كل متخسف قمر
بالضرورة واذ تحقق التخلّف وعدم الانعكاس
في الأخص تحقق في الأعم اذ العكس لازم
للقضية فلوانعكس الأعم كان العكس لازما
للاعم والأعم لازم للأخص وللازم اللازم
لازم فيكون العكس لازما للأخص ايضا وقد
بيننا عدم انعكاسه ههنا وانما اختلفنا في العكس

فصل عكس النقيض تبديل نقبضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
او جعل نقبض الثاني او لامع مخالفة الكيف وحكم الموجبات
فصل عكس النقيض تبديل نقبضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
او جعل نقبض الثاني او لامع مخالفة الكيف وحكم الموجبات

من العاصم

الطريقتين اى جعل نقيض الجزء الاول من الاصل
جزءا ثانيا ونقيض الثانى جزءا اولاً مع بقاء الصدا
اى ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا و
مع بقاء الكيف اى ان كان الاصل موجبا كان
العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس سالبا
مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض
الى قولنا كلما ليس ب ليس ج وهذا طريقة

عاشق کائنات جان جان کس کس
 مانی کجاست نیست آن دلدار
 الاصل کجاست بعضی بگویند آن
 وکل آنست جانان بیخ بعضی بگویند
 جوامع و دلم جانان

هذا هو الحكم المستوي
 في جواب السؤالين
 في جواب السؤالين

القدماء واما المتأخرون فقالوا عكس التقيض
 هو جعل تقيض الجزء الثاني والا يعين الجزء الأول
 ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا
 كان العكس سالبا والعكس ويعتبر بقاء التصديق
 كما مر فقولنا كل **ج ب** ينعكس الى قولنا لا شيء
 مما ليس **ب ج** والمضم لم يصرح بقولهم وعين
 الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء التصديق
 في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالفه
 في هذا التعريف علم باعتبارها ههنا ايضا ثم
 انه ياتي احكام عكس التقيض على طريقة القدماء

فان هذا هو الحكم المستوي
 في جواب السؤالين
 في جواب السؤالين

اذ فيه

ههنا حكم السؤال في المستوى
 على ان

اذ فيه غيبة لطالب الكمال وترك مضمها اوده
 المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما في ذلك
 بسعة المجال **قوله** ههنا اي في عكس التقيض
قوله في المستوى يعني كما ان السالبة الكلية

هذا هو الحكم المستوي
 في جواب السؤالين
 في جواب السؤالين

ينعكس في العكس المستوى كنفسها والجزئية
 لا ينعكس املا كذلك الموجبة الكلية في عكس
 التقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذا
 بعض الانسان لا حيوان كذلك التسعة من
 الموجهات اعني الوقتيتين والوجوديتين

الوقتية من الماهيات

بجبا لجهة مع

وبالعكس

والمكتنن والمطلقة العامة لا تنعكس والبواني
 تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في
 العكس للمستوى **قوله** وبالعكس أي حكم السوالب
 ههنا حكم الموجبات في المستوى فكما أن الموجبة
 في المستوى لا تنعكس إلا جزئية كذلك السالبة
 ههنا لا تنعكس إلا جزئية لجوان أن يكون نقيض
 المحمول في السالبة أعم من الموضوع ولا يجوز
 سلب نقيض الأخص عن عين الأعم كليا مثلا
 بضع لا شيء من الإنسان بلا حيوان ولا يصح
 لا شيء من الحيوان بلا إنسان لصدق بعض

البرهان في هذا الكتاب من حيث هو
 على ما بينت من قبل في كتابي
 وادرك أن نقيض السالبة لا يكون
 موجبا على نقيض الموضوع

الحيوان

والبيان البيان والنقض النقيض ونقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة
 الجزئية نقيضا ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة ثم لم تم
 من نقيض

الحيوان لا إنسان كالفرس مثله وكذلك يجب
 للجوه الداعمان والعامتان تنعكس حينية مطلقة
 والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والموجبتان و
 الوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا
 عكس للمكتنن على قياس الموجبات في المستوى
قوله والبيان البيان يعني كما أن المطالب المذكور
 في العكس المستوى كان يثبت بالخلاف فكذا
 ههنا **قوله** والنقض النقيض أي مادة الخلف
 ههنا هي مادة الخلف ثمة **قوله** وقد بين انعكاس
 الخاصتين الحمايين انعكاس الخاصتين

البرهان على النقيض
 البرهان على النقيض

من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرية
 الخاصة فهو ان يقال متى صدق بعض **ب** ليس **ج**

بالضرورة او
 بالعدم

من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرية

الخاصة فهو ان يقال متى صدق بعض **ب** ليس **ج**
 مادام **ج** لا دائما اي بعض **ب** بالفعل صدق بعض **ج**
 بالالفعل
ب ليس **ج** مادام **ب** لا دائما اي بعض **ب** ليس **ج**
 بالفعل وذلك بدليل الاقتران وهو ان يفرض
 ذات الموضوع اعني بعض **ج** و**د** ف**د** ببحكم الادوم

ذات الموضوع اعني بعض **ج** و**د** ف**د** ببحكم الادوم

الاصل و**د** ج بالفعل لصدق العنوان على الذات

بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض **ب** ج

بالفعل وهو لا دام العكس ثم نقول **ب** ليس **ج**

ج مادام **ب** والا لكان **د** ج في بعض او قلت كونه

ب فيكون

ب فيكون **ب** في بعض اوقات كونه **ج** لان الوصفين

اذا تقارنا في ذات ثبت كل منهما في زمان الاخر

في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس **ب** مادام **ج**

هف فصدق ان بعض **ب** اعني **ب** ليس **ج** مادام **ب**

وهو الجزاء الاول من العكس فثبت العكس

بكل جزئية فافهم واما بيان انعكاس الخاصتين

من الموجبة الجزئية في عكس التقيض الى العرية

الخاصة فهو ان يقال اذا صدق بعض **ج** **ب**

مادام **ج** لا دائما اي بعض **ج** ليس **ب** بالفعل لصدق

بعض ما ليس **ب** ليس **ج** مادام ليس **ب** لا دائما

بالضرورة او بالادوم

اي ليس بعض ما ليس **ب** ليس **ج** بالفعل وذلك بالافتراض

وهو ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض **ج** **د**

تدرج بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق

وليس **ب** بالفعل بحكم لا دوام الاصل فصدق

بعض ما ليس **ب** **ج** بالفعل وهو ملزم لا دوا

العكس لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول

د ليس **ج** مادام ليس **ب** **ج** الا لان **ج** في بعض

اوقات كونه ليس **ب** فيكون ليس **ب** في

بعض اوقات كونه **ج** كما مر وقد كان حكم

الاصل انه **ب** مادام **ج** ههنا فصدق ان بعض

ما ليس

فصل القياس هو قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول اخر

ما ليس **ب** وهو **د** ليس **ج** مادام ليس **ب** وهو

الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكيفية

تأمل **قوله** القياس قول اي مركب وهو اعتم

من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين

اجزائه لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك **ب** **ج**

الحقق في حاشية الكشاف وح فذكر المؤلف بعد

القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو

متعارف في التعريفات وفي اعتبار التأليف

بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري

في الحجة فالقول جنس يشمل المركبات الثامنة

المركبة من المركبة

اطلاق
ع

وغيرها كلها وبقوله مؤلف من قضايا خرج بها
ليس كذلك كالمركبات الغير التامة والفضية
الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها
اما البسيط فظ واما المركبة فلان المتبادر من
القضايا القضايا الصريحة والجزء الثاني من
المركبة ليس كذلك اولاً المتبادر من
القضايا ما تعد في عرفهم قضايا متعددة و
بقوله يلزم مخرج الاستقراء والتمثيل اذ لا
يلزم منهما شئ نعم يحصل منهما الظن بشئ
اخر وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول
المراد

اخر بواسطة

فان كان مذكوراً فيه بما و قد وهبته من
المراد

اخر بواسطة مقدمة خارجة كقياس المساوات
لخو مساو لب وب مساو ج فانه يلزم من ذلك
ان ا مساو ج لكن لا لذاته بل واسطة مقدمة خار
جته هي ان المساوي المساوي مساو وقياس
المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى
قياسين وبدونها ليس من اقسام الموصل بالذات
فاعرف ذلك والقول الآخر اللازم من القياس
يسمى نتيجة ومطلقاً فهو فان كان اى القول
الآخر الذي هو النتيجة والمراد بما دته طرفاه الحكم
عليه وبه والمراد بهيته الترتيب الواقع بين

طرفه سواء تحققت في ضمن الأيجاب أو السلب
فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة
كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بالإنسان والمذكور
في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عين
النتيجة كقولنا في المثال المذكور لكنه انسان
ينتج انه ان هذ حيوان **قوله** فاستثنائي لاشتماله
على كلمة الاستثناء اعني لكن **قوله** والاي وان لم يكن
القول الآخر مذكورا في القياس بمادته وهيئته
وذلك بان يكون مذكورا بمادته لا بصيغته فلا يعقل

وجود الهيئة بدون المادة وكذا لا يعقل قياس
لا يشتمل على شئ من اجزاء النتيجة المادته واصورتها
ومن هذا يعلم انه لو حذف المضم قوله بمادته لكان
اولى **قوله** فاقتراني لا متران حيدود المطافيه وهي
الاصغر والاكبر والوسط **قوله** حلي اي قياس الاقتراني
ينقسم الحلي وشرطي لانه ان كان مركبا من
المحمليات الصرفة فحلي نحو العالم متغير حادث
فالعالم حادث والاشرطي سواء تركيب من الشر
طيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة مائها
موجود وكلما كان النهار موجود فالعالم مضمي

من الحمل يسمى اصغر ومحموله اكبر والمنكسر اوسط وما فيه
 الاصغر الصغرى والاكبر

فكل كانت الشمس طالعه فالعالم مضيئ او تركب من الحية
 والشرية نحو كل كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا
 وكل حيوان جسم فكل كان هذا الشيء انسانا كان
 جسما والمضم قدم البحث عن الاثر ان الحمل يكون باسط
 بغيره بغيره

من الشرطي **قوله** من الحمل اى من الاثر ان الحمل **قوله**
 اصغر لكون الموضوع في الاغلب اخص من المحمول
 واقل افراد امته فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا

قوله المنكسر اوسط لتوسطه بين الطرفين **قوله**
 وما فيه الاصغر اى المقدمه التي فيه الاصغر وتند
 كبر الضميمة نظرا الى لفظ الموصول **قوله** الصغرى

لاشتمالها

الكبرى والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع الكبرى وهو الشكل الاول
 او محمولهما فالثاني وموضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع يستلزم في الاول ايجاب

الصغرى وفعليتها

لاشتمالها على الاصغر **قوله** الكبرى اى وما فيه الاكبر كبرى
 لاشتمالها على الاكبر **قوله** الشكل الاول ستمى او لا لان
 اتساجه بديهي وانتاج البواني نظري يرجع اليه فيكون
 اسبق وانعدم في العلم **قوله** اما الثاني لاشتماله مع الاول

في اشرف المقدمتين اعنى الصغرى **قوله** اما الثالث لا
 مشترك مع الاول في احسن المقدمتين اعنى الكبرى
 كقولك الانسان حيوان وكل انسان فكل
 بعض الحيوان فكل

قوله فالرابع لكونه في غاية البعد عن الاول **قوله**
 وفعليتها لتبعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك
 لان الحكم في الكبرى الجابيا كان اوسلبا اما هو
 على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب

دوسر جازات در بعض باره وبقول كذا وكذا في بعض
 لا تخلفون فكر فلكر
 غلوف بين بعض ذلك
 كقولك الانسان حيوان وكل انسان فكل
 بعض الحيوان فكل
 كقولك الانسان حيوان وكل انسان فكل
 بعض الحيوان فكل

مع كلية الكبرى

فولانی

اور اللہ کی

قوله ينتج الموجبان الكلية والجزئية واللام
فيه للغاية اى ان هذه الشروط ان ينتج الصغرى
الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى
للموجبة الكلية الموجبتين ففي الاول يكون
النتيجة موجبة كلية وفي الثانى موجبة جزئية
وان ينتج الصغريان الموجبان مع السالبة
الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على
ما سبق وامثلة الكل وامثلة **قوله** الموجبتين
اى ينتج الكلية والجزئية **قوله** السالبتين
اى ينتج الكلية والجزئية **قوله** بالضرورة متعلق

منكبت اول خين كبت ثانی
مستحکان ستم و چهارم
کنف یا خین کاین شرط
من اشتراک است بوجهی غیر
و کب به کینه برر و خین چندی
مقد متین در ایجاب و تنبی
و کاین بکلیه احد المقد متین
و سن با ایجاب صدقین و کف
بکلیه کجور ضرر مرزا محمد

وفي الثاني اختلا فهما في الكيف
معلوم هو الكبر والاختلاف في الكيف

بقوله ليتج فالمقصود الإشارة الى ان انتاج
هذا الشكل المحصورات الأربع بديهي بخلاف
لان انتاجها
انتاج ساير الاشكال لتساويها نظري كاسيحي
تفصيلها وفي الثاني اختلا فهما اي يشترط
في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقد
متين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تألف
هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف
وهو ان يكون ^{الصالح} في نتيجة القياس
الايجاب تارة والسلب تارة اخري فانه لو قلنا
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق
معلوم هو

الايجاب

وكلية الكبرى

وهو كذا انسان ناطق

الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب وكذا الحال لو تألف من سا
لبنين كقولنا لا شيء من الاشياء ^{لا شيء من الانسان يفرس} بحجر ولا شيء
من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو قلنا
لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلا
ولعل عدم الانتاج فان النتيجة هي القول الاخر الذي
يلزم من المقد متين فلو كان اللازم من المقد متين
الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة
ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في
بعض المواد الموجبة ^{ولو} وكلية الكبرى اي يشترط

مبتدأ في الموضع الذي سئل عنه
 في قوله تعالى

الجرئية والكليّة ومن ضرب الكبرى الكليّة السالبة
 لية في الصغر بين الموجبتين والضرب الأول
 هو المركب من كلمتين والصغرى موجبة
 نحو كل **ج ب** ولا شيء من **ا ب** والضرب الثاني
 هو المركب من كلمتين والصغرى سالبة نحو لا شيء
 من **ج ب** وكل **ا ب** والنتيجة فيهما سالبة كلية
 نحو لا شيء من **ج ا** واليهما اشار المصنف بقوله
 ينتج الكلمتان سالبة كلية والضرب الثالث
 هو المركب من صغرى موجبة جرئية والكبرى

والقرب

بالمخالف او عكس الكبرى او الصغرى ثم الترتيب النتيجة

والقرب الرابع هو المركب من صغرى جرئية سالبة
 وكبرى موجبة كلية نحو بعض **ج** ليس **ب** وكل **ا ب**
 والنتيجة فيهما سالبة جرئية نحو بعض ليس
 او اليهما اشار المصنف بقوله المختلفان في الكم
 ايضا اي كما انهما مختلفان في الكيف بنا على ما
 سبق في الشرايط سالبة جرئية **قوله** بالمخالف

يعني دليل انتاج هذه الضروب بهاتين النتيجةين
 انتاج الكلمتين سالبة كلية والنتيجان في الحكم سالبة جرئية ينتج دليل بالمخالف والنتيجة
 امور الاول المخالف وهو ان يجعل نقيض النتيجة الكبرى لان النتيجة في سالبة نقيض صغرى
 وهو نقيض الصغرى من الشغل الاول والكبرى
 ككلمتها نقيض الكبرى منها فنقسم منها قياس
 في الشغل الاول ينتج لما نقيض الصغرى يقال
 ان الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج
 لا شيء من الانسان غير انه لو لم يقدر في
 هذه نقطة وهم وهو بعض الانسان غير
 اذا اخذنا نقيض الكبرى وثقنا بعض الانسان
 غير ولا شيء من الحيوان ينتج بعض الانسان
 ليس بحيوان وهو نقيض الصغرى وهو
 كل انسان حيوان سرعاهم

ان يحصل نقيض النتيجة صغرى وكبرى القياس
 الكبرى لان النتيجة في سالبة نقيض صغرى
 وهو نقيض الصغرى من الشغل الاول والكبرى
 ككلمتها نقيض الكبرى منها فنقسم منها قياس
 في الشغل الاول ينتج لما نقيض الصغرى يقال
 ان الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان ينتج
 لا شيء من الانسان غير انه لو لم يقدر في
 هذه نقطة وهم وهو بعض الانسان غير
 اذا اخذنا نقيض الكبرى وثقنا بعض الانسان
 غير ولا شيء من الحيوان ينتج بعض الانسان
 ليس بحيوان وهو نقيض الصغرى وهو
 كل انسان حيوان سرعاهم

في الضروب الأربعة كلها والثاني عكس الكبرى ليتبدل
 الى الشكل الأول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك
 انما يجري في الضرب الأول والثالث لأن كبريهما
 سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الآخران فكل
 بهما موجبة كلية لا تنعكس ^{الضرب الرابع} الأموجبة جزئية
 لا يصلح لكبروية الشكل الأول مع ان صغيريهما
 ايضا سالبة لا يصلح صغيري الشكل الأول والثاني
 لك ان ينعكس الصغير فيصير شكلاً رابعاً ثم
 ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغير كبرى
 والكبرى صغيري فيصير الشكل الأول ينتج نتيجة

تنعكس

وفي الثالث ايجاب الصغيرى وفعليتها
 بنسبة واصل الثالث

تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما
 يكون عكس الصغيرى كلية ليصلح لكبروية الشكل
 الأول وهذا انما هو في الضرب الثاني فان صغيرا
 لية كلية تنعكس كنفسها واما الأول والثالث
 فصغيريهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع
 فصغيريهما سالبة جزئية لا تنعكس اصلاً ولو فرض
 انعكاسها لا يكون الا جزئية ايضا فتدبر **قوله**
 ايجاب الصغيرى وفعليتها لان الحكم في كبراه سواء
 كان ايجاباً او سلباً على ما هو اوسط بالفعل
 كما تدلوا لم يتجدد الأصغر مع الأوسط

^{الركب} ^{الركب} ^{الركب}
 مع كلية أحدهما الموحى مع الموجبة الكلية أو بالعكس موجبة فريضة
 ومع السالبة الكلية أو الكلية السالبة فريضة
^{فوق الموحى مع الأكبر} ^{فوق الموحى مع الأكبر} ^{فوق الموحى مع الأكبر}
^{فوق الموحى مع الأكبر} ^{فوق الموحى مع الأكبر} ^{فوق الموحى مع الأكبر}

بالفعل بان لا يتحد أصلاً ويكون الصغرى سالبة أو
 يتحد الكن لا بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة
 لم يتعدى الحكم من الأوسط بالفعل إلى الأصغر **قوله**
 مع كلية أحدهما لأنه لو كانت المقدمتان
 جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الأوسط
 المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه به
 لا كمن فلا يلزم تعدية الحكم من الأكبر إلى الأصغر
 مثلاً يصدق بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان
 فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس **قوله**
 الموجبتان الضرب المنتجة في هذا الشكل
 الركنية والركن الصغرى

طبر

لجلب الشرايط المذكورة ستة حاصله من قسم
 الصغرى الموجبة الكلية إلى الكبريات الأربع وقسم
 الصغرى الموجبة الجزئية إلى الكبريتين الكليتين الموجبتين
 والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في أنها
 لا ينتج الجزئية لكن ثلاثة منها ينتج الأيجاب وثلاثة
 منها ينتج السلب أما المنتجة للأيجاب فاولها
 المركب من موجبتين كليتين **كل ج ب وكل ج ا**
 فبعض **ب** او ثانيها المركب من موجبة جزئية
 صغرى وموجبة كلية كبرى وإلى هذين
 أمثالا المعنى بقوله ينتج الموجبتان أي الصغرى

بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة

وهو المقيض النقيض للصغرى لصغرى الكبرى

مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية

قوله بالخلف يعنى بيان انتاج هذه الضروب

لهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ

نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى

القياس لا يجابه صغرى لينتج من الشكل الاول

ما ينافى الكبرى وهذا يجري فى الضروب كلها

واما بعكس الصغرى ليجع الى الشكل الاول

وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما فى الاول

والثانى والرابع والخامس واما بعكس الكبرى

ليصير شكلاً رابعاً ثم عكس الترتيب لى تد شلة

مع الموجبة الكلية اى كبرى الثالث عكس الثاني

اعنى المركب من موجبة كلية وصغرى وموجبة جزئية

كبرى واليد اشار بقوله او بالعكس فليس

المراد من العكس الصغرى المذكور ان ليس عكس

الأول الا الاول فتأمل واما النتيجة للسلب فالها

المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثانى

من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية واليهما

اشار بقوله ومع السالبة الكلية اى لينتج الو

جبتان مع السالبة الكلية الثالث من موجبة

كلية وسالبة جزئية كما قال المصنف والكليمة

مع الجزئية

وفي الرابع الجاهل مع كلية الصغرى واختلافهما مع كلية احدهما
 في السطر الثاني والرابع
 ليسج الموجبة الكلية مع الرابع م م
 الضعيف والكبرى

اولاً وينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة الى ما به
 المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح
 عكس صغرى للشكل الاول ويكون الصغرى
 كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول
 والثالث لا غنى **قولهم** في الرابع الجاهل مع
 كلية الصغرى او لاختلافهما في الكيف مع
 كلية احدهما الخ يشترط في انتاج الشكل
 الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين اما ايجاب
 المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف
 المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما

والجسمة مع السالبة الكلية والسالبة مع الموجبة الكلية وكلية
 الوجود كبرى
 الوجود كبرى
 الوجود كبرى
 الوجود كبرى

وذلك لانه لولا احد بهما لزم الاختلاف اما كون
 المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون
 الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف
 وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل
 العمق اما على الأقل فلهن الحق في قولنا لا شيء من
 الحجر انسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب
 ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق
 السلب واما على الثاني فلهذا اذ قلنا بعض الحيوان
 انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب
 ولو قلنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب

مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلبا والافسالية
بند
مقدم
بالخلف

واما على الثالث فلهذا الحق في قولنا بعض الحيوان
جزئى خطئى

انسا وبعض الجسم ليس بحيوان هو لا يجاب
بعض الجسم

ولو قلنا وبعض الجسم ليس بحيوان كان الحق

السلب ثم ان المضم لا يتعرض لبيان شرط شكل

الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل كما لا
اعتاد

بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضا للتناج الاخته

طائ الحاصلة من الموجعات في شئ من الاشكال

الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها موكول الى

سطولات الفن قوله ينتج الموجبة الكلية مع الا

ربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبين
الجزئى

الجزئى
الجزئى
الجزئى
الجزئى
مع

مع الموجبة الكلية وكتبها مع الموجبة الجزئية موجبة
الجزئى

جزئية ان لم تكن سلبا والافسالية الضرب النقية

في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين

ثمائية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية

مع الكبريات الأربع والصغرى الموجبة الجزئية مع

الكبرى السالبة الكلية وضم الصغرى بين السالبين

الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم

كليةها الى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة

الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف

من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة

كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة
 جزئية والنواقي المتعلقة على السلب ينتج سالبة
 جزئية في جميعها إلا في ضرب واحد وهو المركب
 من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية
 فانه ينتج سالبة كلية وفي عبارات المصنف تساءل
 مع حيث توهم ان ما سوى الضربين الأولين
 من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك
 كما عرفت ولو قدم لفظ الموجبة على الجزئية
 لكان أولى والتفصيل ههنا ان ضرب هذا الشكل
 ثمانية الأول من موجبتين كلتيهما الثاني

من موجبة

بالخلف
 الثالث عشر ان السلب لثلاثة اقوال

من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
 ينتجان موجبة جزئية الثالث من صغرى سالبة
 كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة
 كلية الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة
 جزئية وكبرى سالبة كلية السادس من سالبة جزئية
 صغرى وموجبة كلية كبرى السابع من موجبة
 كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن من
 سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه
 الضروب الخمس الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ
 هذه التفصيل فانه نافع فيما سيجي **قوله** بالخلف

او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمتين
او ليرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث

وله في هذا الشكل ان يؤخذ بعض النتيجة ويضم
الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافى في المقدمة
الاخرى وذلك انما يجري في الضرب الاول والثاني
والثالث والرابع والخامس دون البواقي وقام
المضم في الشرح كيرائه في السادس وهو سهو

قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري حيث تكون
الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع
ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث
والثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما
اذا كانت احد الخاصتين دون البواقي **قوله** بعكس

المقدمات

بعكس الكبرى

المقدماتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجري
الا حيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة
كلية لتنعكس الى الكلية كما في الرابع والخامس
لا غير وليرد ولا يجري الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين
في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس
كما في الثالث والرابع والخامس والسادس في
بعضها ان انعكست السالبة الجزئية لا غير
قوله بعكس الكبرى ولا يجري الا حيث يكون الصغرى
موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى
او عكس الكبرى كلية وهذا لا يخلو من القولين

وضابطة شرائط الأربعة أنه لا بد أن تكون مضمومة

موضوعية الأوسط

فهذا الشكل يتلوه وذلك كما في الأول والثاني

والرابع والخامس والسابع أيضا إن انعكس السلب

المزني دون البواقي **قوله** وضابطة شرائط الخ

أي الأمر الذي إذا اعتبرت في كل قياس اقتراني

حلي كان متجان ومشملة على الشرائط السابقة

فما **قوله** أنه لا بد أي لا بد في إنتاج القياس من حد

الأمري على سبيل منع الخلو **قوله** مضمومة

موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها

الأوسط كالأكبر في الشكل الأول والحدوي

المقدمتين في الشكل الثالث وكما الصغرى

في الضرب

مع مله فانه لا يصغر بالفعل أو جملة على الأكبر

في الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس

والثامن من الشكل الرابع **قوله** مع مله فانه أي بان

يحل الأوسط إيجابا على الأصغر بالفعل كما في الصغرى

الشكل الأول وأما بان يحل الأصغر على الأوسط

إيجابا بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث

وكما في صغرى الضرب الأول والثاني والرابع

والسابع من الشكل الرابع ففي الكلام إشارة استطر

دية إلى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب

أيضا **قوله** وجملة على الأكبر أي أو مع حل الأوسط

على الأكبر أي إيجابا فأن السلب سلب الحمل

وإنما الحمل هو لايجاب وذلك كما في كبرى
 الضرب الأول والثاني والثالث والثامن من الشكل
 الرابع فالضربان الأولان قد اندرجا تحت كلا شقي
 الترتيب الثاني فهو أيضاً على سبيل منع المتوكلات
 وهنا الإشارة تمت إلى شروط إنتاج جميع ضرب
 الشكل الأول والثالث وستة ضرب من الشكل
 الرابع فاحفظه واعلم أنه لم يقل أوله كبرى أو مع
 ملك فانه لله كبر حتى يكون اخيراً لأن الله قاه
 يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون
 القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من كبرى

وأما من عموم الموضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف م

كلية موجبة مع صغرى سالبة منتجا هف يلزم
 ايضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث
 من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية
 إحدى المقدمتين منتجا وقد اشتبه ذلك على
 بعض الفحول فاعرفه **قوله** وأما من عموم موضوع
 عية الأكبر هذا هو الأمر الثاني من الأمرين اللذين
 ذكرنا أنه لابد في إنتاج القياس من أحدهما وحده
 كلية كبرى تكون الأكبر موضوعاً
 فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك
 كما في جميع الضرب الشكل الثاني وكما

مع ضافة نسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر لنسبة
الى ذات الأصغر

في القرب الثالث والرابع والخامس والسادس
من الشكل الرابع وقد اشتمل القرب الثالث
والرابع منه على كلا الأمرين ولذا حملنا التوديد
الأول على منع التلوق فقد اشير الى جميع شرائط
الشكل الأول والثالث كما وكيفا وجهة
والى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيفا
وبقيت شرائط شكل الثاني بحسب الجهة
فأشار اليها بقوله مع ضافه الخ **قوله** مع ضافة
الخ يعني ان القياس المتبع المشتمل على الأمر الثاني
اعني عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف

في الكيف

في الكيف اذا كان الأوسط منسوباً ومحمولاً في
كلنا مقدمة كما في الشكل الثاني في لا بد
في انتاجه من شرط ثالث وهو ضافة نسبة
في الأصغر
وصف الأوسط المحمول الى وصف الأكبر
الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الأوسط
المحمول كذلك الى ذات الأصغر الموضوع
في الصغرى يعني لا بد ان يكون النسبتان المذكورتان
تان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمنع اجتماع هاتين
النسبتين في الصدق ولو اتحد طرفاهما فزنا
وهذه الضافة دائرية وجوداً وعدم ما مع ما

من شرطى الشكل الثانى بحسب الجهة فتحققها
تحقق الانتاج وبانتفاءها يثبت الانتاج اما انها
دايرة مع الشرطين وجودا اى كلما اوجد
الشرطان المذكوران تحققت المناقاة المذكورة
فلا تده اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه
الدوام والكبرى اى قضية كانت من التوحيها
ماعد المكتسبين فان لهما حكما على حدة يسمى
فلا شك انه ح يكون نسبة وصف الأوسط
الى ذات الأصغر بدوام الأيجاب مثله ولا أقل
من ان يكون نسبة وصف الأوسط الى وصف

الأصغر

الأكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة
اعتمد تلك الكبريات والمطلقة العامة تدل على سلب
الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل واذا كان مسلوبا
عن ذات الأكبر بالفعل كان مسلوبا عن
وصفه بالفعل قطعاً ولاخفاء في المناقاة بين
دوام الأيجاب وفعلية السلب واذا تحققت المنا
قاة بين شئ وبين الأعم لزم المناقاة بينه وبين
الأخص بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى
مما ينعكس سالباتها والصغرى اى قضية
كانت سوى الممكنة لما مانح يكون نسبة

ع
كذلك المذكور في هذه النظم
والله والاعتماد على
والخاضعان شكلياً بينهما
في بعض

وصف الاوسط الى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلاً
او بدوامه ولا خفاء في منافاته مع نسبة وصف
الاوسط الى ذات الاصغر بفعليته السلب او اقص
فيها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والبرى
ضرورية او مشروطة افح يكون نسبة وصف
الاوسط الى ذات الاصغر بما كان الإيجاب مثلاً
ونسبة وصف الاوسط الى وصف الأكبر بضرورة
السلب اما في الكبرى المشروطة فقط واما في الصغرى
فلا في المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت
موجوده كان ضرورياً لوصفها العنواي لأن

الذات

الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم للعدم
لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية
بمثل مانته واما انها دائرة مع الشرطين عند ما اى
كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق
المنافاة المذكورة فلهذا ان لم يكن الصغرى مما
يصدق عليه الدوام ولا الكبرى مما انعكس سا
ليقولم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة
ولا في الكبرى اخص من الوقتية ولا منافاه بين
ضرورة الإيجاب مثلاً بحسب الوصف لا دائماً
وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً

الصغريات المشروطة الخاصة والدائمة ولا منافاة بين
امكان الإيجاب وضرورة السلب بحسب الوصف لا دأباً
ولا لا بينه وبين دوام السلب السلب مادام الذات و
تحقيق هذا المعنى على هذا الوجه الموجبه مما تفردت
به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء
السييل وهو حسبي ونعم الوكيل قوله من متصلتين
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالها موجود وكلما كان النهار موجود
فالعالم مضي يتبع كلما كانت الشمس طال
لعة فالعالم مضي **قوله** من منفصلتين كقولنا

اذ لعل ذلك الوقت غير اوقاة الوصف العنوانى واذا
او تفعب المنافاه بين الاخصيين ارتفع بين ماهو
اعم منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية
ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنه كان
اخص الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة او الوضعية
ولا منافاة بين امكان الإيجاب ودوام السلب مادام
الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف
لا دأباً ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت
معين لا دأباً وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية
على تقدير كون الكبرى ممكنه كان اخص

أوحلية ومنصلة أو حلية ومنفصلة أو منفصلة و
منفصلة

أما إن يكون العدد زوجاً وأما إن يكون فرداً أو أما
أن يكون الزوج زوج الزوج أو يكون زوج الفرد
يتبع أما إن يكون العدد زوج الزوج أو يكون زوج
الفرد أو يكون فرداً **قوله** أوحلية ومنفصلة نحو
هذا النسان وكل ما كان الشيء النساناً كان
حيواناً يتبع هذا حيوان **قوله** أوحلية ومنفصلة
نحو هذا عدد ودأماً أما إن يكون العدد زوجاً
أو فرداً فهذا أما إن يكون زوجاً أو فرداً
أو منفصلة أو منفصلة نحو كلما كان هذا لثنة
فهو عدد ودأماً أما إن يكون العدد زوجاً أو

فيه
وينعقد الأشكال الأربعة وفي تفاصيلها طول

فرداً يتبع كلما كان هذا الشيء لثنة فاما إن يكون العدد
زوجاً أو فرداً **قوله** وينعقد يعني لا يتدف تلك الأقسام
من اشتراك المقدّمين في جزء يكون هو الحد الأوسط
فاما إن يكون صكواً عليه في كلا المقدّمين
أو صكواً به فيهما أو صكواً به في الصغرى وصكواً
عليه في الكبرى أو بالعكس فالأول هو الشكل الثالث
والثاني هو الثاني والثالث هو الأول والرابع
هو الرابع وفي تفصيل الأشكال الأربعة في تلك
الأقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب
والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من

فصل الاستثنائي ينتج من المتصلة

مطولات المتأخرين **قوله** الاستثنائي القياس الا
 استثنائي وهو الذي يكون النتيجة المذكور فيه بما
 دته وهيئته ابدأ يتكبد من مقدمة شرطية ومقدمة
 حالية يستثنى فيها عين احد جزئ الشرطية او نقيضه
 لينتج عين الاخر او نقيضه فالاحتمالات المذكورة في
 اتباع كل استثناء اربعة وضع كل ودفع كل لكن
 النتج منها في كل قسم شئ وتفصيله ما افاده الخ
 من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها اثنا
 لان وضع للمقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق
 المنزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم

لاستلزام

لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء المنزوم واما وضع
 التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج
 رفع التالي لجوار كون اللازم اعم فلا يلزم
 من تحققه تحقق المنزوم ولا من انتفاء المنزوم
 انتفائه وقد علمت من هذا ان المراد بالمتصلة في
 هذا الباب المنزومية واعلم ايضا ان المراد بالمتصلة
 ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة
 ففائدة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر
 لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء
 وضع الآخر بالعكس واما الحقيقة فلها

لعدم امتناع اجتماعها
 وما في الخارج

وضع المقدم ورفع التالي وهي الحقيقة ينتج وضع كل كمانعة
الجمع ورفع كمانعة الخلو

اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج في الصور

الأربع النتائج الأربع قوله وضع المقدم ورفع

التالي نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا

لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان

فليس بانسان قوله الحقيقة كقولنا

اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه

زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج فهو

فرد قوله كمانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا

شجرا او جملا لكنه شجر فليس بجمرا لكنه جمرا فليس

بشجر قوله كمانعة الخلو نحو هذا اما ان يكون

لاجمرا

لا شجر ولا جمرا ولا جمرا ولا شجر

وهو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال
نقيضه ومرجعه الى استثنائي واقتراني

لاجمرا ولا شجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا شجر لكنه

ليس بلا شجر فهو لا شجر قوله وقد يخص الى اخر

اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولا

لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين

لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعاً كما

مرغوبة في مباحث العكوس والافيسه وهذه

القسم من الاستدلال فيسمى بالخلف اما لانه ينجر

الى الخلف اي الحال على تقدير صدق نقيض المطالب ولانه

ينتقل منه الى المطالب خلفه اي من ورائه الذي

هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل

فصل الاستقراء تصحيح الجزئيات

يزيد عليه فافهم **قوله** الاستقراء تصحيح الجزئيات
اعلم ان المحجة على ثلثة اقسام لان الاستدلال
امان حال الكلي على حال جزئياته واما من حال
الجزئيات على حال كليتها واما من حال احد الجزئيين
المندرجين تحت كلي على حال الجزئ الآخر فالاول
هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء
والثالث هو التمثيل فالاستقراء وهو المحجة التي
يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليتها
هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار عليه واما
ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي

الى قياسين احدهما اقتراني شرطي والاخر استثنائي
متصل يستثنى فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت
المطلوب لثبت نقيضه وكما ثبت نقيضه ثبت
الح يفتيح لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن
الح ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب كونه نقيض
المقدم ثم قد يفقر بيان الشرطية بغنى قولنا
كلما ثبت نقيضه ثبت الح الى دليل فتكرر
القياسات كذا قال المصنف في شرح الأصول فقوله
ومرجعه الى استثنائي واقتراني معناه ان هذا
المقدور محال لا بد منه في كل قياسين خلف وقد

وحجة الإسلام واختاره اعني تصح الجزئيات
وتتبعها لاثبات حكم كلي فبقية تسامح ط فان
هذا التسامح ليس معلوما قصد بقيا موصولا الى
مجهول تصديقي فلا يندرج تحت المجلة وكان
الباعث على هذه المسامحة هو الإشارة الى ان
تسمية هذا القسم من المجلة بالاستقراء ليس
على سبيل الأرجال بل على سبيل النقل وههنا
وجد اخر يجيء انشاء الله الجليل في تحقيق
التمثيل **قوله** لاثبات حكم كلي اما بطريق التوضيف
فيكون إشارة الى ان المطلوب في الاستقراء

لا يكون حكما جزئيا كما استحققه واما بطريق
الاضافة والتكوين في كلي ح عوض عن المضان
اليه اي لاثبات حكم كليتها اي كلي تلك الجزئيات
وهذا وان اشتمل الحكم الجزئي والكلي كليهما
بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطالب بالاستقراء
الا الكلي وتحقيقي ذلك انهم قالوا ان الاستقراء
اما قام بتصريح فيه حال الجزئيات باسرها فهو
يرجع الى القياس المقسم كقولنا كل
حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس
وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج

والتمثيل بيان مشاركة خبري لأخر في علة الحكم لثبته فيه

المطلوب حكم الكل وإما إذا اكتفى بالجزئي فلا شك
أن يتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض
الحيوان فرس وبعضه إنسان وكل فرس
يتحرك فكل الأسفل عند المضغ وكل إنسان
أيضا كذلك يتبع قطعا أن بعض الحيوانات
كذلك ومن هذا علم أن حل عبارة المتن
على التوضيف كما هو الرواية أحسن من
حيث الرواية أيضا إذ ليس فيه توهم ~~محمدة~~ ^{وصمة}
التعريف بالأعم بخلاف الإضافة فإنه يحتمل الحكم
الجزئي والكل كما ذكرناه قوله والتمثيل

كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد
البقيس وإما ناهي يكتفى فيه بالتبع أكثر الجزئيات
كقولنا كل حيوان يتحرك فكل الأسفل عند
المضغ لأن الإنسان كذلك والفرس كذلك
والبقرة كذلك إلى غير ذلك مما صادفناه من
أفراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد إلا الظن إذ
من الجانب أن يكون من الحيوانات التي لم تصادفها
مما يتحرك فكل الأعلى دون الأسفل المضغ كما
نسَمَعُهُ في التمساح ولا يخفى أن الحكم بأن
الثاني لا يفيد إلا الظن إنما يصح إذا كان

بيان مشاكلة جزئى الآخرى فى علقها الحكم ليثبت فيه
اى ليثبت الحكم فى الجزئى الاول وفى عبارة الاخرى
تشبيهه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما
ليثبت فى المشبهة الحكم الثابت فى التشبيه به المعلن
بذلك المعنى كما يقال يقال التبيذ حرام لان
الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود
فى التبيذ وفى العبارتين تسامح فان التمثيل
هو الحجّة التى يقع فيها ذلك البيان والتشبيه
وقد عرفت النكته فى التسامح فى تعريف الاستقراء
ونقول ههنا كما ان العكس يطلق على المعنى

المصدرى اعنى التبديل وعلى القضية الحاصلة بها
لتبديل كذلك التمثيل يطلق على المصدرى
وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجّة التى
يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فاذكر تعريف
للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثانى بالمقايضة
وهذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل ونسب عليه
الحال فيما سبق فى الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان المصنف
عدّل فى تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور
الى المذكور فعلا هذا التسامح وهل هو الاكثر
على ما فسر **قوله** والعمدة فى طريقة الدوران والترديد

اعلم انه لا بد في التمثيل من مقدمات الاولى ان الحكم
ثابت في الاصل اعني المشبه به الثانيه ان علة الحكم
في الاصل الموصف الكذا في الثالثة ان ذلك الوصف
موجود في الفرع اعني المشبه فلهذا اذا تحقق العلم
بهذه المقدمات الثلاثة ينتقل الى كون الحكم ثابتا
في الفرع ايضا وهو المط من التمثيل ثم المقدمة الاولى
والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل امثال اشكال
في الثانية وبيانها بطريق متعددة فصلوها في
كتب اصول الفقه والمصنف ذكر ما هو العلة
من بينها وهو طريقان الاول الدوران وهو

تمثيل

ترتيب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية
وجود او عدمه اكثر ترتيب الحرمة في الحيز على الاسكان فلهذا
ما دام مسكرا حراما واذا زال عنه الاسكان زالت
الحرمة قالوا والدوران علامة كون المدارس
اعني الوصف علة للثابت اعني الحكم الثاني الترتيب
يسمى بالبسر والتقسيم ايضا وهو ان يفحص أولا
اوصاف الاصل ويتردد ان علة الحكم هل هذه الصفة
او تلك ثم يبطل ثانيا علية كل واحد حتى يستقر على
وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا
الوصف علة كما يقال علة حرمة المهراما

فصل القياس اعتبارها في بيانها

الاتخاذ من الغيب أو الميعان أو التوهم المخصوص أو
لطم أو الراجحة المخصوصة أو الأسكار لكن الأول
ليس بعلّة لوجوده في الدّيس بدون المحرمة وكذا
السواقي ما سوى الأسكار بمثل ما ذكر فتعني
الأسكار للعلية **فلا** القياس الخ القياس كما
ينقسم باعتبار الهيئة والصورة إلى الاستثنائي
والافتراضي باقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة
إلى الصناعات الخمس أعني البرهان والجدل والمغالطة
والشعر والمغالطة وقد يسمى السفسطة أيضاً
لأن مقدماته إما أن تفيد تصديقاً أو ناثيل آخر

غير التصديق

غير القصد بقواعدي التخييل والثاني الشعر الأول إما أن
يفيد ظناً أو جزماً أو الأول الخطابة والثاني أن أفاد جزماً
يقينا فهو البرهان والثاني أن اعتبر فيه عموم الاعتراف
من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل والثالث المغالطة
واعلم أن المغالطة إن استعملت في مقابلة الحكيم سميت
سفسطة وإن استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت
مغالطة واعلم أيضاً أنه يعتبر في البرهان أن يكون
مقدماً مائة بأسرها يقينية بخلاف غيره من الأقسام
مثل يكفي في كون القياس مغالطة إن يكون أحده
مقدماً مائة وهبة وإن كانت الأخرى يقينية نعم

من اليقينيات واصولها

يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون منها كالشعرات والا
يلحق بالادون فالخولف من مقدمة مشهوره وافر
صيلة لا يمتي جد ليامل شعرياً فاعرفه قول من اليقينيات
الح اليقين هو التصديق الجازم المطابق للثابت قبل غيباً
التصديق لم يشتمل الشك والرهيم والتجبل وسائر
التصورات ويقيد الجزم اخرج الظن والمطابقة
المجهل المذكب وبالثابت التقليد ثم المقدمات اليقينية
اما بديهيات او نظريات ^{مختصة} منتهية الى البديهيات
لاستعمال الدور والتسلسل فاصول اليقينيات
هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات

سنة اقسام بحكم الاستقرار ووجه الضبط ان الفضائيا
البديهية اما ان يكون تصور طر فيها مع النسبة كائناً
في الحكم والخبرم او لا يكون فالاول هو الاولي والثاني
اما ان يتوقف على واسطة غير حسن الظاهر والباطن
او لا الثاني للمشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس
الظري ويسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن
ويسمى وجدانيات والاما ان يكون تلك الواسطة
بحيث لا يغيب عن الذهن عند حضور الأطراف او لا
يكون كذلك والاول هو الفطريات ويسمى
فضائياً فاسادها معها والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس

اوليات والمجاهدات والتجربيات

هو انتقال الدقيق من المبادئ الى المطالب او لا يستعمل

فالاول للمدسنيات والثاني ان كان الحكم فيه حاصله

باجتماع جماعة يمتنع عند العقل فلو اظهروا على الكذب

فهي المتواترات وان لم يكن كذا لك بل حاصله من

كسرت التجارب فهي التجربيات وقد علم بذلك حجة

كل واحد منها **قوله** الاوليات كقولنا الكل اعظم

من الجرم **قوله** المشاهدات اما المشاهدات الظاهرة

فكقولنا الشمس منسرفة والنار مخرقة واما

الباطنة كقولنا ان لنجوعا وعطشا **قوله**

والجربيات كقولنا السقمونيات سهل للصفر

والمدسيات والمتواترات والمقطربات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة

في الذهن علة لها في الواقع فلي والافاني واما جدلي

يتالف

قوله المدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من

الشمس **قوله** المتواترات كقولك مكة موجودة

قوله والمقطربات كقولك الاربعة روي فان الحكم

فيه بواسطه لا يغيب عن ذهنك عند ملاحظة

اطراف هذا الحكم وثق الانقسام بنسبتي **قوله**

ثم ان كان الح المدالي الاوسط في البرهان بل في

كل قياس لا بد ان يكون علة للحصول العلم بالنسبة

الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة ولهذا

يقال له الواسطة في الاثبات والواسطه في التصديق

فان كان مع ذلك واسطه في الثبوت يضم اي علة

فبطلان ما قيل من ان العلم لا يكون عند اجال ما يفصله
 تلك الامور التي لا تملك ان تكون لها تلك الامور
 تلك

لذلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع وفي
 نفس الامر كنتعفن الاخلاط في قولك هذا متعفن
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم
 فالبرهان يسمى برهان التمسك لدلالة على ما هو
 لم الحكم وعلته في الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت
 ايضاً يعني لم يكن علة للنسبة في نفس الامر فالبرهان
 ج يسمى برهان الآن حيث لم يدل الاعلى ان نسبة
 الحكم وتحققه في الواقع دون علمه سواء كانت
 الواسطة معلولة للحكم كما هي في قولنا زيد
 محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد

متعفن

الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله

وغاية قالوا لانفعال الله تعالى لا تعلل بالاعراض وان
 اشتملت على غايات ومنافع لا تخصي فكان مقصود الضم
 ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان
 سبباً حاصلاً على تدوين المدون الاول لهذه العلم
 ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة ^{حق}
 بميل اليهما عموم الطباع ان كانت لهذا العلم منفعة
 ومصلحة سوى الغرض الباعث للوضع الاول وقد
 عرفت في صدر الكتاب الغرض في العلة والغائية
 من علم المنطق وهو العصمة **قوله** الثالث
 السمة السمة في اللغة العلامة وكان المقصود

هنا الإشارة الى وجه تسميت العلم كما يقال
انما سمي المنطق منطقاً لان النطق يطلق على الظا
هرى وهو التكلم وعلى الباطنى وهو ادراك الكليات
وهذا العلم يقوى الأول ويسلك بالثانى مسلك
الستاد فاشتق له اسم من النطق والمنطق
اما مصدر متى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور
مبالغة فى مدخلية فى تكلم النطق حتى كانه هو
واما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ونظيره
وفى ذكر وجه التسمية إشارة اجالية الى ما
يقع عليه العلم من المقاصد **قوله** الرابع المؤلف ليكن

الوجه
لكلة للمؤلف الدلسي **قوله** من الوهيات هي الفضائل
التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس
كما يقال كل موجود فهو متجيز **قوله** للمثبات
هي القضايا الكاذبة السببية بالصادق الاولية والشه
رات لاشتباه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره للتأخر
في الصناعات الخمس اقتصاراً فحل قد اجلوه واهلوه
مع كونه من اللفات وطولوا في الامتناعات
السرطانية ولوازم السرطيات مع ثلة المجدوي
وعليك بطلعة كتب القدماء فان فيها اسفار
العليل ونجاة العليل **قوله** اجزاء العلوم كل

علم من العلوم المدونة لا بد فيه من امور ثلاثة
 احدها ما يبحث فيه عن خصايصه واثار المطلوبة
 منه اى يرجع جميع اجاث العلم اليها وهو الموضوع
 وتلك الاثار هي الاعراض الذاتية الثابتة الفضايا
 التي تقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي تكون نظرية
 في الغلب وقد تكون بدئية محتاجة الى تبينه كما
 صرحوا به قوله فطلب في العلم قسمين الصليين واما
 يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان
 فمن زيادات الناسخ على انه يمكن توجيهه بان
 بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشتمل

التبينة

الموضوعات

التبينة فتبينة الثالث ما ينبغي عليه المسائل مما يفيد تصورات
 اطرافها والتصديقات بالقضايا الماخوذة في دلائلها
 فالاولى هي المبادئ التصورية والثانية هي المبادئ
 التصديقية **قوله** الموضوعات هي الاشكال مشهور
 وهو ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم اما ان
 يريد به نفسه او تعريفه او التصديق بوجوده
 او التصديق بموضوعيته والاول مندرج في موضوعات
 المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون
 جزءا على حدة والثاني من المبادئ التصورية والثالث
 من المبادئ التصديقية فلا يكونان جزءا على حدة

ايضا والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزأ
ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الأربعة
أما على الأول فيقال ان نفس الموضوع وان ادرج في
لشدة
للسايل لكن الاعتناء به من حيث ان المقصود من
العلم معرفة احواله والبحث عنها عند جزاء على حدة
او يقال ان السايل ليست هي المجموع الموضوعات
والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة
الى الموضوعات قال المحقق الدواني في حاشية المطا
لع السايل هي المحمولات المنسوبة بالدليل وفيه نظر
فانه لا يلازم ظاهر قول المصنف والسايل هي القضايا

كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا وليس
فلو كان السايل نفس المحمولات المنسوبة لوجب
عند سائر موضوعات السايل التي هي واهل موضوع
العلم جزاء على حدة فتدبر واما على الثاني فيقال ان تعبر
الموضوع وان كان مندرجا في المبادئ التصويية
لكن عند جزاء على حدة لمزيد الاعتناء به كما
سبق واما على الثالث فيقال بمثل مائة او يقال ان
عند التصديق بوجود الموضوع من المبادئ
التصديقية كما ينتقل عن الشيخ تسامحاً
المبادئ التصديقية هي القضايا التي يتالف منها

واجزائها واعراضها

قياسات العلم نقص على ذلك العلامة في شرح الكتاب
وابده بكله ثم الشئ ارضح فقول المضم يبنى
عليها قياسات العلم تعريف او نفسي بالأعم
واما على الراجح فيق ان التصديق بالموضوعية
لما توقف عليه الشرع على بصيرة وكان
للمزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم ونحوها
عملا ليس منه عجز امن العلم مساهمة وهذا بعد
المختلفات **قوله** اجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت
الموضوعات مركبة **قوله** واعراضها اي حدود
العوارض المثبتة لتلك الموضوعات **قوله**

ومقدمتان

ومقدمتان ببيتته او مأخوذة ببيتتي عليها قياسات العلم والمسائل وهي
قضايا تطلب في العلم وموضوعاتها اما موضوع العلم والنوع منه
او عرض ذاتي له

ومقدمتان ببيتته المبادئ التصديقية اما مقدمة
ببيتته بنفسها اي بديهية او مقدمتان مأخوذة
اي نظرية فالأولى ليستى علومها متعارفة والثانية
ان اذ عين بها التعلم بحسن الظن بالعلم سميتم
اصولا لموضوعية وان اخذها مع استكمال سميتم
مصادر رات ومن ههنا يعلم ان مقدمة واحدة يكون
يكون اصلا لموضوعا بالنسبة **قوله** شئ من ومضا
مرة بالقياس الى الآخر **قوله** اما موضوع العلم
كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل
طبيعي **قوله** او عرض ذاتي كقولهم كل

او مركب ^{منهما} ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها
لذواتها متين

متحرك فله ميل **قوله** او مركب من الموضوع مع العرض
الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة
فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع
العرض الذاتي كقوله كل خط قام على خط
فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان
لهما **قوله** ومحمولاتها اي محمولات المسائل
امور خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل
لاحقة لها اي عارضة لتلك الموضوعات
والمراد ههنا محموله عليها فان العارض هو
الخارج المحمول فاذا اجرد عن قبله الخرج للتصريح

بجمل بقي الحمل ولو اكتفى المضم بالحق لكفى ويوجد
في بعض النسخ قوله لذواتها وهو يجب الظل
ينطبق الاعلى العرض الاولي اي اللاحق للشيء ولا
وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا
يشتمل العارض بواسطة المساوي مع انه
من العرض الذاتي اتفاقا ولذا اوله بعض الشا
رحبي وقال اي الاستعداد مخصوص بذواتها
سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها
فان اللاحق للشيء بما هو هو يتناول الاعراض
الذاتي جميعا على ما قال المضم في شرح الرسالة

الخصية ثم ان هذا القيد يدل ان المضم اختار مذهب
الشيخ في لزوم كون المحمولات السالفة اضافة
ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح
المطالع لكن الاستدلال المحقق قس او رده عليه
ان كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى
موضوعها من الاعراض العامة القريبة كقول
الفقهاء كل مسكر حرام وقول النجاة كل
فاعل مرفوع وقوله الطبيعيين كل ملك
متحرك على الاستدانة نعم يعتبر ان لا يكون اعتم
من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسي

قدس سر

رحمة الله

وقد يقال المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع
بوجه التجربة وفراط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه

وكان القدماء

رحمة الله ايضاً في نقد التشريل واقول في لزوم هذا
الاعتبار ايضاً نظراً لصحة ارجاع المحمولات العامة الى
العرض الذي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمول
الخاصة اليه بالمفهوم المردد والاستدلال من كلام شارح
باعتبار الثاني بعدم اعتبار الأول لحكم وههنا زيادة
كلام لا يسعها المقام **قوله** وقد يقال المبادئ اشارة
الى اصطلاح اخر في المبادئ سوى ما تقدم وضعه
ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ
على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء
كان داخل في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة

طلبہ

كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والمصدايق التي يتألف منها قياسات العلم صح

وفاقیہ

من المقولات والمظنونات واما شعري يتالف من الخيالات
واما سفسطي يتالف

او برهن عليها في علم ~~العلم~~ ولقد ثبت في آخر على سبيل التسليم

قوله من المقولات هي القضايا يؤخذ من يعتقد فيه

كالألبا والاحكام **قوله** والمظنونات هي قضايا

بها العقل حكما راجعا غي جازم ومقابلته بالمقبولات

من قبل مقابلة العام بالخاص والمراد به ما سوى الخاص

قوله من الخيالات هي قضايا لا تد من بها النفس ولكن

تتأخر منها تر غيبا وتر هلبا واذ اقرن بها السمع او وتر

كما هو المتعارف الآن اذ داد **قوله** واما

سفسطي منسوب الى السفسطة وهي مشتقة من

سوفسطا معرب سوفما اسطالغدة يونانية يعنى

المتأخر

حكمة

قلب المتعلم على ما هو الشأن في مبارى الحال من معرفة

حال الاقوال بمراتب الرجال واما المحققون فيعرفون

الرجال بالحق لا الحق بالرجال ونعم ما قال ولما

ذى الجلال عليه سلام الله المتعال لا ينظر الى من

قال وانظر الى ما قال هذا ومفني قوانين للنطق

والفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو وقنهما

بامراسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول وقبل

النطق انه ميراث ذى القرنين ثم بعد نقل الترجمين

تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب هذه

بهاوريتها واشبهها واحكامها وانقضا ثانيا

بحكم

كما اذا قيل الخمر ياتية سيالة تنشط النفس وترغب فيها
واذا قيل الفصل مرة موهنة انقضت وتفرزت منه

من أي علم هو لطلب فيه ما يليق به السادس من أنه

العلم الثاني الحكيم أبو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها

بعد اضاءة كتب أبي نصر الشيخ الرئيس أبي علي سينا

شكراً لله عليهم ^{مسألة} الجميلة **قول** من أي علم هو أي من أي

جنس من اجناس العلوم العقلية او العقلية

او الفرعية او الأصلية كما يبحث عن احوال المنطق

أنه من جنس العلوم الحكيمة ام لا فان فسرت الحكمة

بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في

نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها اذ ليس

بحسب الآراء المفهومات والموجودات الذهنية

الموصلة الى التصور والتصديق وان حذف

الاعيان

من أي علم هو لطلب فيه ما يليق به السادس من أنه

من أي مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب

الاعيان من القسمين المذكورين فهو من الحكمة ثم على

التقدير الثاني فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة

عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو ح

اصل من اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهية

والمقام لا يسع بسط ذلك الكلام **قول** من أي مرتبة

هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد

تهذيب الاخلاق ونقويم الفطن ببعض الهند سبباً

وذكر الأستاذ ^{الشيخ} في بعض رسالته انه ينبغي تأخره

في زماننا ^{الشيخ} عن تعلم مذهب صالح من العلوم الاد

يبقى لما شاع من كون التداوين باللغة العربية

السابع القسمة لطلب في كل باب ما يليق به

قوله القسمة أي قسمة العلم والكتاب إلى أبوابها
ثلا أول كما يقال أبواب المنطق تسعة الأول باب
إيساغوجي أي الكليات الخمس الثاني التعريفات
الثالث القضايا الرابع القياس والخويع الخامس
البرهان السادس الجدل والسابع الخطابة الثامن
المقالة التاسع الشعر وبعضهم عدّ مجت
الفاطبا باخر فصارا أبواب المنطق عشرة
كاملة والثاني كما يقال أن كتابنا هذا مرتباً على مقدمة
ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية
والغاية والموضوع المقصد الأول في مباحث

٢ على قسمين القسم الأول في المنطق وهو ترتيب

التصورات

الثامن الأجزاء التعليمية وهي التقسيم اعني الكثير من فوقه

التصورات والمقصد الثاني في مباحث التعريفات والثالث
في أجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام وهو مرتب
على كذا أبواب الأول في كذا الخ وكما يقال في التسمية
ورتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة وهذا
الثاني شايع كثير فله نج عنه كتاب **قوله** الأجزاء التعليمية
أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم
وتدأ ضربت كلمة الشرح ههنا وما تذكره هو الموقوفة
لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع **قوله** وهي
التقسيم كان المراد به ما يسمى بتركيب القياس انفسه و
ذلك بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب

التصديق بقتة وضع طرفي المطالب واطلب جميع موضوعات
عانت كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد
منهما سواء كان حمل الطرفين عليها وحملها على
الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك اطلب
جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن
احدهما ثم انظر الى ^{الحاشية} نتيجة الطرفين الى الموضوعات
والمحمولات فان وجدت من المحمولات موضوع
المط ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المطلوب
من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله من
الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو

موضوع لمحموله من الشكل الثالث او محمول لمحموله
من الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرط بحسب الكيفية
والكيفية كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا
المعنى بقوله ~~الكثير~~ الكثير اي تكثير المقدمات اخذنا
من فوقه من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة
الى الدليل **قوله** والتحليل في شرح المطالع كثير ما يورد
في العلوم قياسات نتيجة للمطالب لاعلى الهيئات
المنطقية لتسهيل التركيب اعتمدا على الفطن العالم
بالقواعد فان اردت ان تحرق انه على اى شكل
من الأشكال فعليك بالتحليل وهو ^{عكس} عكس الترتيب

حصل المظ وانظر الى القياس المتبع له فان كان فيه مقدمة
يشترك المظ ~~بها~~ جزئية فالقياس استثنائي وان كانت
مشاركة للمظ باحد جزئيه فالقياس اقترائي ثم انظر الى
طرفي المظ ^{مقتضى} عندك الصغرى عن الكبرى لا ت
ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في ~~الشيء~~ الصغرى
او محكوما به فيها فهي الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المظ
الى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تألفا على احد
التاليقات الاربع فصا انضم الى جزئي المظ هو الحد
الاول وسط ~~و~~ تحت الشكل المتبع وان لم يتألفا كان
القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور

اي وضع الجزء الآخر من المظ والجزء الآخر من مقدمة كما
وضعت طرفي المظ في التقسيم فلا بد ان يكون لكل واحد
منهما نسبة الى شئ مما في القياس والآن يمكن القياس
متجا للمظ فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس
س وتبين ذلك المقدمات والنتيجة والاشكال
فقوله وهو عكسه اي تكثير المقدمات الى فوق
وهو النتيجة كما امر وجهه **قوله** اي فعل الحد يعني
ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد بالمعروف
ومطلقا للشيء وذلك بان يقال ان اذ اردت تعريف
شئ فلا بد ان تضع ذلك الشئ وتطلب جميع ما هو

اى الطريق الى الوقوف على الحق والعلم به

اعلم منه وتحمل عليه بواسطة او بغية هاتين الذاتين
نباين عن العرضيات بان تعد ما هو من الثبوت له
او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الهيئة ذاتيا
وما ليس كذلك عرضا عما و طلب جميع ما هو مسا
وله فبيني عندك الجنس من العرض العام والفصل
من الخاصة ثم تركيب اى قسم شئت من اقسام
المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة في باب
المعرف **قوله** اى الطريق الى الوقوف على الحق اى
اليقين ان كان المطر علما نظريا والى الوقوف عليه
والعمل به ان كان علما عمليا كان يقال انما اردت

وهذا بالمقاصد اشبه ثم المتن

الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل في الدليل بعد
محافظة شرايط صحة الصورة اما بالضرورة بان
المستند او ما يحصل فيها بصورة صحيحة وهبته
منتجة وتبالغ في الفحص عن ذلك حتى لا يشبهه
بالمشهورات والمسلّمات والمشبّهات ولا تدعى
بشيء بجزء حسن الظن به او عن يسمع منه حتى
لا يقع في مفارقة الخطابة ولا ترتبط ببرقة التقليد
قوله وهذا بالمقاصد اشبه اى الامر الثامن اشبه
بمقاصد الفن منه بمقدّماته ولذا ترى المتأخرين
كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في

مكتبة المتحف البريطاني

سیدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب

بسم الله الرحمن الرحيم

في كتابه النفيس في كتابه النفيس

Handwritten text in Persian script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



۱۶۵

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين